









حاشية الشارح على شرح  
على رسالة الوضعية

اللهم صل على محمد  
وعلى آل محمد



سبب تنقيح  
١٤٠٨

وفي ذكر لفظ الاوضاع والحروف والمضمر والاشارة والعلم براعات الاستعمال  
والبراعة مصدر يبرع الرجل اذا افاق النجابة اي علمهم بالشراف والاستعمال  
اول صوت الصبي ثم استغير لاول كل شيء فبراعة الاستعمال بمعنى اللغوي تفوق  
الابتداء وفي الاصطلاح كون الابداء مناسباً للمقصود وهو في التحقيق  
سبب لتفوق الابداء لكنه سمي باسم السبب تغيرها على كماله في السبب على طول

اذا اسند الفعل الى ظاهر الجمع والكان جمع مذكر حقيقي كرجال اوجع مؤنث غير حقيقي كنساء  
والهندات اوجع مذكر غير حقيقي كما يام اوجع مؤنث غير حقيقي كالظلمات والعيون  
جاز الحاق التاء وعدمه كقولك قامت الرجال وجاءت النسوة ومضت الايام وجاءت  
العيون وان شئت قلت قام الرجال وجاء النسوة اي جماعة منهم ومضت الايام  
عبري العيون



بسم الله الرحمن الرحيم  
 بسم الله الرحمن الرحيم  
 بسم الله الرحمن الرحيم

**قول** على تقدير تقدم الديباجة على الرسالة هذا من حيث هو الراجح من كون الكتب والرسائل عبارة  
 عن الالفاظ المخصوصة باعتبار دلالتها على المعاني المخصوصة والا فلا احتمال في الكتب والرسائل كسيرة  
 على ما يستفاد من كلام الحق الشريف قدس سره في حاشية شرح التلخيص فانها كون الكتاب عبارة  
 عن النقوش الدالة على تلك الالفاظ بتوسط الالفاظ ونالها كونها عبارة عن المعاني المخصوصة  
 باعتبار كونها منفصلة من تلك الالفاظ والنقوش ورابعها كونها عبارة عن المركب من الثلاثة  
 اي الالفاظ والنقوش والمعاني والثلاثة الباقية حاصلة بتكرير اثنين منها بان يكون مركبا  
 من الالفاظ والنقوش او من الالفاظ والمعاني او من النقوش والمعاني ولا يخفى انه على الاحتمال  
 الثالث لا يكون الا بقاء المعاني المذكورة على تقدير تقدم الديباجة على الرسالة بل الامر بالعكس  
 ويمكن ان يختلف في الجواب عما ذكرنا فافهم **قول** اعتناء بشأن الحكم اي الحكم بقوله فائدة  
 على المشايخ اليد بهذه والاعتناء بشأن الحكم يقتضي محال تمييز الحكم عليه كون هذا الحكم مما  
 لا يمتنع اعتنا بشأنه اظهر من ان يخفى **قول** او مرار عناية جانب اللفظ يقتضي عطف على اعتناء  
 لكونه اقرب ورعاية جانب السند عطف على مبالغة او على قوله لتزليلها فتأمل **قول** او انما  
 بالاداء عطف على قوله فلتتبع هذه الفائدة افراد الفائدة بحسب المستنبط من ذلك القول  
 فكانه قال اشار بافراد الفائدة التي هي هذه الفائدة او اشار بالافراد **قول** وقد  
 افيد كنه الحكمة اعلم ان افيد اشارة الى الاستدلال والمدق مولانا مسعود وشيخه وذكرا لهما  
 الى الامتياز من بين القول خواجه ابن القاسم السمرقندي وقيل الى اول شارح للرسالة المختار  
 بين تلامذة سيد المحققين مولانا خواجه علي السمرقندي انتهى **قول** والفائدة لغة ما استغدت  
 من علم او مال فيل الفائدة هذه المعنى مشتق من الغيبة عنى استحداث المال والخير فيكون معنى  
 الفائدة مستحد في المال والخير ومحصلة وقيل الفائدة اسم فاعل من فادته اذا اصبحت فادته

من الاحتمالين المشهورين في الكتب والرسائل  
 انما احتمال كونها الفاظا واحتمال كونها معاني  
 ملك الالفاظ

فقد قيل ان قوله فادته فائدة فاعل فادته  
 من الفائدة بمعنى الاستغدة من العلم والمال لان  
 معناه واحد فان الاول انما هو صحيح المستند  
 متعود وانما لازم  
 فاعل الاول الفائدة معتل في الاول وعملها الفائدة  
 معتل في الثاني والمصاحبة المترتبة على الفعل فادته  
 فاعل الفعل فادته فادته وقيل على قوله فادته  
 في عبارة المصاحبة عن الالفاظ فيكون فادته  
 اسم فاعل من فادته اذا اصبحت فادته  
 التسمية انما الالفاظ حاصلة فادته  
 والاعمال اي تسمية على حال البيان فيكون  
 كناية عن تسمية وتاثير في البيان

فادته فعل هذا معنى الفائدة المصيبة النوازل قال في الصحاح الفائدة ما استغدت  
 من علم او مال فنقول من فادته فائدة بمعنى حصلت فائدة فعل هذه الفائدة اسم فاعل من  
 فادته حصل **قول** من حيث هو كذا اي ليس المترتبة كذا فائدة من حيث انه مترتب من  
 حيث الترتيب وكونه ثمره الفعل ومن حيث كونه على طرف الفعل بسم غايه للفعل لكونه على نهاية  
 الفعل ومن حيث كونه مطلوبا بذلك الفعل بسم غايه ومن حيث كونه باعنا للفاعل على  
 الفعل بسم غايه **قول** وح يكون قسمان من الغرض عند من هو الغرض اي الغرض على تقدير  
 ان يكون المترتب المذكور لاجله اقدم الفاعل على الفعل يكون قسمان من الغرض عند من هو  
 الغرض اه لان الغرض عاذا كالتفسير مطلقا لاجله الاقدام والفائدة المترتبة على لاجله  
 الاقدام على التقدير المذكور ولا يخفى ان القسم من الاول **قول** ونف عند من فسر اه  
 الغرض بفائدة مترتبة على الشيء اه الاول ان يقول عند من فسر بفائدة لاجلها الاقدام  
 على الفعل فان الترتيب المذكور مأخوذ في المعنى الاصطلاحي للفائدة **قول** وجعل هذه اشارة  
 الى الرسالة التي هي الالفاظ وصف الرسالة بالصفة المذكورة بناء على ما هو الظاهر اطلاق الكتب  
 والرسائل والافاضة كمال من الكتاب والرسالة سبعة على ما قلنا كمال من كلامه قدس سره في حاشية  
 شرح التلخيص ثم ان الشارح اقتصر على احتمالين من الاحتمالات السبعة للكتاب بان  
 جعل هذه مرة للامارة المتخاطبة مرة للامارة الالفاظ ولعل ذلك لكونه لم اظهر  
 الاحتمالات السبعة وان كان احداهما اظهر من الآخر وما ينبغي ان ينبه عليه انه وصف  
 المتخاطبة المشار اليها بهذه بالمتربة الموجودة في التعقل ولم يصف الالفاظ بذلك الوصف  
 مع ان الالفاظ هي الرسالة لم يمكن وجودها مترتبة الاز التعقل ولم يمكن وجودها في التلطف  
 وذلك في المعاني ليس وجودها مترتبة مجتمعة في التعقل اجمالا ولا يتحمل كذلك التعقل  
 تفصيلا وكذا حال الالفاظ اما وجود الالفاظ مجتمعة في التلطف اجمالا فامر غير متصور

ويمكن ان يختلف لث رتبة الكتب  
 بما ذكر في المعاني فافهم  
 اعتمادا على ان من لم يدر يعلم حال  
 اللفظ ايضا كذا كذا

على ان يكون  
 على ان يكون



على ما لا يخفى **قوله** نحو جرك الا ان كتاب تجزاي بوجك بالنظر الى المقام لا مطلقا للامتنان  
 قوله وان صح اه يدل على ما ذكرنا قوله في التعليل اذ ما يصح ان يوصف به في هذا المقام **قوله**  
 على التقديرين اي تقدير كون هذه للامتنان لا المظن المذكورة وتقدير كونه للامتنان  
 الاساس ويكون المشتمل بالكلية على التقدير الاول مجموع معاني الثلاثة اعني المقدمة والتقسيم  
 والخاتمة والمشتغل بالفتح معاني كل واحد من الثلاثة على الافراد ويعلم منه حال المشتمل  
 والمشتغل على التقديرين وما يليق ان يشار اليه ان على كل من التقديرين يمكن ان يكون المشتمل  
 المذكور من قبيل اشتمال الظرف على المظروف اما على التقدير الاول فلانه يمكن ان يجعل كل من  
 المقدمة والتقسيم والخاتمة عن الالفاظ ويجعل لكلها المذكورة مشتملة على اشتمال الظرف  
 على المظروف على طريقة قول المؤلفين مقدمة في تعريف العلم وغايته وموضوعه وقولهم  
 كتاب في كذا وكتاب في كذا وفصل في كذا اذ لا يخفى ان جعل هذه الاقوال الالفاظ مظهروفا  
 والمظروف فابقرينة دخول في على المعنى واما تقديره ان فلانه يمكن ان يجعل كل من الاور  
 الثلاثة عن المقدمة والتقسيم والخاتمة عبارة عن المعنى ويجعل الرسالة التي هي عبارة  
 عن الالفاظ على ما هو الظاهر مشتملة على اشتمال الظرف على المظروف بحكم قولهم الالفاظ  
 قول المعاني ولا يخفى ان قال الشيء بمنزلة الظرف **قوله** اذ لا ضرورة في حمل هذه  
 الامور الثلاثة على ما هو جازئها الضمير في ارجع الى الرسالة المفهومة من قوله على التقدير  
 ان والمعنى ان لا ضرورة في حمل الامور الثلاثة على معنى هو عبارة عن ارجع الى الرسالة **قوله**  
 فاجتمع في بيانه التحمل كسب في الحاشية التكليفية احتاج اليه هذا القائل انه جعل لفظة  
 هذه المفهوم كلي هو طائفة من الالفاظ التي تعلقت الارادة بكتابتها في زمان مخصوص  
 لافادة معنى هو مقصود بالذات فقط وتعلق به على الاطلاق فقط مما يستحق في نظر المص  
 ان يفرد باسم خاص باستحقاقه او بهذا من المعنى كتبت الفاظها في ذلك الزمان مقصودة

قيل في توجيهه من اللفظ والمعنى لاخر  
 ان المعنى اصل الالفاظ واللفظ اعرابه  
 والاخر على تقدير ان الالفاظ اعرابه

مقصودة كانت او متعلقة بها كذا انتهى قولنا لافادة معنى هو مقصود بالذات فقط متعلق  
 بالكتابة وقوله فقط اي لافادة المعنى الغير المقصود بالذات وبدون تلك الافادة  
 من المعنى الذي هو معين في المقصود او متعلق بالمقصود تعلق اللاحق بالسابق  
 وقوله ومتعلق به على الاطلاق فقط عطف على قوله مقصود بالذات والضمير به راجع  
 الى المعنى المقصود بالذات وقوله على الاطلاق اي اعم من ان يكون ذلك التعلق تعلق  
 الاعانة او تعلق اللاحق بالسابق وقوله فقط اي دون افادة المعنى المقصود بالذات  
 وقوله مما يستحق في نظر المص ان يفرد باسم خاص بما يستحق من الجهة الجارية في قوله مما يستحق  
 للمعنى المتعلق بالمقصود ووح المراد بالاسم الخاص اسم المقدمة او الخاتمة ويجعل ان  
 يكون بياننا للمعنى المقصود مع المعنى المتعلق به في المراد بالاسم الخاص التقسيم المقدمة  
 او الخاتمة وقوله مما يستحق في بعض النسخ بما يستحق اراد بالجهة المستحق على تقدير  
 كون من بياننا للمعنى المتعلق بالمقصود جهة الاعانة في المقصود او جهة كونه متعلقا  
 بالمقصود تعلق اللاحق بالسابق واراد احدهما او جهة كونه مقصودا على تقدير  
 كونه بياننا لمجموع المعنى المنفصل والمعنى المتعلق به وقوله وبهذا من المعنى بالجر عطف على  
 قوله مفهوم كلي هو طائفة من الالفاظ اه او بالرفع عطف على طائفة وانه هو الاسباب  
 بما قيل من الاشتمال الكلي على جزئياته وقوله كذا اي على الاطلاق فقط مما يستحق  
 في نظر المص ان يفرد باسم خاص بما يستحق من الجهة وقد ذكرنا من القيود فيما سبق ثم  
 نقول في الاول اعني جعل هذه للطائفة المذكورة من الالفاظ كذا في التقسيم  
 والمقدمة والخاتمة جزئيات من جزئيات تلك الطائفة وعلى التام اعني جزئيات من  
 من جزئيات تلك الطائفة فيكون هذا الاشتمال على التقديرين من قبيل اشتمال  
 الكلي على جزئياته **قوله** ان ما يتضمنه تلك الطائفة اه كتب في الحاشية ما يتضمنه الكل

قوله من المعنى الذي هو بيان المعنى المقصود بالذات



الاعتباري اولا وبالذات اجزاء اعتبر المعبر بتركيب الكل منها انتهى ولعل اشار  
 الى ان الكل فيما نحن فيه اعتباري واجزاءه التي يتضمنها اولا وبالذات هي المقدمة  
 والتقسيم والخاتمة فانها هي التي اعتبر المعبر عن المصير بتركيب الكل منها بدليل قوله  
 تشمل على مقدمة وتقسيم وخاتمة **قوله** فيكون لاحقا به في المعرفة نقل عنه في الحقيقة  
 معرفة ان القرينة وافية في استعمال الموضوع للمشتق بالوضع الكلي ينفع في الفرق  
 بين اقسام متفاوت القرين انتهى يريد ان بعض مباحث الخاتمة في الفرق بين  
 اقسام الموضوع بالوضع العام للموضوع الخاص وبعض مباحث التقسيم تقيد معرفة  
 ان القرينة وافية في استعمال ذلك الموضوع وتلك المعرفة تنفع في الفرق بين اقسام  
 ذلك الموضوع بالقرين المتفاوتة فتكون تلك المباحث من الخاتمة لاحقة بتلك المباحث  
 من التقسيم ثم لا يخفى ان المعرفة المذكورة حاصلة من تنبيه المقدمة ايضا الا ان حصولها  
 من مباحث التقسيم وضع **قوله** ويعلم منه وجه الحصر على التقدير ان كان يقال ما يتضمنه  
 اولا وبالذات تلك الفائدة التي هي الرسالة اما الدال على جميع ما هو مقاصد فهو التقسيم  
 اولا فهو اما الدال على جميع ما يتعلق بالمقاصد تعلق الاعانة في الشروع فيها فهو المقدمة واما  
 الدال على جميع ما يتعلق بها تعلق اللاحق بالسابق فهو الخاتمة وبعبارة اخرى يقال  
 ما يتضمنه اولا وبالذات تلك الفائدة اما جميع الدال على ما يصدق عليه انه مقصد في التقسيم  
 اولا فهو اما جميع الدال على ما يصدق عليه انه متعلق بالمقاصد تعلق الاعانة فهو المقدمة  
 واما جميع الدال على ما يصدق عليه انه متعلق بها تعلق اللاحق بالسابق فهو  
 الخاتمة وان كان قال العبارتين واحدا **قوله** ويعلم منه وجه اصلاحها  
 هو ان يقدر لفظ الجميع في الوجه الذي ذكر في حصر الكتب والرسائل **قوله** ولا  
 يرد على حصر الفائدة في الامور الثلاثة هذه الجملة ونظايرة اراد بهذه الجملة قول المصنف

المصنف هذه فائدة تشمل على مقدمة وتقسيم وخاتمة وارا د بنظايرة الجمل  
 في قوله المقدمة وفي قوله في المقدمة لتبني وفي قوله التقسيم وفي قوله الخاتمة  
 تشمل على تنبيهات اما الاخير فكونه جملة ظاهرة واما الثلاثة الاول فلا معنى  
 المقدمة هذه المتخا او الالفاظ او هذه المتخا او الالفاظ المقدمة وكذا الحال  
 في التنبية التقسيم ثم ان عدم انتقاض الحصر على التقدير الاول بالجملة الاولى المشار  
 اليها بقوله هذه الجملة ظاهرة فان المصنف حكم على المتخا المترتبة الموجودة في العقل اه  
 بقوله فائدة تشمل على مقدمة وتقسيم وخاتمة ولا يخفى ان الحكم عليه في  
 القضية لا يكون مشتملا على ذلك القضية اشتمال الكل على الجزء واما عدم انتقاض  
 بيا في الجملة فيظهر فان تلك الجملة وان لم تكن داخلية في المقدمة والتقسيم والخاتمة  
 الا انه يمكن ان تكون داخلية في المتخا المترتبة الموجودة في العقل اه ودعوى  
 ان تلك المعاني ليست الا متخا المقدمة والتقسيم والخاتمة او المسئلة ولا يلزم  
 من الاقتصار على الاشتمال على المقدمة والتقسيم والخاتمة عدم اشتمالها على غيرها  
 اذ يجوز ان يكون الاقتصار المذكور لكونها العدة ونحو غيرها من اجل المذكورة  
 واما الانتقاض على التقدير الثاني فلان اسماء الكتب والرسائل تطلق على جميع الالفاظ  
 المكتوبة في الالفاظ الدباجة والتسمية والحمد والتصلية فيدخل فيها الفاظ  
 تلك الجمل وهذا لا يخفى على المنصف انه لا يمكن ان يدخل في الالفاظ المشار اليها  
 بهذه الالفاظ الجملة الاولى اعني قوله هذه فائدة تشمل اه **قوله** وان كان  
 مما لا ينبغي ان يمثاله متعلق بقوله بخلاف التقدير الثاني وعاله ان يرد النقض  
 بالجملة المذكورة على التقدير الثاني وان كان ذلك النقض مما لا يبطل بامثاله ولا  
 يبطل به اذ كون مقصود المصنف هو المقصود من الفاظ الرسالة في الامور الثلاثة

انما اعتباري اولا وبالذات اجزاء اعتبر المعبر بتركيب الكل منها انتهى ولعل اشار الى ان الكل فيما نحن فيه اعتباري واجزاءه التي يتضمنها اولا وبالذات هي المقدمة والتقسيم والخاتمة فانها هي التي اعتبر المعبر عن المصير بتركيب الكل منها بدليل قوله تشمل على مقدمة وتقسيم وخاتمة قوله فيكون لاحقا به في المعرفة نقل عنه في الحقيقة معرفة ان القرينة وافية في استعمال الموضوع للمشتق بالوضع الكلي ينفع في الفرق بين اقسام متفاوت القرين انتهى يريد ان بعض مباحث الخاتمة في الفرق بين اقسام الموضوع بالوضع العام للموضوع الخاص وبعض مباحث التقسيم تقيد معرفة ان القرينة وافية في استعمال ذلك الموضوع وتلك المعرفة تنفع في الفرق بين اقسام ذلك الموضوع بالقرين المتفاوتة فتكون تلك المباحث من الخاتمة لاحقة بتلك المباحث من التقسيم ثم لا يخفى ان المعرفة المذكورة حاصلة من تنبيه المقدمة ايضا الا ان حصولها من مباحث التقسيم وضع قوله ويعلم منه وجه الحصر على التقدير ان كان يقال ما يتضمنه اولا وبالذات تلك الفائدة التي هي الرسالة اما الدال على جميع ما هو مقاصد فهو التقسيم اولا فهو اما الدال على جميع ما يتعلق بالمقاصد تعلق الاعانة في الشروع فيها فهو المقدمة واما الدال على جميع ما يتعلق بها تعلق اللاحق بالسابق فهو الخاتمة وبعبارة اخرى يقال ما يتضمنه اولا وبالذات تلك الفائدة اما جميع الدال على ما يصدق عليه انه مقصد في التقسيم اولا فهو اما جميع الدال على ما يصدق عليه انه متعلق بالمقاصد تعلق الاعانة فهو المقدمة واما جميع الدال على ما يصدق عليه انه متعلق بها تعلق اللاحق بالسابق فهو الخاتمة وان كان قال العبارتين واحدا قوله ويعلم منه وجه اصلاحها هو ان يقدر لفظ الجميع في الوجه الذي ذكر في حصر الكتب والرسائل قوله ولا يرد على حصر الفائدة في الامور الثلاثة هذه الجملة ونظايرة اراد بهذه الجملة قول المصنف

انما اعتباري اولا وبالذات اجزاء اعتبر المعبر بتركيب الكل منها انتهى ولعل اشار الى ان الكل فيما نحن فيه اعتباري واجزاءه التي يتضمنها اولا وبالذات هي المقدمة والتقسيم والخاتمة فانها هي التي اعتبر المعبر عن المصير بتركيب الكل منها بدليل قوله تشمل على مقدمة وتقسيم وخاتمة قوله فيكون لاحقا به في المعرفة نقل عنه في الحقيقة معرفة ان القرينة وافية في استعمال الموضوع للمشتق بالوضع الكلي ينفع في الفرق بين اقسام متفاوت القرين انتهى يريد ان بعض مباحث الخاتمة في الفرق بين اقسام الموضوع بالوضع العام للموضوع الخاص وبعض مباحث التقسيم تقيد معرفة ان القرينة وافية في استعمال ذلك الموضوع وتلك المعرفة تنفع في الفرق بين اقسام ذلك الموضوع بالقرين المتفاوتة فتكون تلك المباحث من الخاتمة لاحقة بتلك المباحث من التقسيم ثم لا يخفى ان المعرفة المذكورة حاصلة من تنبيه المقدمة ايضا الا ان حصولها من مباحث التقسيم وضع قوله ويعلم منه وجه الحصر على التقدير ان كان يقال ما يتضمنه اولا وبالذات تلك الفائدة التي هي الرسالة اما الدال على جميع ما هو مقاصد فهو التقسيم اولا فهو اما الدال على جميع ما يتعلق بالمقاصد تعلق الاعانة في الشروع فيها فهو المقدمة واما الدال على جميع ما يتعلق بها تعلق اللاحق بالسابق فهو الخاتمة وبعبارة اخرى يقال ما يتضمنه اولا وبالذات تلك الفائدة اما جميع الدال على ما يصدق عليه انه مقصد في التقسيم اولا فهو اما جميع الدال على ما يصدق عليه انه متعلق بالمقاصد تعلق الاعانة فهو المقدمة واما جميع الدال على ما يصدق عليه انه متعلق بها تعلق اللاحق بالسابق فهو الخاتمة وان كان قال العبارتين واحدا قوله ويعلم منه وجه اصلاحها هو ان يقدر لفظ الجميع في الوجه الذي ذكر في حصر الكتب والرسائل قوله ولا يرد على حصر الفائدة في الامور الثلاثة هذه الجملة ونظايرة اراد بهذه الجملة قول المصنف



في غاية الظهور **قوله** فكان قسمها قد اعيدان حكمه قدس سره بكونه قد اخلأ  
 المقدمة باعتبار غاية تعلقها بواحدة ان ما ذكر في التنبية امر يتوقف عليه البحث  
 الآتية فوجب ان يذكر ذلك على وجه البرهنة في المقدمة بناء على ان عناية في التقسيم  
 ارتباطية كما ان له ارتباطا بما ذكر في المقدمة لا بواسطة انه جزء منها بالفعل على ما تواتر  
 هذا الكلام ويؤيده قوله قدس سره بان ما ذكر في التنبية امر يتعلق بما ذكر في المقدمة  
 غاية التعلق فافهم **قوله** وقد اعيدان ما ذكره في بيان عدم الصحة لفظا اه اقول بالنسبة  
 الى المفيد في شرح المفيد منقول عن الغير واعترض عليه المفيد بقوله وفيه شيء ولعل اراد  
 بقوله وفيه شيء ما اجاب به الشارح عما نسب الى المفيد من قوله ويمكن ان يقال نعم  
 ان ما ذكره في الجواب بقوله اما لفظا فلانه لو صححت الاستلزامت ترك ما هو الاول  
 من المصطلح ظاهرا انه قياس استثنائي مركب من الشرطية وبطلان اللازم وحاصل ان  
 لو صححت الاستلزامت ترك ما هو الاول ومن المصطلح ترك ما هو الاول من المصطلح باطل  
 فصحة تلك النسخة باطلة ولا يخفى ان بطلان اللازم ممنوع الا ان يتكلف ويقال  
 وقوع خلاف الاول من امثال المصطلح ما يحكي بالباطل وفي حكم الباطل مبا لفة في شان  
 المصطلح ولذا حكم ببطلانه **قوله** فلما وجه الحكم بغيرها وصحة هذه النسخة في اشارة الى  
 الرد على استاده مولانا سعد حيث قال بعد نقل وجه حصر الفائدة في الامور الثلاثة  
 عنه قدس سره قدس سره وجه الحكم على النسخة التي يوجد فيها لفظه وتنبية الصريح ان ما  
 وجه فيه ذلك ليس بصحيح لفظا ومعنى ولا يخفى ان الشارح نفى حكم فيما فرغ عليه قوله فلا وجه  
 وجه به كلامه قدس سره بسبب تلك النسخة فبين كلاميه تدافع بحسب الظن لكن يمكن توجيه  
 ما ذكره في توجيه كلامه قدس سره بان مراده ان وقوع تلك النسخة وصدورها من المصطلح  
 غير صحيح بمعنى غير ثابت نظر الى اللفظ والمعنى وبقرينة اللفظ والمعنى لا يمكن ان لا يجوز

هذا هو الوجه في توجيه ما ذكره في الجواب بقوله اما لفظا فلانه لو صححت الاستلزامت ترك ما هو الاول من المصطلح ظاهرا انه قياس استثنائي مركب من الشرطية وبطلان اللازم وحاصل ان لو صححت الاستلزامت ترك ما هو الاول ومن المصطلح ترك ما هو الاول من المصطلح باطل فصحة تلك النسخة باطلة ولا يخفى ان بطلان اللازم ممنوع الا ان يتكلف ويقال وقوع خلاف الاول من امثال المصطلح ما يحكي بالباطل وفي حكم الباطل مبا لفة في شان المصطلح ولذا حكم ببطلانه

لا يجوز صدوره عن المصطلح ولا يخفى ان ما ذكره الاستاذ ايضا يمكن توجيهه بهذا  
 بان يقال مراده بقوله اذ الصريح ان ما وجد فيه ذلك ليس بصحيح لفظا ومعنى  
 ان وقوعه من المصطلح ثابت بقريضة اللفظ والمعنى كيف وقد قال عقيب  
 قوله ليس بصحيح لفظا ومعنى على ما بين في الحاشية السابقة ومراده بالحاشية  
 السابقة ما نقله الشارح فيما سبق عنه قدس سره فاذا ذكره توجيهها لكلامه قدس  
 سره في الحاشية السابقة يكون توجيهها لكلام استاده هنا **قوله** المقدمة هي  
 لغة صفة من قدم بمعنى تقدم عند الجمهور وفي شرح التلخيص ان المقدمة مأخوذة  
 من مقدمة الجيش بمعنى الجماعة المقدمة منها من قدم بمعنى تقدم يريد ان مقدمة  
 الكتاب ومقدمة العلم منقولة من مقدمة الجيش واستعارة منها ويمكن ان  
 يكون كل من مقدمة الجيش ومقدمة العلم منقولة من قدم قيل ظاهر كلام المرحوم في  
 في الفايق ان مقدمة الكتاب استعارة من مقدمة الجيش حيث قال في الفايق المقدمة  
 الجماعة التي يتقدم الجيش من قدم بمعنى تقدم وقد استعير لاول كل شيء فقبل مقدمة  
 الكتاب وفتح الدال خلف وكلام صاحب المغرب يشير الى ان كلاما من مقدمة الجيش  
 ومقدمة الكتاب منقولة من قدم بمعنى تقدم فانه قال قدم وتقدم بمعنى ومنه مقدمة الجيش  
 ومقدمة الكتاب بكسر الكاف ككلام شارب التلخيص في خصوص في اجتماع الالوين اعني  
 النقل من مقدمة الجيش والاستعارة منها **قوله** ومنهم من جوز جعلها من قدم  
 متعديا ككتب الحاشية ولؤيده ما نقل عن ثعلب قد يفتح الدال على ما في التاموس  
 انتهى وقوله ووجه جعلها ما من معلوم والضمير فيه راجع الى من جوز جعلها من قدم  
 متعديا ويمكن ان يجعل ما ضيا مجهولا وجعل اسمها يحتاج الى تكلف في قوله بان المصطلح  
 لا اه فافهم ووجه استحفاة التقديم وتقوية الطالب احد على ما يظهر بآخرة تأمل

اي من قدم بمعنى تقدم

قوله من هذا ان قوله لا يجوز صدوره عن المصطلح ولا يخفى ان ما ذكره الاستاذ ايضا يمكن توجيهه بهذا بان يقال مراده بقوله اذ الصريح ان ما وجد فيه ذلك ليس بصحيح لفظا ومعنى ان وقوعه من المصطلح ثابت بقريضة اللفظ والمعنى كيف وقد قال عقيب قوله ليس بصحيح لفظا ومعنى على ما بين في الحاشية السابقة ومراده بالحاشية السابقة ما نقله الشارح فيما سبق عنه قدس سره فاذا ذكره توجيهها لكلامه قدس سره في الحاشية السابقة يكون توجيهها لكلام استاده هنا



قيل الثاني المقدمة مثل التأني في الحقيقة يريد انما انما للنقل من الوصفية الاسمية  
 لان المقدمة في اللغة صفة من قدم بمعنى تقدم كما ذكره الشارح ثم نقل المقدمة  
 الكتاب العلم وجعل اسما لا فالحق التأني في النقل واما للتأني فان  
 بقدر لفظ المقدمة قبل النقل الاسمية صفة لموصوف مؤنث غير مضافة على  
 موصوفها فبعد النقل يبقى على ذلك التأني ثم ان معنى كون التأني للنقل من  
 الوصفية الاسمية ان اللفظ اذا صار بنفس اسما بغلبة الاستعمال  
 بعد ما كان وصفا كان اسمية فرعا لوصفية فيشبه بالمؤنث فان المؤنث  
 فرع المذكر فيجعل التأني علامة للمفعولية كما جعل علامة في رجل علامة لكثرة العمل  
 بناء على ان كثرة الشيء فرع تحقق اصله كذا قيل **وهو** ان كان الكتاب له اي  
 للمقصود الذي ليس بعلم وكذا الكلام في قوله فيما بعد ان كان الكتاب له **وهو**  
 وبهذا عرفت ان مقدمة الكتاب اه اي بما ذكرنا من ترويض مقدمة الكتاب  
 بين طائفتين من الالفاظ قبل ذكر التحقيق وبما ذكرنا من التحقيق ايضا عرفت  
 ان مقدمة الكتاب لا يخص الالفاظ الدالة على مقدمة العلم فان الطائفة الثانية  
 من الالفاظ في الموضوعين لا تدل على مقدمة العلم فان الكتاب على ذلك التقدير  
 ليس العلم **وهو** كما يشعر به ظاهر كلام المحقق اي كما يشعر بالاختصاص المذكور  
 ظاهر كلام المحقق الشريف قدس سره حيث قال في حاشية شرح التلخيص مقدمة  
 الكتاب التي هي جزء منه عبارة عن الالفاظ المعينة وانما استحق تلك  
 الالفاظ التقديم والتسمية بالمقدمة من حيث انما في بيان ما هو مقدمة  
 العلم فقد فهم من هذا الكلام ان مدلول مقدمة الكتاب لا يكون الا مقدمة العلم  
 وانما قال ظاهر كلام قدس سره يشعر بالاختصاص المذكور لانه يمكن توجيه

ه للفرعية

او فيما قبل التحقيق والتحقق

في قوله قدس سره  
 في قوله قدس سره  
 في قوله قدس سره

توجيه كلام قدس سره بوجه لا يشعر بالاختصاص المذكور بان يقال مراده قدس سره  
 ان تلك الالفاظ في الكتاب الذي يكون مقصوده علما انما استحق التقديم **وهو**  
 اصطلاحا لوضع تلك اللفظة لهذا المفهوم قد اخذ هذا من كلام قدس سره في حاشية  
 شرح التلخيص على قول الشارح يقال مقدمة العلم لما يتوقف عليه ما لم يعرفه حده  
 وغايته وموضوعه ومقدمة الكتاب لطائفة من كلامه اه حيث قال قدس سره  
 اثبت في هذا الكتاب مقدمة العلم وفسر بما هو المشهور في الكتب مقدمة الكتاب وهو  
 اصطلاح جديد لا نقل عليه كلامهم ولا هو مفهوم من اطلاقاتهم ولا يخفى ان ما ذكره  
 شارح التلخيص في مقدمة الكتاب ليس نصا في كونه اصطلاحا وان كان لا يرد  
 منه ذلك بل يجوز ان يكون مراده كون ذلك اطلاقا من قبيل تسمية الدال باسم  
 المدلول فافهم وقوله على ما حققه العلامة التفنان في متعلق بقوله واما بمعنى طائفة  
 اه اي ان قوله على ما حققه سيد المحققين فيما سبق متعلق بقوله واما بمعنى طائفة الا قوله  
 تسمية للدال باسم المدلول **وهو** والتفسير الصحيح لا يخفى ان المفهوم منه ان تفسير  
 العلامة غير صحيح لصدقه على اجزائها مع انه قد سبق منه في وجه الحصر الفائدة في الارب  
 الثلثة ما يشير الى اصلاح تفسير العلامة وقد اشترنا اليه فيما سبق فالاول ان يقال  
 والتفسير ان يقال طائفة من كلامه اه **وهو** ولا بعد ان يرتفع تحقيق العلامة  
 الظان الترجيح بالامر من المذكورين اما الترجيح بالامر الاول فلفظ لان المقدمة  
 باعتبار الامر الاول نصير اضبط واما الترجيح بالامر الثاني فلان النسب كما يستحق  
 مقدمة ان يقدم في الكتاب ولا يؤثر ولا ينافي الترجيح المذكور ما اورده على  
 العلامة بقوله الا ان ما قال العلامة اه فان الترجيح في مقدمة الكتاب لا يبراد  
 في مقدمة العلم ثم ان ما نقله عن العلامة بقوله ما يستفاد من مقدمة الكتاب

ان يترجى بالصفة المعلوم  
 الضمير الرابع الى امر من المذكورين  
 في قوله قدس سره



لا يلزم ان يتوقف عليه شروع في العلم يدل على ان مقدمة الكتاب لا يخص الدال على  
مقدمة العلم كما ان ما نقله من تحقيق السيد يدل عليه الا ان ما نقل عن العلامة  
يدل على ذلك بناء على ما ذهب اليه العلامة من كون مقدمة العلم موقوفة عليه شروع  
فيه ما نقل عنه قدس سره يدل على ذلك مطلقا وقوله كما سبق اشارة الى قوله  
ومنه مقدمة الكتاب اما بمعنى طائفة او بمعنى طائفة اه **وهو** فان كان المقصود  
كتابا به فانه في ان الكتاب على ما هو المرجح عبارة عن الفاظ باعتبار دلالتها  
على المتخالف فلا يظهر كون الكتاب مقصودا وايضا الكتاب عبارة عن مجموع الفاظ  
تكون تلك الطائفة المتقدمة على المقصود وادخل فيه بل الفاظ الدباجة ايضا  
داخلة فيه يمكن ان يتكلف في الجواب عن الاول بحذف المضاف في قوله قدمت  
امام المقصود اي امام دال المقصود وفي قوله فان كان المقصود كتابا  
اي ان كان دال المقصود كتابا او بحمل المقصود على المقصود في الجملة لدلالتها  
على المتخالف المقصود اصالة وان يجاب عن الثاني بان الكتاب بمعنى الفاظ  
والعبارات يطلق اطلاقين احدهما المجموع المتمثل على الفاظ المقدمات  
والمقاصد وغير ذلك اعني مجموع ما يجلد كالشمسية والتلخيص والتفصيل  
والمفتاح وغير ذلك والثاني ما هو جزء ذلك المجموع اعني الكتاب المذكور في مقابلة  
الكتاب والفصل كما في قول الفقهاء كتاب الطهارة كتاب الصلوة كتاب الزكوة  
الا غير ذلك وفسره الفقهاء بانه اصطلاح اسم لجملة مختصة من العلم شملت  
على ابواب وفصول غالبا ولعل هذا مبني على ما هو المرجوح من كون الكتاب  
وابواب والفصل عبارة عن المعاني او على اطلاق اسم المدلول اعني العلم  
على الدال اعني الفاظ ثم ان حاصل ما ذكره الشارح ان المقدمة اسم لمعنى مشترك

وهذا الباب والفصل

مشترك بين مقدمة الكتاب ومقدمة الباب ومقدمة الفصل لا يشارك لفظ اقوال واج  
اشراك المقدمة بين مقدمة الكتاب ومقدمة العلم فالظاهر انه اشراك لفظي  
ويمكن ان يتكلف لتحصيل الاشراك المعنوي فافهم **وهو** على الاحتمالين السابقين  
متعلق بقوله والدال عليه والظاهر ان المراد بالاحتمالين السابقين تحقيق  
السيد المحقق وتحقيق العلامة فافهم **وهو** اما معرفة اي ما يفيد تلك المعرفة  
فافهم وكذا في قوله فيما بعد واما معرفة وضع اه ويؤيده ما ذكرنا قوله وما قيل  
انها تفيد تصور الموضوعات اه فافهم ثم ان القسم الاول من المقاصد هو  
من اول التقسيم الى قول المصنف انما كل او شخص والنسب من المقاصد  
ذلك القول الا ان التقسيم لكن لا يخفى انه من ذلك القول الا ان التقسيم كما يفيد معرفة  
الوضع المذكور يفيد معرفة المفهوم الاصطلاحي للعلم والوقوف الضمير اسم الاشارة  
والموصول بل معرفة المفهوم الاصطلاحي لهذه الامور لم يحصل الا منه فينبغي ان  
قول المصنف انما كل او شخص الا ان التقسيم من القسمين باعتبارين فالوجه  
الذي يقال مراد الشارح ان تلك المقاصد ما يفيد معرفة المفهوم الاصطلاحي فقط  
لعدة من الفاظ اه واما يفيد مع تلك المعرفة معرفة وضع ما يصدق اه لكن الكلام  
بعد ذلك عن شيء فان ما ذكره المصنف من اول التقسيم الى قوله الثاني فالوضع اما كلي او  
مشخص كما يفيد معرفة المفهوم الاصطلاحي لاسم الجنس المصدر والمستحق والفعل  
يفيد معرفة او ضاعها فانه يعلم منه اسم الجنس موضوع لمعنى كلي هو ذات وقيل عليه  
البواقي الا ان يقال المراد من معرفة الوضع معرفة ان الوضع للمشخص اما كلي او شخص  
وتخصيص معرفة الوضع للمشخص يكون من المقاصد لان الرتبة معقودة لبيان  
الموضوع بالوضع الكلي للمشخص من الحروف والضمائر واسماء الاشارة والموصولات

المراد من المقاصد

كيف ومعرفة المقصود اصطلاح  
للفظ عبارة عن معرفة ان ذلك  
لفظ موضوع في الاصطلاح



وذكر الموضوع للبحث في موضع الشخص في مقاصد رسالة استطراد على ما ينظر  
 من كلام الشارح **قوله** فانه يعرف منه اي من التظيم وجمع الضمير معلوم من سياق الكلام  
 فان كون المقاصد المذكورة في التظيم وقوله اي ما اشار اليه كان يعني ان اسم الاشارة  
 موضوع للمشار اليه المعين المخصوص لا بشرط تلك الخصوصية وقوله مطلقا اي سواء  
 كان على وجه الاجمال او على وجه التفصيل **قوله** فيقال كل ما فيه الجيم والنون اي يقال  
 في كثير من اللفظ كل ما فيه الجيم والنون يدل على المسترير يد ما فيه الجيم والنون وهما  
 من الحروف الاصول في الكلمة ويكون الجيم مقدا على النون ويكونان متصلين بان  
 لا يقع بينهما حرف من اصول الكلمة كالجنون والمجنون والجنين والجنه و  
 الاجتنان فان التاء في الاجتنان ليس من الحروف الاصول في الكلمة **قوله** ومن  
 مباديه عطف على قوله من علم متن اللغة او على قوله بعض من علم متن اللغة وقوله  
 لو خص متن اللغة بمعرفة الاوضاع اي بما يفيد معرفة الاوضاع او هو بناء  
 على ان يطلق اسم العلم المدون على اللغة فيما نحن فيه على العلم بالمسائل  
 فان اسماء العلوم المدونة كما يطلق على المسائل تطلق على ادراكها والتفصيل  
 بها وقوله لان فيها اي في مقاصد هذه الرسالة وقوله على وجه متعلق بالتصوير  
 والضمير في احكامه راجع الى متن اللغة **قوله** ثم رعاية جانب المعنى اه الوجه  
 المتصورة مهربنا بحسب ما في النظر اربعة كون المقدمة مبتداء والخبر محذوف  
 وكونها خبرا مبتدأ والخبر مذكور وكونها خبرا مبتدأ مذكور واختار منها الوجه  
 الاول اذ الوجه الرابع غير محتمل اذ ليس في المتن ما يصلح لكونه مبتدأ للمقدمة  
 وذلك ظاهر والوجه الثالث في المقصود الذي سيذكره من لزوم كون افاة  
 المتكلم التي هي المقاصد بالذات في المقدمة على سبيل التبع والوجه الثاني وان

او كونها مبتدأ

وان كان محتملا في الواقع وغير مستلزم للقصور المذكور كما ان وجه الاول غير مستلزم  
 له الا ان الاظهر ان جعل المقدمة محكوما عليه في هذا المقام لا محكوما به الا  
 ان الاصل في الحكم به التنكير على ما قالوا قيل الظاهر جعل المقدمة مبتدأ محذوف  
 لا خبر له لان المقام يقتضي الحكم على المقدمة لانها علمت بوجه وفيه ان الحكموم به  
 ايضا يجب ان يكون معلوما بوجه فما ذكره لا يصلح للتعليل **قوله** اي المقدمة  
 هذه المعاني المذكورة من الاحكام وما يتعلق بها اه اي ما يتعلق بالاحكام  
 وذلك مثل البيان الواقع للموضوع العام للموضوع له الشخص بقوله وذلك  
 بان يعقل امر مشترك اه فانه متعلق بالحكم بالموضوع المذكور ومثل التمثيل  
 بقوله وذلك مثل اسم الاشارة ويصدق المتعلق المذكور على موضوع القضية  
 ومحمولها ان اريد بالاحكام الاذعان المتعلقة بنسب القضايا او اريد بالنسب  
 المذكورة اما لو اريد بالاحكام نفس القضايا والمسائل فلما يصدق المتعلق  
 المذكور على الموضوع والمحمول قيل الاظهر في تقرير كون المقدمة مبتدأ الخبر محذوف  
 ان يقال اي المقدمة في بيان تقسيم اللفظ باعتبار خصوص الوضع وعمومه  
**قوله** وجانب اللفظ يستدعي ان يكون الخبر هذه الالفاظ المذكورة فيه تعارض بكتابه  
 حيث افاد ان جعل الخبر هذه الالفاظ المذكورة خطأ ولعل مراد الاستدانة  
 في قوة الخطأ لاستلزامه كون افادة المتكلم هي مقاصد المقدمة تبعا لا  
 يقال حكم بالخطأ لعدم الرابطة في الخبر حينئذ لانا نقول قسم الخبر الى قسمين  
 قسم يندرج فيه المبتدأ فلا بد فيه من رابطة وقسم هو عين المبتدأ من غير اندراج  
 هناك فلا يحتاج فيه الرابطة كما في الجملة الواقعة خبر الضمير الشأن في مثل قل هو الله  
 احد وما نحن فيه من القسم **قوله** لكن يكون افادة المعاني التي هي المقاصد

فذلك انما هو وجه تخصيص تلك المسائل  
 من ان يكون الخبر هذه الالفاظ  
 المذكورة على تقدير ان يكون المقدمة  
 عبارة عن الالفاظ وقوله او المعاني  
 المذكورة لمعاني تقدير ان يكون المقدمة  
 عبارة عن المعاني وقوله انما يحتاج  
 الى حذف اشارة الى الوجه استثناء  
 جانب اللفظ ما ذكره فافهم



بالذات على سبيل التبع المراد بالمعنى هي المقاصد بالذات الاحكام المذكورة  
 في المقدمة مما في قوله اللفظ قد يوضع لشخص بعينه اه وفي قوله في التسمية مهون هذا  
 القبيل لا يفيد الى الشخص لا بقية معينة اه ثم ان قوله لكن يكون اه اشارة  
 الى وجه اقتضاء رعاية جانب المعنى ما ذكره اولاً من جعل المقدمة مبتداءً ليس محذور  
 وعدم جعل خبراً لهذه الالفاظ المذكورة او المعاني المذكورة لما علم ان  
 ما ذكر في قول المقدمة من الاعراب التركيب مع ما في بعض الوجوه من القصور  
 بجري في قوله التقييم فعلى اشارة الاجالية وعليك التفصيل **وقوله**  
 اللفظ في اللغة الرمي من الغم لا الرمي مطلقاً قيل ان اللفظ في اصل اللغة مصدر  
 بمعنى الرمي فاستعمل ثانياً في اللغة بمعنى المفعول اي الرمي فيتناول باليس بصوت  
 وحرف وما هو حرف واحد وما هو اكثر من حرف مطلقاً او مستعلاً ويتناول ما هو  
 صادر من الغم وما لم يكن صادراً من الغم لكن خص في عرف اللغة بما هو صادر من الغم  
 من المعنى على المخرج سواء كان حرفاً واحداً او اكثر فلا يقال لفظ الله بل يقال  
 كلمة الله وفي اصطلاح النحاة ما من شانه ان يصدر من الغم من الحروف واحداً  
 كان او اكثر او يجري عليه حكمه كالعطف والابدال فيندرج فيه كلما الله  
 وكذا الضائير التي يجب استارها وهذا المعنى اعم من الاول وهو المراد منها هذا  
 وقوله او يجري عليه حكمه عطف على قوله من شانه والضمير احكامه راجع الى  
 ما من شانه ان يصدر من الغم ثم ان عموم هذا المعنى النحوي من المعنى العرفي اللغوي  
 من جهتين الاولى ان المعنى العرفي اللغوي ما يصدر بالفعل من الغم والمعنى النحوي  
 ما من شانه ان يصدر من الغم او يجري مجراه واشانه ان المعنى النحوي يشمل اللفظ  
 الحكمي والمعنى العرفي اللغوي لا يشمل ثم اعلم ان انا شارح ذكر في بعض حواشي

فقط من هذا المعنى ان كان المعنى  
 في اللغة هو المعنى العرفي اللغوي  
 الذي هو المعنى الذي يورد في اللغة  
 من غير ان يكون باللفظ المستعمل في اللغة

وما حصل هذا وما ذكره انا في  
 من اصطلاح النحاة واحكامهم  
 ما جاز ان الكلمة موقوفة باللفظ واللفظ مأخوذ  
 في تعريفها فكيف يقال كلمة الله واللفظ مأخوذ  
 في تعريف الكلمة اللفظي انما هو ذلك لو كان المعنى  
 ولكن اللفظ انما هو المعنى المستعمل في اللغة  
 ويمكن ان يكون باللفظ المستعمل في اللغة  
 اذ هو الذي يورد في اللغة  
 النحاة اعم من المعنى الاول  
 الذي هو المعنى اللغوي  
 وما من ان كان المعنى  
 بما يستعمل في اللغة

حواشي على بعض شروح الكافية انه لم يجهد فيما بين ارباب الاصطلاح النقل من المعنى الاخص  
 الى ما هو اعم منه وانما العادة هو العكس فلما جعل الشارح اصل الاصطلاح ما هو  
 بمعنى الرمي للمعنى العرفي اللغوي هذا قول عبارة شارح الكافية هكذا اللفظ  
 في اللغة الرمي يقال كملت التمرة ولفظت النواة اي رمية ثم نقل في عرف النحاة ابتداء  
 او بعد جعله بمعنى الملقوط الى ما يتلفظ به الانسان حقيقة او حكماً مطلقاً او موضوعاً  
 مفرداً او مركباً هذا وقال الشارح في حاشيته ذلك الشرع انما صرح بقوله اي رمية  
 دفعا لان يتوهم ان المقصود رمية من الغم فلا يصير شانه ان يكون المعنى الرمي مطلقاً  
 ثم قال الشارح في تلك الحاشية فان قلت من اين علم انه لم يقصد الرمي من الغم قلت  
 لانه يقال ذلك فيما اذا رمى النواة لا من الغم بل خرجت من التمر قبل ان يوضع في الغم  
 اقول قوله فان قلت اقول قلت كملت التمرة فان قلت كملت التمرة فان قلت كملت التمرة  
 لم يقصد بقوله انما لفظت النواة الرمي مع الغم وثانيهما ان يكون المراد من اين  
 علم ان الشارح لم يقصد بقوله اي رمية الرمي من الغم حتى يلزم منه ان يكون مراد القائل  
 بقوله لفظت النواة الرمي من الغم وقوله في الجواب قلت ينطبق على المعنيين فافهم  
 وقوله يقال ذلك اي يقال كملت التمرة ولفظت النواة ثم اعلم ان ما نقلناه من عرف  
 النحاة اولاً من القائل المذكور اعم مما في شرح الكافية من عرف النحاة وعلى ما نقلنا لك  
 فان اللفظ على ما قيل لا يلزم من ان يتلفظ به بالفعل بخلافه على ما في شرح الكافية  
 فان الظاهر من قوله ما يتلفظ به الانسان التللفظ بالفعل لا ان ياول ذلك  
 القول بما من شانه ان يتلفظ به الانسان وبما يليق ان يتنبه له ان ما ذكره  
 الشارح بقوله اللفظ في اللغة الرمي من الغم لا الرمي مطلقاً لا يخرج عن اضطراب  
 فانه لا ينطبق على اصل اللغة فان التللفظ اللفظ في اصل اللغة على نقلنا لك

اي المقصود من قوله ولفظت النواة  
 رمية من الغم فلا يصير شانه ان يكون المعنى الرمي مطلقاً  
 ولفظت النواة اي رمية ثم نقل في عرف النحاة ابتداء  
 او بعد جعله بمعنى الملقوط الى ما يتلفظ به الانسان حقيقة او حكماً مطلقاً او موضوعاً  
 مفرداً او مركباً هذا وقال الشارح في حاشيته ذلك الشرع انما صرح بقوله اي رمية  
 دفعا لان يتوهم ان المقصود رمية من الغم فلا يصير شانه ان يكون المعنى الرمي مطلقاً  
 ثم قال الشارح في تلك الحاشية فان قلت من اين علم انه لم يقصد الرمي من الغم قلت  
 لانه يقال ذلك فيما اذا رمى النواة لا من الغم بل خرجت من التمر قبل ان يوضع في الغم  
 اقول قوله فان قلت اقول قلت كملت التمرة فان قلت كملت التمرة فان قلت كملت التمرة  
 لم يقصد بقوله انما لفظت النواة الرمي مع الغم وثانيهما ان يكون المراد من اين  
 علم ان الشارح لم يقصد بقوله اي رمية الرمي من الغم حتى يلزم منه ان يكون مراد القائل  
 بقوله لفظت النواة الرمي من الغم وقوله في الجواب قلت ينطبق على المعنيين فافهم  
 وقوله يقال ذلك اي يقال كملت التمرة ولفظت النواة ثم اعلم ان ما نقلناه من عرف  
 النحاة اولاً من القائل المذكور اعم مما في شرح الكافية من عرف النحاة وعلى ما نقلنا لك  
 فان اللفظ على ما قيل لا يلزم من ان يتلفظ به بالفعل بخلافه على ما في شرح الكافية  
 فان الظاهر من قوله ما يتلفظ به الانسان التللفظ بالفعل لا ان ياول ذلك  
 القول بما من شانه ان يتلفظ به الانسان وبما يليق ان يتنبه له ان ما ذكره  
 الشارح بقوله اللفظ في اللغة الرمي من الغم لا الرمي مطلقاً لا يخرج عن اضطراب  
 فانه لا ينطبق على اصل اللغة فان التللفظ اللفظ في اصل اللغة على نقلنا لك



۱۰۰  
 ۱۰۱  
 ۱۰۲  
 ۱۰۳  
 ۱۰۴  
 ۱۰۵  
 ۱۰۶  
 ۱۰۷  
 ۱۰۸  
 ۱۰۹  
 ۱۱۰  
 ۱۱۱  
 ۱۱۲  
 ۱۱۳  
 ۱۱۴  
 ۱۱۵  
 ۱۱۶  
 ۱۱۷  
 ۱۱۸  
 ۱۱۹  
 ۱۲۰  
 ۱۲۱  
 ۱۲۲  
 ۱۲۳  
 ۱۲۴  
 ۱۲۵  
 ۱۲۶  
 ۱۲۷  
 ۱۲۸  
 ۱۲۹  
 ۱۳۰  
 ۱۳۱  
 ۱۳۲  
 ۱۳۳  
 ۱۳۴  
 ۱۳۵  
 ۱۳۶  
 ۱۳۷  
 ۱۳۸  
 ۱۳۹  
 ۱۴۰  
 ۱۴۱  
 ۱۴۲  
 ۱۴۳  
 ۱۴۴  
 ۱۴۵  
 ۱۴۶  
 ۱۴۷  
 ۱۴۸  
 ۱۴۹  
 ۱۵۰  
 ۱۵۱  
 ۱۵۲  
 ۱۵۳  
 ۱۵۴  
 ۱۵۵  
 ۱۵۶  
 ۱۵۷  
 ۱۵۸  
 ۱۵۹  
 ۱۶۰  
 ۱۶۱  
 ۱۶۲  
 ۱۶۳  
 ۱۶۴  
 ۱۶۵  
 ۱۶۶  
 ۱۶۷  
 ۱۶۸  
 ۱۶۹  
 ۱۷۰  
 ۱۷۱  
 ۱۷۲  
 ۱۷۳  
 ۱۷۴  
 ۱۷۵  
 ۱۷۶  
 ۱۷۷  
 ۱۷۸  
 ۱۷۹  
 ۱۸۰  
 ۱۸۱  
 ۱۸۲  
 ۱۸۳  
 ۱۸۴  
 ۱۸۵  
 ۱۸۶  
 ۱۸۷  
 ۱۸۸  
 ۱۸۹  
 ۱۹۰  
 ۱۹۱  
 ۱۹۲  
 ۱۹۳  
 ۱۹۴  
 ۱۹۵  
 ۱۹۶  
 ۱۹۷  
 ۱۹۸  
 ۱۹۹  
 ۲۰۰

عن عائشة رضي الله عنها قالت سألت رسول الله صلى الله عليه وسلم عن رجل قال لا إله إلا الله فقلت له ما كان عليه من القول فقلت لا شيء عليه من القول إلا ما قال لا إله إلا الله

والله اعلم  
ولا يخفى عند النظر في كلام ذلك البعض ان الفهم  
الذكوري راجع الى ما في ذاته من بعض الاشياء

[illegible]

او محلا كونها معطوفا عليها ومعطوفا بها وكونها مسند اليها وكونها مسند اليها وكونها موكدا  
وكونها تأكيد وكونها بدلا لا غير ذلك من الاحكام **قوله** محجج الا التاويل بان يقال مراده  
ان اللفظ الموضوع وضعه اما الشخص بعينه واما الشخص باعتبار امر عام وهذا التأويل  
هو الاول ويمكن ان يتكلف بوجهين آخرين احدهما ان يرد اللفظ عن بعض معناه  
اعني الوضع ثم يحكم عليه بقوله قد يوضع والثاني ان يعتبر الاستخدام في ضمير الوضع بان  
يرجع الضمير لا مطلق اللفظ ولا يخفى ان كلا منهما في غاية التكلف نظر الا المقام مع  
ان حاصل كلامهما يرجع اما اختاره الشارح من اعتبار الجنس فافهم **قوله** اذ البحث  
ههنا ليس عن اللفظ في التحقيق وان كان في الظاهر هو الموضوع للبحث ثم ينبغي ان يعلم  
اذ يرد على قوله اذ معرفة اقسام الوضع هي المقدمة للمقاصد الآتية في التقسيم مثل  
ما اورده على ما قيل من عدم صلاحه لكونه دليلا على ما جعله دليلا عليه فان كون  
معرفة اقسام الوضع هي المقدمة للمقاصد الآتية في التقسيم يستدعي ان يكون موضوع  
احكام المقدمة الوضع بل على تقدير كون الموضوع اللفظ ايضا يحصل المعرفة المذكورة  
وهو ظاهر غاية الظهور **قوله** والتعبير بالمضارع عن الوضع المتحقق للنظر اثنائه عن  
اللفظ كما قيل او عن المعنى كما يقول هذا واراد باللفظ اللفظ الموضوع بهذا الوضع  
وبالمعنى الموضوع له بهذا الوضع قيل اثنائه المذكور تأخر ذاته واثنائه الذي هو مدلول  
المضارع تأخر زمانه فنزل اثنائه الذاتية منزلة التأخر الزمان فغير عن التأخر الذاتية  
بما وضع للتأخر الزمان وهو المضارع واستغير ما هو للتأخر الزمان لما هو متأخر  
بحسب رتبة فعله قوله قد يوضع مجاز من وجهين هذا اقول احدهما المجاز يستعمل صيغة  
غير المتحققة اعني صيغة المضارع في الوضع المتحقق على ما اشار اليه الشارح وثانيهما  
استعمال صيغة التأخر الزمان في التأخر الذاتية **قوله** لا يستلزام متعلق بقوله

فقد يكون ان يكون في القسم من الوضع هذا بان يكون  
عنه انما في القسم الرصيف المضاعف قد يكون الاختصاص  
من صيغة الماضي التوقية كما في قوله تعالى والله الذي  
الصورة التوقية هي بافتقارها الى المبدئ  
ارسد اليك فليس بان يكون من هذا القبيل باعتبار  
وما في ذلك من الوضع اعني استخراجه من بعض  
القسم الثاني من الوضع فانه لا يدعي  
للموضوع له الخاص فانه كما هو وانما  
الاحتفال من المشايخ من كان له وما لا عدول  
ولا يخفى ان ما ذكر القائل يكون شبيها بالان  
في القسم الثاني دون الاول الا ان يقال ان  
العدول في القسم الاول استطراد القسم  
ليتوافق عبارة القسمين في الصورة



شاع وقوله ونسما مفعول بالتسمية وقوله تصوير مفعول به للاستلزام ومما يليق  
 ان يثبت عليه ان كلامه هذا لا يخفى عن اضطراب اما بلفظ او بالمعنى اما اذا كان  
 اللفظ كما بينا اعياه فلا اضطراب فيه بل الاضطراب ح في المعنى اذ يلزم ان يكون  
 المعنى الاصطلاحي اللفظ عين الوضع فان مفعول لفظ التسمية متى ان بالذات  
 على ما لا يخفى ويمكن ان يدفع الاضطراب المعنوي بالتكلف في اللفظ اما بان يحذف  
 المضاف على التسمية اي للاستلزام كون تسمية المعنى الاصطلاحي وضعاء اما  
 بان يجعل الوضع بمعنى الموضوع اي الموضوع له على الحذف والايصال والتصور المذكور  
 في توجيه حذف المضاف **قوله** وثانيهما تعيين الشيء للدلالة على معنى بنف في بعض  
 شراح الكتاب للوضع الاصطلاحي معنيين احدهما تعيين اللفظ بنف والمعنى وثانيهما  
 تعيين اللفظ للدلالة على معنى بنف ثم قال والتفسير للمعنى الاصطلاحي متلا  
 زمان وانما التباين بالمفهوم وقيد بنف في الاول متعلق بالتعيين وفي الثاني  
 بالدلالة هذا ولا يخفى ان ما ذكره من المعنيين تعريف لوضع اللفظ لا مطلق الوضع  
 وسيصرح به شارح وينبغي ان يعلم ان قوله للدلالة ليس صلة التعيين بل اللام اجلية  
 وصلة التعيين محذوف والمعنى تعيين الشيء لمعناه لاجل الدلالة اه يترك في  
 ما ذكرنا قوله فيما بعد اذ قد حقق فيه ان تعيين المجاز لمعناه ليس للدلالة **قوله**  
 ان قيد بنف ليعمل اذ ان لغو في الاحتراز لا انه لغو في نفسه كلفوا الحقيقة في الوا  
 دالة بنف على معناها ويؤيد ما ذكرنا قوله اذ حقق فيه ان تعيين المجاز لمعناه ليس  
 للدلالة فذكر قيد بنف كمال بيان الماهية للوضع بالمعنى الثاني لا للاحتراز عن المجاز  
 قد ذكر ان فائدة التعيين في المجاز ليس الا جواز استعمال اللفظ في معناه المجازي فاما  
 خارج عن المعنى الثاني للوضع بقوله للدلالة وعلى تقدير عدم فوجه بذلك بقيد بنف

اي تسمية المعنى الاصطلاحي  
 باسمه وتعيين اسم له  
 ووجه في الوضع المفعول قيد التعيين  
 في توجيه حذف المضاف  
 في اللغة جعل الشيء في معنى من حيث ان  
 في اللغة جعل الشيء في معنى من حيث ان  
 في اللغة جعل الشيء في معنى من حيث ان  
 في اللغة جعل الشيء في معنى من حيث ان

بوجه في وجه

بنف على ما افاده العلامة التفناز في ثمره التلخيص لا يخرج جميع المجازات بقيد بنف فانه  
 ما يكون معناه لازما لما وضع له غير منفك عنه في التصور دلالة عليه بنف غير مفقودة  
 الاقربنة الا ان يقال المراد الدلالة عليه من حيث مراد فانها هي الدلالة المعقولة عند  
 اهل العرف وارباب البلاغة وتلك الدلالة موقوفة على القربة او يقال المراد يكون  
 الدلالة بنف ان لا يكون فهم المعنى بواسطة امر آخر وفهم اللازم المذكور من اللفظ  
 بواسطة فهم الملزوم هذا والوجه الثاني من الجواب لا يخفى عن شيء فان فهم المعنى الحقيقي  
 للفظ انما هو بواسطة العلم بالوضع **قوله** ويمكن التفحص عنه اي عن التنازع المذكور  
 لا يخفى على من له ذائقة ان تطبيق هذا الجواب على السؤال بالتنازع يحتاج الى توجيه بان  
 يقال مراده انه يمكن دفع التنازع المذكور بتوجيه كلام التلويج وتأويله والافتكلام  
 التلويج في ذاته غير تام مع قطع النظر عن مدخلية في التنازع المذكور لان قوله اذ  
 الدلالة حاصلة بالقربة لا يثبت ان تعيين المجاز لمعناه ليس للدلالة اذ  
 لا مانع من تعدد اسباب الدلالة على شيء فكما ان القربة بسبب الدلالة المذكورة يجوز  
 ان يكون التعيين ايضا سببا لها فاقول كلام التلويج بقوله بنف كلام التلويج  
 اه ثم ان قوله فان اصل الدلالة حاصلة من غير تعيين يرد عليه مثل ما اوردته على  
 قول التلويج اذ الدلالة حاصلة بالقربة من انه لا مانع من تعدد اسباب الدلالة  
 شيء على شيء فصول اصل الدلالة من غير تعيين لا ينافي كون التعيين ايضا سببا  
 لاصل الدلالة فلا بد من توجيه كلامه حتى لا يرد عليه ما ذكرنا بان يقال مراده ان معنى  
 كلام التلويج ان تعيين المجاز ليس موقوفا عليه لتحصيل اصل الدلالة فان اصل  
 الدلالة اه وكذا المراد بقوله فهو لتحصيل نوع من الدلالة انه موقوف عليه لتحصيل  
 نوع من الدلالة وكذا الحال في قوله بخلاف تعيين الحقيقة فانه لتحصيل اصل

من قول ان يمكن القول فاقول  
 كلام التلويج خبر بقوله اذ



الدلالة وتوابعه وقد يكون التحصيل للدلالة المعبرة **قوله** ففهم البعض منه ان  
هذا معنى الوضع الحقيقي منشاء هذا يحمل امرين احدهما انه لما راي ان الدلالة  
للمجاز بدون العلاقة توهم ان اعتبار العلاقة يقتضي الوضع الحقيقي وثانيهما  
انه لما راي انهم قالوا لا بد في المجاز من اعتبار العلاقة توهم انهم ارادوا  
بالعلاقة الوضع الحقيقي لان الوضع علاقة بين الموضوع والموضوع له وكل منهما  
يختلف بل يقتضي قبل دلالة المجاز ليست بغيره بل هو دال على معناه بل اقرب  
والجانب على القرينة انما هو العلم بعدم كون المعنى الحقيقي مراد القول ما ذكرت من  
المعنى انما هو القرينة المانعة ومنشاء الدلالة على المعنى المجازي هو القرينة  
المعينة وكل من القريبتين مما لا بد منه في المجاز وان كان المأخوذ في تعريفه هو  
القرينة المانعة فقط **قوله** ولا يبعد كل البعد ان يوفق جميع كلاميه بوقوعهما في  
العلمين حاصله ان تخالف كلاميه في العلمين لتخالف اصطلاح العلمين فان تعيين  
في المجاز اصطلاح الاصول وضع وفي اصطلاح البين ليس بوضع ذكر العلاقة  
التقارار في شرح التلخيص ان المجاز موضوع بالوضع النوعي عند الاصولين قال  
بعض اصحاب حواشي شرح التلخيص ان اعتبار الوضع قيد بنفسه فلا وضع للمجاز  
واما اذا لم يعتبر فوجد في المجاز وضع نوعي لثبوت القاعدة من الواضع دالة  
على ان كل لفظ معين للدلالة بنفسه فهو عند القرينة المانعة عن ارادة ذلك المعنى  
متعين لما يتعلق به ذلك المعنى تعلقا مخصوصا ودال عليه بمعنى انه مفهوم بواسطة  
القرينة لا بواسطة هذا التعيين حتى لو ثبت من الواضع كانت دلالة عليه وفهمه عن  
قيام القرينة كمالها والوضع النوعي بهذا المعنى وان اطلق عليه الوضع لكنه ليس  
بمعبر في كون اللفظ حقيقة بل الوضع النوعي المعبر فيه هو ما يكون بثبوت قاعدة

قاعدة دالة على ان كل لفظ يكون بكيفية كذا فهو متعين للدلالة بنفسه على  
معنى مخصوص بفهم منه بواسطة تعيينه له مثل الحكم بان كل لفظ يكون على وزن  
فاعل فهو لذات من يقوم به الفعل وقد صرح الشارح في التلويح باطلاق  
الوضع على كل من المعنيين هذا وذكر قدس سره في حاشية شرح التلخيص ان  
تعيين اللفظ للدلالة على معناه المجازي لا يكون وضعا واما تعيين المشتقات اسم  
الفاعل ونظائره فهو وضع قطع لا لئلا على معانيها بانفسها لكنه وضع نوع  
اي بضابطه كلية كان يقال مثلا كل صبغة فاعل من كذا فهو كذا وليس للمجاز  
وضع شخفي ولا نوعي وان وجب علاقة معتبرة يجب عليها هذا الكلام ولا يخفى  
انه لا يوافق ما نقلنا لك عن الشارح المحقق ومن بعض حواشي شرحه من اثبات  
الوضع النوعي للمجاز ويكن التوفيق بان مراده قدس سره انه ليس للمجاز وضع شخفي  
ولا نوعي باصطلاح البيان هما الثبوت من الوضع النوعي للمجاز انما هو باصطلاح  
الاصول او بان مراده سلب الوضع الشخفي النوعي المعبر في كون اللفظ حقيقة بخلاف  
الوضع النوعي في المشتقات فانه يعتبر في كون اللفظ حقيقة **قوله** وما ذكر  
موافقاه قد افيدت موافق لما ذكره قدس سره وقوله كما يستفاد من كلامهم في  
غير موضع اي في مواضع متعددة منها ما ذكره الشارح التقارار في شرح التلخيص  
حيث قال المصنف في البيان الوضع تعيين اللفظ للدلالة على معنى بنفسه قال العلامة  
اي وضع اللفظ ومنها ما كتب في الحاشية بقوله فانه كلما يقع منهم الوضع تعيين  
اللفظ للدلالة على معنى بنفسه او تعيين اللفظ بمعنى بنفسه يقال في شرحه اي  
وضع اللفظ او المراد وضع اللفظ ولا يخفى ان المتبادر منه ان المراد بهذا  
المطلق المفيد قال في شرح الرسالة الوضع جعل اللفظ بارزا للمعنى قال سيد المحققين







يرد عليه ان القسم الثالث لا يشارك الثاني في جميع موادها فان القسم الثالث على ما ذكره ينقسم الى اقسام ثلثة ولا يشارك الثاني الا القسم الثالث منه بخلاف الاول فانه يشارك الثاني في ضمن جميع موادها وكيفية هذا امر جازم وكيفية لا وقد جوز قدس سره اه هذا السند انما يؤيد المنع المذكور لوجود قدس سره تعريف الاعم بماي اخص كان كلياً كان او شخصياً اي جوئياً حقيقياً وليس كذلك اذ لا كسب بالجزء ثم المراد بالمنع في قوله الا ان يقال بين المنع اه المعنى اللغوي دون العرفي اي عدم تجويز قدس سره كون الوضع خاصاً وموضوع له عاماً فانه قدس سره مستدل لا مانع الا يرى انه اعترض عليه قدس سره بعدم انطباق دليله على دعواه وحاصل هذا الجواب ان يقال مراده قدس سره بالوضع الخاص في قوله كون الوضع خاصاً والموضوع له عاماً ما مستحيل الوضع بواسطة الشخص فافهم **ف** غير بين ولا مبين نقل عنه في الحاشية وكذا كون الجزء غير مرتبط بالغير فتوقع نعم لا يرتبط بطبيعة فلما يريد ذلك يرد منع وجوب كون المرأة مرتبطة بغيره انتهى قوله نعم لا يرتبط بطبيعة اي لا يرتبط بالجزء بالغير بطبيعة كونه مستقلاً متصلاً في الوجود وقوله فلما يريد ذلك يرد دعواه يعني لو اريد بعدم ارتباط الجزء بالغير عدم الارتباط بطبيعة منع وجوب كون المرأة مرتبطة بالغير كذلك اي بالطبع **ف** وفيه ان حصر وضع اللفظ اه اعلم ان اعتراض الشارح على ما افيد من وجوه ثلثة الوجه الاول على تقدير كون المقسم وضع اللفظ المفرد وتسلمه على ما ذكره استاده فيما افاده في جواب النقض بالمركب المذكور بقوله والمنحصر فيها اه والوجه الثاني وهو قوله وان الانتقاض اه على تقدير ان المقسم وضع مطلق اللفظ على ما بينه عليه المفيد للنقض بالمركب المذكور وكذا الوجه الثالث اعني قوله ان الوحدة

ويكنى بخرج من غير ان يشار الى ان ثمة امر واحد  
لكن في نفس المقسم وهو امر واحد لا يشارك  
ولا يشارك الثاني في جميع موادها وكيفية هذا امر جازم  
وكيفية لا وقد جوز قدس سره اه هذا السند انما يؤيد المنع المذكور لوجود قدس سره تعريف الاعم بماي اخص كان كلياً كان او شخصياً اي جوئياً حقيقياً وليس كذلك اذ لا كسب بالجزء ثم المراد بالمنع في قوله الا ان يقال بين المنع اه المعنى اللغوي دون العرفي اي عدم تجويز قدس سره كون الوضع خاصاً وموضوع له عاماً فانه قدس سره مستدل لا مانع الا يرى انه اعترض عليه قدس سره بعدم انطباق دليله على دعواه وحاصل هذا الجواب ان يقال مراده قدس سره بالوضع الخاص في قوله كون الوضع خاصاً والموضوع له عاماً ما مستحيل الوضع بواسطة الشخص فافهم **ف** غير بين ولا مبين نقل عنه في الحاشية وكذا كون الجزء غير مرتبط بالغير فتوقع نعم لا يرتبط بطبيعة فلما يريد ذلك يرد منع وجوب كون المرأة مرتبطة بغيره انتهى قوله نعم لا يرتبط بطبيعة اي لا يرتبط بالجزء بالغير بطبيعة كونه مستقلاً متصلاً في الوجود وقوله فلما يريد ذلك يرد دعواه يعني لو اريد بعدم ارتباط الجزء بالغير عدم الارتباط بطبيعة منع وجوب كون المرأة مرتبطة بالغير كذلك اي بالطبع **ف** وفيه ان حصر وضع اللفظ اه اعلم ان اعتراض الشارح على ما افيد من وجوه ثلثة الوجه الاول على تقدير كون المقسم وضع اللفظ المفرد وتسلمه على ما ذكره استاده فيما افاده في جواب النقض بالمركب المذكور بقوله والمنحصر فيها اه والوجه الثاني وهو قوله وان الانتقاض اه على تقدير ان المقسم وضع مطلق اللفظ على ما بينه عليه المفيد للنقض بالمركب المذكور وكذا الوجه الثالث اعني قوله ان الوحدة

وان الوحدة اه لكن العجب من الشارح انه حكم فيما سبق بحصر المقسم العقلي للوضع في الاربعة المذكورة وهذا حكم بانتقاض ذلك الحكم سواء كان المقسم وضع مطلق اللفظ ووضع اللفظ المفرد فافهم **ف** نعم لو صح في مركب انه لا انتقاض به اه نقل عنه في الحاشية وانما قال لو صح اشارة الى ان كون الوضعين المجتمعين من قسم الوضع العام للموضوع له الخاص داخلين في الوضع العام للموضوع له الخاص كل نظر لعدم صدق ظاهر بيان عليه لانه يقتضي ان يصير اللفظ به المتعدد بحيث يكون كل من المتعدد موضوعاً لللفظ ولا شيء من المتعدد كذلك النسبة الى المركب بل طائفة منها موضوع له لجزء واخرى لجزء اخر انتهى اراد بالوضعين المجتمعين وضع المفردات ووضع المركب من تلك المفردات حاصله ان وضع المفردات وان صدق عليه بيان الوضع العام الا ان وضع المركب يصدق عليه ظاهراً بيان الوضع العام يقتضي ان يصير اللفظ بذلك الوضع موضوعاً للمتعدد بحيث يكون كل من الامور المتعددة موضوعاً لللفظ بذاته لا بوضع اجزاءه ولا شيء من الامور المتعددة كذلك النسبة الى المركب بل اني امر من الامور المتعددة بغرض وضع المركب بوضع اجزاءه من اجزاءه له وانما قال لعدم صدق ظاهر بيان عليه لانه يمكن ان يقال المراد بوضع اللفظ للشخص بواسطة الامر العام اعم من وضعه بذاته لاه او وضعه بواسطة وضع اجزائه كما في المركب ثم انه في ظاهره ان هيئة الجملة المذكورة اعني قوله الذي هو هذا امر موضوعه لثبوت المحمول المخصوص للموضوع المخصوص بالوضع العام موضوع له خاص فان تلك الهيئة موضوعه له اي لذلك لثبوت بواسطة وضع هيئة الجملة الاسمية لثبوت شيء لشيء **ف** والمركب المذكور اراد بالمركب المذكور المركب من مفردين موضوعين بوضعين

او المراد بالوضعين المجتمعين من قسم الوضع العام للموضوع له الخاص كل نظر لعدم صدق ظاهر بيان عليه لانه يقتضي ان يصير اللفظ به المتعدد بحيث يكون كل من المتعدد موضوعاً لللفظ ولا شيء من المتعدد كذلك النسبة الى المركب بل طائفة منها موضوع له لجزء واخرى لجزء اخر انتهى اراد بالوضعين المجتمعين وضع المفردات ووضع المركب من تلك المفردات حاصله ان وضع المفردات وان صدق عليه بيان الوضع العام الا ان وضع المركب يصدق عليه ظاهراً بيان الوضع العام يقتضي ان يصير اللفظ بذلك الوضع موضوعاً للمتعدد بحيث يكون كل من الامور المتعددة موضوعاً لللفظ بذاته لا بوضع اجزاءه ولا شيء من الامور المتعددة كذلك النسبة الى المركب بل اني امر من الامور المتعددة بغرض وضع المركب بوضع اجزاءه من اجزاءه له وانما قال لعدم صدق ظاهر بيان عليه لانه يمكن ان يقال المراد بوضع اللفظ للشخص بواسطة الامر العام اعم من وضعه بذاته لاه او وضعه بواسطة وضع اجزائه كما في المركب ثم انه في ظاهره ان هيئة الجملة المذكورة اعني قوله الذي هو هذا امر موضوعه لثبوت المحمول المخصوص للموضوع المخصوص بالوضع العام موضوع له خاص فان تلك الهيئة موضوعه له اي لذلك لثبوت بواسطة وضع هيئة الجملة الاسمية لثبوت شيء لشيء **ف** والمركب المذكور اراد بالمركب المذكور المركب من مفردين موضوعين بوضعين



مختلفين لانه الذي نقض بالحصر فيما افيد ثم لا يخفى ان هذا الوجه من وجه النظر  
 يدفع الوجه الاول فافهم **قوله** سواء كان عين الشخص كما هو مذهب الحكماء في الواجب  
 تعالى او زائدا على ما هيته كما هو مذهب الحكماء في الممكنات ومذهب المتكلمين في الكل  
 اي الواجب والممكنات **قوله** وهو لا يوجد في الشيء الذي لا يجمع اجزائه لانه ليس  
 بوجوده على تحقيق الحكماء وان كان المشهور منهم الحكم بوجود الزمان والحركة وغير ذلك  
 من الامور الغير القارة وقوله فغيره ان الشخص ليس بالما يتعين به الموجود وحده  
 منع كون المعنى الثاني اخص بل هما متساويان فان الموجود والاعم من الذهن واليحي  
 والشيء متساويان وقوله ولولا التعيين اه دفع لما يمكن ان يقال ان الشيء والموجود  
 الاعم وان تساوبا الا انه اخذ التعيين في المعنى الثاني ولم يؤخذ في المعنى الاول فالمعنى  
 الثاني اخص حاصل الدفع ان التعيين من لوازم امتناع العقل من فرض الشبهة  
 فالمعنيان متساويان **قوله** اظهرها لما خفي من مواد الافتراق اي لما خفي كونه  
 من مواد الافتراق فان كون الشيء الذي لا يجمع اجزائه في الوجود بل يوجد شيئا  
 فشيئا معدوما في نوع خفاء وان كان التحقيق على عديمية **قوله** بعينه اما  
 صفة اه قيل لا شك في ان العين بمعنى الذات والنفس لا يظهر كون شخص بذاته  
 والقول بان ابناء الملازمة مدفوع بانه يستلزم ملازمة الشيء لنفسه جعل الباء  
 زائدة في الاثبات يستدعي من اللفظ اقول ما ذكره القائل من دفع بالاحتمالات  
 الاربعة التي ذكرها الاحتمال التاكيد فان حاصل الاول من الاحتمالات اعني كون قوله  
 بعينه صفة كاشفة لشخص المذكور قوله بعينه على سبيل المسامحة والمراد بمعين  
 وكذا في الاحتمال الثالث والمراد انه وضع لشخص من حيث انه معين وفي الاحتمال  
 الرابع الباء للملازمة بخلاف المضاف اي باعتبار عينه وبملاحظة عينه والسببية

وما ينبغي ان ينبذ عليه ما ذكرنا من دفع الافتراق في المعنى الثاني  
 انه معين قد يكون من حيث هو لا من حيث هو عين فلو كان المعنى الثاني  
 ان يكون في الوجود كونه من حيث هو لا من حيث هو عين فلو كان المعنى الثاني  
 في الوجود كونه من حيث هو لا من حيث هو عين فلو كان المعنى الثاني  
 في الوجود كونه من حيث هو لا من حيث هو عين فلو كان المعنى الثاني

لكن يرد على الباء في الاحتمال الرابع في قوله بعينه  
 مثل ما ذكره القائل الا ان كان في المضاف  
 في قوله بعينه اي باعتبار عينه

او السببية واما احتمال التاكيد فلا وجه للباقية فان التاكيد المعنوي للشيء هو في عينه دون  
 الباء وقوله نظيره تعريف الموقوف بما وضع لشيء بعينه ليس مراده ان قوله بعينه صفة كاشفة  
 بشيء في هذا التعريف كما هو اهمه سباق الكلام لانهم قالوا الصفة الكاشفة للشيء بميزة  
 التعريف ولا يخفى ان قوله بعينه لا يصلح تعريف لشيء بل مراده ان معنى هذا التعريف ما وضع  
 لمعين كما ان المراد في قوله قد يوضع لشخص بعينه ذلك على تقدير كونه صفة كاشفة **قوله**  
 ويحتاج الى تنبيه بما يميزه بان يقال لشخص حده الاول ان يقال لشخص حده  
 ولا يرد الاعلام المشتركة لان المراد الوضع لشخص حده بوضع واحد والاعلام المشتركة  
 وان وضعت لكثر من شخص حده الا ان ذلك بوضع متعدي **قوله** الاعلى  
 بان الواضع بوضع هو الله فانه لا يشك في لفظ كل ما بعض الاعلام فانه تعالى  
 لا يلاحظ بعض الاعلام بالامر الكلي بل يلاحظ جميعها بذاته كما كتب في الحاشية اعلم اننا  
 لم نلاحظ في بيان الاحتمالات في عبارة المتن ما صورناه لك من القسم العقلية  
 للوضع بل معنا احتمالات يتقابل بها القسمان الذان ذكرهما فلو كان بعض الاحتمالات  
 غير موافق له فلما باس به فيما نحن بصدد انتهى الفية في غير موافق له راجع الى ما  
 صورناه ولعل الاحتمال الغير الموافق للقسم السابقة العقلية هو الاحتمال الاول  
 اعني احتمال الصفة الكاشفة فان الاحتمالات الاربعة للقسم الاول من ذلك التقسيم  
 المعنى السابق والقسم الاول من ذلك التقسيم لا يقابل بالاحتمال الاول للقسام الثلاثة  
 الباقية لذلك التقسيم فان القسم الاول بالاحتمال الاول عبارة عن الوضع لمعين  
 كليا كان ذلك المعين او شخصا كما ذكره الشارح في الاحتمال الاول ولا يخفى ان هذا  
 الوضع لا يقابل القسم الثالث اعني الوضع لامر كلي بل هو بعينه فان ذلك الامر الكلي يمكن  
 ان يكون معينا كما يمكن ان يكون غير معين على ما دل عليه كلام الشارح في الاحتمال الاول



فالقسم الاول من ذلك التقسيم بالاحتمال الاول ذلك التقسيم فان الموافقة يتوقف  
 على التقابل بين الاقسام بخلاف الاحتمال الثاني لا يوافق الباقية فان القسم الاول  
 يتكامل لاحتمال التقابل الثاني لا يوافق الباقية على ما لا يخفى عند ادراكه **قوله**  
 بل القول بالوضع العام للموضوع له الخاص من تعال قوله بل دليل على كونه ان يظن دليل  
 على خلافه فان منشاء اعتبار الامر العام مرة في هذا الوضع عدم احاطة  
 الواضع بجميع المعاني الشخصية التي وضع اللفظ لها بهذا الوضع لكثرة ما علمه  
 تعال منزه عن عدم الاحاطة ان الله بكل شيء محيط ان الله بكل شيء عليم  
 ان الله قد احاط بكل شيء **علمه** وكل شخص شامل للشخص بعينه نقل عنه في  
 الحقيقة كل شخص بقصد من متعدد كالكل المجموع الا ان بينهما فرقا في القصد فلما اتجه  
 مستمى كل شخص ليس متعدد واجه يكون الشخص بعينه بعضا من انتهى يريد ان القصد  
 في كل شخص في الاجزاء المتعددة كما ان القصد في الكل المجموع في الاجزاء المتعددة  
 الا ان بين القصد من فرقا فان القصد في كل شخص في الاجزاء المتعددة من حيث التفرق  
 وفي كل المجموع القصد في الاجزاء من حيث الاجتماع وعلى هذا الفرق تفرع قوله  
 فلما اتجه يعني اذا عرفت ان القصد في كل شخص في الاجزاء من حيث التفرق بخلاف الكل  
 المجموع عرفت انه لا يتجه اه فان الاتجاه مبني على عدم الفرق بين الكل المجموع وكل  
 شخص في القصد بان يكون القصد في كل من اجزاء من حيث الاجتماع **قوله**  
 ان وضع بعض الالام اه فاعل القول اندفع وكذا قوله ان ذلك لا يخص به فاعل له  
 واراد ببعض الالام ما وضع لمن لم يرد على ما سبق ثم ان حاصل كلامه انه لو لم يلاحظ  
 ذلك التحقيق لورد كل من الاعتراضين المذكورين لكن مع ملاحظة ذلك التحقيق  
 يندفع كل منهما اقول ورود الاعتراض الاول بدون ملاحظة ذلك التحقيق ظاهر

ظاهر واما اندفاعه بملاحظة محل نظر فان تسمية الولد قبل رؤيته مثلا لما لم يكن  
 الا بملاحظة الولد بصفات كلية بحسب مفهومها فكان الواضع قال وضعت  
 لكل موصوف بهذه الصفات وان كانت تلك الصفات منحرفة في الخارج في فرد  
 وذلك ظاهر عند التأمل الصادق واما الاعتراض الثاني فغير وارد وان لم يلاحظ  
 تحقيقه فان المراد بالمشرك بين الشخصين ما لا يمنع العقل ثركته بينهما وهو عين  
 الكل وعلى تقدير ورود اندفاعه بذلك التحقيق محل نظر لما ذكرنا قل من يتبين  
 لك الذين صدقوا وتعلم الكاذبين **قوله** كضمير الغائب نقل عنه سبابة في الحاشية ما يتعلق  
 بضمير الغائب ثم حمله على وجه يظهر منه ان المص على ان ضمير الغائب موضوع للجزئيات  
 الحقيقة انتهى كلامه ما ذكره المص في الحاشية متعلقا بضمير الغائب هو قول المص  
 التسمية العاشرة بضمير الغائب كلبته نظرا لما مل هذا الكلام واختار الشارح ان هذا  
 القول اشارة الى نظرين نظرا في تحقيق مفهوم ضمير الغائب نظرا في كلبته في الجملة وهو اذا  
 كان راجعا الى الكل لانه نظر واحد بان يجعل قوله وكتبته عطفا على قوله بضمير  
 الغائب بين النظر في تحقيق مفهومه بانه محل هو موضوع للجزئيات مفهوم ما تقدم  
 ذكره في يكون استعماله في الجزئيات والكليات جميعا بطريق الوضع فان المفهوم الذي  
 هو ما تقدم ذكره يصدق على الكليات المتقدمة الذكر كما انه يصدق على الجزئيات  
 المتقدمة الذكر والغرض ان موضوع الجزئيات ذلك المفهوم او هو موضوع للجزئيات  
 مفهوم شخص تقدم ذكره في يكون استعماله في الكليات يرجع الضمير اليه على سبيل  
 التجوز لان المفهوم الذي هو شخص تقدم ذكره لا يصدق الا على الاشخاص  
 دون الكليات والغرض ان وضعه للجزئيات ذلك المفهوم ويؤيد الوضع  
 الاول كثر رجوع ضمير الغائب الى المفهوم الكليات المتقدمة ذكره كما هو القول

انما يلاحظ ان الالام انما هي في الجملة  
 ما تقدم ذكره سبابة



بالتجوز ويؤيد الثاني ان نظم كل ظاهرة في سلك وطرد افراد نوع واحد في حكم واحد  
 من الامور امره عند علماء العربية جعله جادة سلوكم ثم قال في قول المفسر قائل  
 حتى يظهر لك ان القول بالتجوز هو من قوت رعاية النظم والطرد المذكور  
 لا سيما يظهر ذلك الطرد ورعايته وجعل ضمير الغائب جزئيا في التقسيم حيث حكم هناك  
 بوضع الضامير للمشتق وبين النظر في كلبته بانه حين رجوعه الى الكل احتمل ان  
 يكون موضوعه عال فيكون كليا وان يكون مجازا فيه فلا يكون كليا **قوله** وان كان لا يثبت  
 لخاص تجوز آه عطف على قوله ان الوضع الكل للموضوع له الخاص لا يثبت **قوله** يروى ايضا  
 ان المفسر نقل عنه اي يروى ما ذكره المفسر في شرح التلخيص كما يروى ما ذكره السيد المحقق انتهى  
 - احتمل ان يكون مراده بما ذكره قدس سره ما ذكره في حاشيته ذلك الشرح ويكمل  
 ان يكون المراد بما ذكره قدس سره ما نقله الشارح انما من حاشيته على شرح  
 المطالع بقوله وقال الوضع العام للموضوع له الخاص ان يوضع اه فان ذلك  
 البني للوضع العام للموضوع له الخاص مما مل للمشتقات ايضا فافهم وقوله  
 يرشودك اليه كلامه في شرح المختصر في مسئلة الحروف كبريت في كناية قال الله وان كنت تريد  
 حقيقة الحال في ذلك في الحروف فاعلم اولاً مقدمة وهي ان انا غلط قد بوضع وضعاً  
 عاماً لا امور مخصوصة كسائر المشتقات والمبهمات فان الواضع لما قال صيغة فاعل  
 من كل مصدر لمن قام به مدلوله وصيغة مفعول لمن وقع عليه علم حال نحو ضارب  
 ومضروب من غير تعرض لخصوصهما وكذا اذا قال هذا الكل مشار اليه مخصوص والكل  
 متكلم والذي لكل معين بكلمة انتهى ولعل مراده ان الواضع لما قال صيغة فاعل  
 من كل مصدر لمن قام به مدلوله وصيغة مفعول لمن وقع عليه يمكن من العلم بوضع  
 نحو ضارب ومضروب واستنباط وضعهما من القضية التي ذكرها الواضع بقوله صيغة

في قوله صيغة فاعل من كل مصدر لمن قام به مدلوله وصيغة مفعول لمن وقع عليه علم حال  
 نحو ضارب ومضروب واستنباط وضعهما من القضية التي ذكرها الواضع بقوله صيغة  
 فاعل من كل مصدر لمن قام به مدلوله وصيغة مفعول لمن وقع عليه علم حال  
 نحو ضارب ومضروب واستنباط وضعهما من القضية التي ذكرها الواضع بقوله صيغة

صيغة فاعل اه بان يقال ضارب مثلاً صيغة فاعل لمن قام به مدلول مصدره فضارب  
 موضوع لمن قام به مدلول مصدره اي الضرب وليس مراده ان حين قال الواضع  
 ذلك القول علم منه وضع نحو ضارب من غير فكر واستنباط يرشودك الى ما ذكرنا مبني  
 في كلام الشارح اعني قوله ولست يهمل على فائدة جمالية اه وكذا الحال في المبهمات **قوله**  
 ليلما يتوهم انه لم يفرق بين ملاحظة وجه الشيء وبين ملاحظة الشيء بوجه كلامنا  
 في ملاحظة الشيء بوجه على ما يظهر عند النظر في قول المفسر وقد بوضع له باعتبار  
 امر عام **قوله** ويستفاد من ظاهر هذه العبارة سبب فائدة التقييد  
 بالظاهر من قوله وبحاج في دفعه الى قوله وقد افيد وقوله لذلك اي للشيء وقوله  
 علامة اراد بالعلامة ما يعلم بالشيء لفظاً كان او غيره كالد والاربع وقوله  
 ما لم يعلم به الغير من الاعلام ويؤيده قوله ولم يجعله متعيناً عند الغير ويكن ان يكون  
 من العلم فاعلم الاول الغير مضموم وعلى الثاني مرفوع وقوله فلما يتجه مفعول على قوله  
 فيما سبب حاصله ان كيف حكم على الامر الذي هو المناسب بانه لا وجه له **قوله**  
 قوله وان ابيت من الالباب يعني الشيء وقوله جعل هذا القول كناية عن التعيين لان  
 التعيين انما يظهر به غالباً بخلافه يجعل هذا القول مجازاً مرسلاً عن التعيين  
 من قبيل اطلاق لفظ السبب على المسبب لان التعيين مسبب عن القول عما بنا  
 او اردوا كناية على مذهب السكاك فان الكناية عنده لفظ لازم المطلق على  
 الملزوم والقول المذكور لازم للتعيين غالباً لزوم السبب للمسبب بتم الكناية  
 على راي صاحب التلخيص اي فان الكناية على رايه لفظ الملزوم المطلق على لازم  
 وهذا كما ان التعيين لازم للقول المذكور لزوم المسبب للسبب المستلزم  
 ولا يخفى ان حمل الكناية على معناه الاصطلاح على احد المذهبين او لزم حملها

على ما يظهر عند الشارح



على الجواز **ول** ويمكن ان يدفع ذلك بان هذا العقد ليس خبرا وعلى تقدير كونه خبرا  
 لا سلم ان قوله وضوع والحكم بالوضع وقع في انشاء الوضع حتى يكون قولا  
 غير مطابق للواقع فان الحكم في هذا القول بالوضع لكل واحد من الشخصات  
 مخصوصة بحيث لا ينافي له لا مطلقا بل هو الطرف الآخر من القضية التي حصل بها  
 المذكورة وهو لم يقع في الوضع بل هو الطرف الآخر من القضية التي حصل بها  
 الوضع على ذلك التقدير وقوله لان الشايع في القيود والاشياء هو لكل الفعالية  
 فيه بحيث لا يرقى الى قولهم المحلقة والصلوة على نيتنا محمد لا غير ذلك من الامثلة  
 التي لا تخص من الجمال الاسمية المستعملة في الاشياء **ول** لا يكفي بل لابد ان نقل عنه  
 الظاهر انه لا يكفي في جميع افراد الوضع العام للموضوع له الخاص لكنه قد يكفي كما في وضع  
 الموصول فانه يفهم من المعلوم بالجملة من غير ان يلاحظ كونه معلوما بالجملة انتهى  
 كلامه لعله انما قال الظاهر انه لا يكفي في جميع افراد الوضع العام للموضوع له الخاص او  
 محتمل ان يكفي ذلك في جميع الافراد على ما استعمل عنه في الحاشية حيث قال ولا بحث  
 فيه محال اه ويحتمل ان يكون التقييد بالظاهر ناظرا الى قوله لكنه قد يكفي كما في وضع  
 الموصول لاحتمال ان لا يكفي في شيء من الامور الاربعة مجرد القول المذكور بل  
 نقول هذا الاحتمال اظهر وكلمة هذه في قول المصنف ثم يقال بهذا اللفظ موضوع  
 لكل واحد من هذه الشخصات اشارة دقيقة الى هذا الاحتمال فافهم ان كنت  
 من اهل الاشارة **ول** فان مدلول هذا ان يكون التحقيق ان لا فرق بين  
 المفهوم المشخص من هذا وعلمنا الفرق في طريق الفهم فان العلم وضوع بحيث  
 لا يجوز جعل القرينة بخلاف الموضوعات بهذا الوضع ومن هذا يلوح كمال الفرق بين  
 هذا القسم والموضوع للقد المشترك وينبغي ان جعله للقد مشترك خطأ تاما انتهى

هذا هو الوجه في قوله لا ينافي له لا مطلقا بل هو الطرف الآخر من القضية التي حصل بها المذكورة وهو لم يقع في الوضع بل هو الطرف الآخر من القضية التي حصل بها الوضع على ذلك التقدير وقوله لان الشايع في القيود والاشياء هو لكل الفعالية فيه بحيث لا يرقى الى قولهم المحلقة والصلوة على نيتنا محمد لا غير ذلك من الامثلة التي لا تخص من الجمال الاسمية المستعملة في الاشياء

فان مدلول هذا ان يكون التحقيق ان لا فرق بين المفهوم المشخص من هذا وعلمنا الفرق في طريق الفهم فان العلم وضوع بحيث لا يجوز جعل القرينة بخلاف الموضوعات بهذا الوضع ومن هذا يلوح كمال الفرق بين هذا القسم والموضوع للقد المشترك وينبغي ان جعله للقد مشترك خطأ تاما انتهى

انتهى كلامه قوله ومن هذا يلوح كمال الفرق اي من ان الموضوعات بهذا الوضع يحتاج  
 الى قرينة بظهر كمال الفرق بين هذا القسم الذي هو موضوع للقرينات بملاحظة  
 الامر الكلي والموضوع للقد المشترك فان الموضوع للقد المشترك لا يحتاج الى القرينة  
 بخلاف هذا القسم فيصح ان جعله للقد مشترك خطأ وهذا وفيه انه ان اراد  
 انه محتاج الى القرينة للاستعمال في المعنى الموضوع له فهو اول المسئلة ومحل  
 النزاع وذلك وان اراد انه محتاج الى القرينة للاستعمال في المعنى المستعمل فيه  
 مطلقا سواء كان ذلك المعنى موضوعا له او لا فهو مسلم لكن لا يلزم منه ان لا يكون  
 موضوعا للقد مشترك ويمكن ان يكون امره بالتأمل لهذا **ول** وكذا ان نقول  
 ذكره اشعارا به حاصله ان ما ذكره في التنبيه من قوله ما هو من هذا القبيل لا يفيد  
 الشخص الاقرينة بل على ان القرينة مما لا بد منه في فائدة الواحد مخصوصه  
 فقوله بحيث لا ينافي ولا يفهم به الا واحد مخصوصه في قوة قوله بحيث لا يستعمل  
 في الواحد الاقرينة فيكون مشعرا بما في التنبيه ولهذا سماه تنبيها **ول** قال العلامة  
 استاذه قوله تامل كتب الحاشية صدق كل الرمان ما كولا اذا كان الرمان معهودا  
 خارجيا او ذاهبا او انا اذا كان جنبا استغراقيا فلما قال حكم بالصدق هو الحكم بيقين  
 في الجملة والحكم بالكذب حكم بالكذب مطلقا وهذا وجه الامر بالتأمل انتهى وقال  
 في حاشية اخرى انما امر بالتأمل كميل ابو سوس ان يكون كل ذلك لا بناء على كون  
 المذكور لدفع ذلك التوهم لان القاعدة المخفية لا يمنع التوهم والتأمل ينفع لان  
 الخطاب باللفظ يكون للعالم بوضع اللفظ ولا يذكر التقييد لدفع ما لا يحتمل اللفظ  
 ولا يخفى ما بين الحاشيتين من التناهي بحسب الظاهر لان اول الحاشية الثانية بدل على غير  
 وجه التأمل فيما ذكره في تلك الحاشية واخر الحاشية الاولى بدل على حصة فيما ذكره في تلك الحاشية

هذا هو الوجه في قوله لا ينافي له لا مطلقا بل هو الطرف الآخر من القضية التي حصل بها المذكورة وهو لم يقع في الوضع بل هو الطرف الآخر من القضية التي حصل بها الوضع على ذلك التقدير وقوله لان الشايع في القيود والاشياء هو لكل الفعالية فيه بحيث لا يرقى الى قولهم المحلقة والصلوة على نيتنا محمد لا غير ذلك من الامثلة التي لا تخص من الجمال الاسمية المستعملة في الاشياء

فان مدلول هذا ان يكون التحقيق ان لا فرق بين المفهوم المشخص من هذا وعلمنا الفرق في طريق الفهم فان العلم وضوع بحيث لا يجوز جعل القرينة بخلاف الموضوعات بهذا الوضع ومن هذا يلوح كمال الفرق بين هذا القسم والموضوع للقد المشترك وينبغي ان جعله للقد مشترك خطأ تاما انتهى



فيحتاج في التفتي عن التناهي المذكور الى اخراج اخر الحاشية الاولى والى الحاشية الثانية عن الظ بان يقال المراد باخر الحاشية الاولى ان هذا وجه من وجوه الامر بالتأمل ويقال المراد بقوله في اول الحاشية الثانية انما امر بالتأمل كقوله في قوله ان من وجوه الامر بالتأمل دفع الكوكبة المذكورة وان كان التأويل الثاني في غاية البعد عن العبارة ثم ان ما نقله عن العلامة التفتي في اكل المضاف الى المعرفة من كونه لاحاطة الاجزاء دون الافراد حكم عليه فانه قد يكون لاحاطة الافراد على صرح به في بعض حواشي شرح التلخيص يمكن ان يكون امره بالتأمل لهذا بناء على ما ذكرنا من التأويل في الحاشيتين المنقولتين عنه فافهم **فهم** مفهوم كل واحد من هذه الشخصيات بخصوصه اضافة المفهوم الى ما بعده ببيان اية المفهوم الذي هو كل واحد من هذه الشخصيات بخصوصه فافهم ثم ان ما ذكره من دخول قيد مخصوصه في هذا المفهوم جار في لفظ كل واحد فافهم بدفع احدهما للتوهم المذكور دون الآخر تحكم ولا يمكن ان يقال في دفع ما ذكرنا عن الشارح مراد ما قبل مفهوم كل واحد من الشخصيات بخصوصه مشترك الذي ذكره المصنف ولفظ كل واحد لم يدخل فيه لانا نقول كالم يدخل فيه كل واحد لم يدخل فيه قيد مخصوصه مع ان الشارح حكم بدخول ذلك القيد فيما اراده ذلك القائل بذلك المفهوم فعلى ما ذكره الشارح لا يجوز ان يكون مراد القائل بذلك المفهوم المشترك الذي ذكره المصنف وان كان عبارة القائل ظاهرا في ان مرادها المفهوم المذكور مشترك الذي ذكره المصنف وعبارة استاذ الشارح في شرحه آتية عن ان يحمل المفهوم المذكور على ما ذكرنا بحمل الاضافة المذكورة على البينانية حيث قال بعد نقل كلام القائل والاضافة في ان المراد بمفهوم كل واحد

فيحتاج في التفتي عن التناهي المذكور الى اخراج اخر الحاشية الاولى والى الحاشية الثانية عن الظ بان يقال المراد باخر الحاشية الاولى ان هذا وجه من وجوه الامر بالتأمل ويقال المراد بقوله في اول الحاشية الثانية انما امر بالتأمل كقوله في قوله ان من وجوه الامر بالتأمل دفع الكوكبة المذكورة وان كان التأويل الثاني في غاية البعد عن العبارة ثم ان ما نقله عن العلامة التفتي في اكل المضاف الى المعرفة من كونه لاحاطة الاجزاء دون الافراد حكم عليه فانه قد يكون لاحاطة الافراد على صرح به في بعض حواشي شرح التلخيص يمكن ان يكون امره بالتأمل لهذا بناء على ما ذكرنا من التأويل في الحاشيتين المنقولتين عنه فافهم مفهوم كل واحد من هذه الشخصيات بخصوصه اضافة المفهوم الى ما بعده ببيان اية المفهوم الذي هو كل واحد من هذه الشخصيات بخصوصه فافهم ثم ان ما ذكره من دخول قيد مخصوصه في هذا المفهوم جار في لفظ كل واحد فافهم بدفع احدهما للتوهم المذكور دون الآخر تحكم ولا يمكن ان يقال في دفع ما ذكرنا عن الشارح مراد ما قبل مفهوم كل واحد من الشخصيات بخصوصه مشترك الذي ذكره المصنف ولفظ كل واحد لم يدخل فيه لانا نقول كالم يدخل فيه كل واحد لم يدخل فيه قيد مخصوصه مع ان الشارح حكم بدخول ذلك القيد فيما اراده ذلك القائل بذلك المفهوم فعلى ما ذكره الشارح لا يجوز ان يكون مراد القائل بذلك المفهوم المشترك الذي ذكره المصنف وان كان عبارة القائل ظاهرا في ان مرادها المفهوم المذكور مشترك الذي ذكره المصنف وعبارة استاذ الشارح في شرحه آتية عن ان يحمل المفهوم المذكور على ما ذكرنا بحمل الاضافة المذكورة على البينانية حيث قال بعد نقل كلام القائل والاضافة في ان المراد بمفهوم كل واحد

فيحتاج في التفتي عن التناهي المذكور الى اخراج اخر الحاشية الاولى والى الحاشية الثانية عن الظ بان يقال المراد باخر الحاشية الاولى ان هذا وجه من وجوه الامر بالتأمل ويقال المراد بقوله في اول الحاشية الثانية انما امر بالتأمل كقوله في قوله ان من وجوه الامر بالتأمل دفع الكوكبة المذكورة وان كان التأويل الثاني في غاية البعد عن العبارة ثم ان ما نقله عن العلامة التفتي في اكل المضاف الى المعرفة من كونه لاحاطة الاجزاء دون الافراد حكم عليه فانه قد يكون لاحاطة الافراد على صرح به في بعض حواشي شرح التلخيص يمكن ان يكون امره بالتأمل لهذا بناء على ما ذكرنا من التأويل في الحاشيتين المنقولتين عنه فافهم مفهوم كل واحد من هذه الشخصيات بخصوصه اضافة المفهوم الى ما بعده ببيان اية المفهوم الذي هو كل واحد من هذه الشخصيات بخصوصه فافهم ثم ان ما ذكره من دخول قيد مخصوصه في هذا المفهوم جار في لفظ كل واحد فافهم بدفع احدهما للتوهم المذكور دون الآخر تحكم ولا يمكن ان يقال في دفع ما ذكرنا عن الشارح مراد ما قبل مفهوم كل واحد من الشخصيات بخصوصه مشترك الذي ذكره المصنف ولفظ كل واحد لم يدخل فيه لانا نقول كالم يدخل فيه كل واحد لم يدخل فيه قيد مخصوصه مع ان الشارح حكم بدخول ذلك القيد فيما اراده ذلك القائل بذلك المفهوم فعلى ما ذكره الشارح لا يجوز ان يكون مراد القائل بذلك المفهوم المشترك الذي ذكره المصنف وان كان عبارة القائل ظاهرا في ان مرادها المفهوم المذكور مشترك الذي ذكره المصنف وعبارة استاذ الشارح في شرحه آتية عن ان يحمل المفهوم المذكور على ما ذكرنا بحمل الاضافة المذكورة على البينانية حيث قال بعد نقل كلام القائل والاضافة في ان المراد بمفهوم كل واحد

فيحتاج في التفتي عن التناهي المذكور الى اخراج اخر الحاشية الاولى والى الحاشية الثانية عن الظ بان يقال المراد باخر الحاشية الاولى ان هذا وجه من وجوه الامر بالتأمل ويقال المراد بقوله في اول الحاشية الثانية انما امر بالتأمل كقوله في قوله ان من وجوه الامر بالتأمل دفع الكوكبة المذكورة وان كان التأويل الثاني في غاية البعد عن العبارة ثم ان ما نقله عن العلامة التفتي في اكل المضاف الى المعرفة من كونه لاحاطة الاجزاء دون الافراد حكم عليه فانه قد يكون لاحاطة الافراد على صرح به في بعض حواشي شرح التلخيص يمكن ان يكون امره بالتأمل لهذا بناء على ما ذكرنا من التأويل في الحاشيتين المنقولتين عنه فافهم مفهوم كل واحد من هذه الشخصيات بخصوصه اضافة المفهوم الى ما بعده ببيان اية المفهوم الذي هو كل واحد من هذه الشخصيات بخصوصه فافهم ثم ان ما ذكره من دخول قيد مخصوصه في هذا المفهوم جار في لفظ كل واحد فافهم بدفع احدهما للتوهم المذكور دون الآخر تحكم ولا يمكن ان يقال في دفع ما ذكرنا عن الشارح مراد ما قبل مفهوم كل واحد من الشخصيات بخصوصه مشترك الذي ذكره المصنف ولفظ كل واحد لم يدخل فيه لانا نقول كالم يدخل فيه كل واحد لم يدخل فيه قيد مخصوصه مع ان الشارح حكم بدخول ذلك القيد فيما اراده ذلك القائل بذلك المفهوم فعلى ما ذكره الشارح لا يجوز ان يكون مراد القائل بذلك المفهوم المشترك الذي ذكره المصنف وان كان عبارة القائل ظاهرا في ان مرادها المفهوم المذكور مشترك الذي ذكره المصنف وعبارة استاذ الشارح في شرحه آتية عن ان يحمل المفهوم المذكور على ما ذكرنا بحمل الاضافة المذكورة على البينانية حيث قال بعد نقل كلام القائل والاضافة في ان المراد بمفهوم كل واحد

واحد منها اما مجموع ما هو مركب من شخص كل واحد منها وما ينضم اليه ذلك الشخص وهو نفس كل واحد او مجرد ما ينضم اليه شخصه لا وجه لتوهم من كل واحد من هذه الشخصيات مع اردائه بقوله بخصوصه وحمل مفهوم كل واحد على مفهوم هذا اللفظ اعني كل واحد اكثر بعد هذا كلامه **فهم** ليس بقوى نقل عنه في الحاشية ولكن ان تعوي به انه تعريف لمن خالفه حيث جعل هذه الامور موضوعات للمفهوم الكليية يستعمل في الخصوصيات فلزمه وضع اللفظ وترك الموضوع له وتحقيقه هذا يرى عن هذا الفهم دلالة وضع بحيث يفاد ويستعمل في الموضوع له انتهى فقوله في الموضوع له متنازع فيه لقوله يفاد وقوله يستعمل في قول الاول واعلم ان اي يفاد به الموضوع له ويستعمل في الموضوع له وقوله على انه لا وجه لتخصيصه القسم الثاني للموضع يمكن دفعه بانه لما كان المقصود بالاسل والهدية في الرسالة من قسم الوضع هو القسم الكليية خصصه ببيان الفائدة **فهم** وافيدانه لدفع توهم صحة قد ظهر من هذا ان ما افاده الشارح فيما سبق من بيان وجه قول المصنف بحيث لا يفاد ولا يفهم اه قد اخذه بما افيد فافهم **فهم** فلا يبرهان دلالة اللفظ على القدر المشترك اه نقل عنه قال المصنف في شرحه المختصر وليس في هذا كون رجل فان الموضوع له فيه عام وهذه وضعت باعتبار المعنى العام للخصوصيات التي تحته حتى اذا استعمل رجل في زيد بخصوصه كان مجازا وان اريد العام المطابق له كان حقيقيا بخلاف هذا وانا والذي فانه اذا اريد به الخصوصيات كانت خلافه ولا يبراد بها العموم اسلا فلا يقال هذا والمراد احد ما يشاء اليه ولا انا و يبراد به متكلم هذا كلامه ويستفاد منه انه لا يستعمل هذا في القدر المشترك انتهى قوله ولا يبراد بها العموم مذكور على سبيل المسامحة اي لا يبراد بها العام بقرينة

فهم



قوله فلا يقال هذا والمراد احد ما مثا رايه ثم ان قوله والمراد احد ما مثا  
 ابيه يشير الى ان المختار عنده وضع اسم الجنس المفرد المنتشر هو الذي اختاره  
 الشيخ الرضي وتبعه المحققان في دون الماهية من حيث هي على ما ذهب  
 اليه **أخرون** **قوله** وقد افيد ان الاول جعل يفهم من الفهم اوليته من وجهين  
 احدهما رعاية حال الطرفين اعني المتكلم والمخاطب فنانيهما ان يفهم على ما  
 اختاره تاسيس وعلى ما ذكره الشارح تأكيد والتاسيس خير من التأكيد  
 ولا يخفى ان جعل يفهم من الفهم دون التفهيم والا فقام يوجب النظر الى  
 يفهم مع قطع النظر عن قول المصنف يفاو لورود ما نفى وروده بقوله فيما  
 قبل فلا يرد ان دلالة اللفظ على القدر كمنشركه وان كان مدفوعا بقوله  
 يفاو الا ان يقال مراده بالفهم في قوله الاول جعل يفهم من الفهم ففهم ما قصده  
 المتكلم **قوله** اي ان العلم بان هذا اللفظ موضوع اه يري ان العلم بان هذا  
 اللفظ موضوع لكل واحد من الشخصات لا يفيد العلم بوضع اللفظ لشي من  
 الشخصات على حدة علما يحصل به مع ذلك الوضع لكل واحد من غير اشتراط  
 بالطريق الذي يذكره الان وقوله بخلاف العلم بان الاسماء متعلق بال  
 ما قبله وحاصله مكانه قيل العلم بوضع اللفظ لا يفيد العلم بما ذكره  
 المصنف من قول القائل هذا اللفظ موضوع لكل واحد من الشخصات بخصوصه  
 بخلاف بان الاسماء موضوع للحيوان المفترس والعلم بوضع زيد للشخص  
 الفلاني فانه يكفيه قول الواضع وضعت الاسماء للحيوان المفترس  
 وقوله وضعت زيد للشخص الفلاني **قوله** فانتقل بسبب العلم اه  
 هنا كلام وهو ان المفهوم مما قبل التفرع ان حضور ذلك الواحد في الذهن

قوله العلم بان هذا اللفظ موضوع لكل واحد من الشخصات لا يفيد العلم بوضع اللفظ لشي من الشخصات على حدة علما يحصل به مع ذلك الوضع لكل واحد من غير اشتراط بالطريق الذي يذكره الان وقوله بخلاف العلم بان الاسماء متعلق بالما قبله وحاصله مكانه قيل العلم بوضع اللفظ لا يفيد العلم بما ذكره المصنف من قول القائل هذا اللفظ موضوع لكل واحد من الشخصات بخصوصه بخلاف بان الاسماء موضوع للحيوان المفترس والعلم بوضع زيد للشخص الفلاني فانه يكفيه قول الواضع وضعت الاسماء للحيوان المفترس وقوله وضعت زيد للشخص الفلاني فانتقل بسبب العلم اه هنا كلام وهو ان المفهوم مما قبل التفرع ان حضور ذلك الواحد في الذهن

في الذهن وانتقال الذهن اليه سبب حصول العلم بالوضع لذلك الواحد بخصوصه  
 والمفهوم من التفرع على كونه العلم بالوضع لذلك الواحد بخصوصه سبب التفرع  
 ذلك الواحد في الذهن ويكون الجواب عنه بان المراد بالوضع المفهوم مما قبل  
 التعريف هو الموضوع ابتداء وهو السبب للعلم بالوضع لذلك الواحد بخصوصه  
 والمفهوم من التفرع هو الالتفات ثانيا الى حاصل من العلم بالوضع لذلك  
 الواحد بخصوصه وسبباته من كلامه عن قريب ما يشعر بذلك **قوله** من انه يختلف  
 العلم بالموضوع له عن العلم بالوضع في الوضع العام للموضوع الى ان يري انه  
 لو كان العلم بتلك القضية عين العلم بوضع هذا مثلا لزيد كمنشرا اليه لزم  
 ان يتخلفا بخلاف العلم بزيد عن العلم بوضع هذا اذ لا يلزم من العلم من هذا  
 موضوع لكل واحد من الشخصات العلم بزيد وخصوصا زيد في الذهن فضلا  
 عن العلم بوضع هذا ولا يخفى ان تخلف العلم بالموضوع له عن العلم بالوضع  
 باطل فان الوضع نسبة بين الموضوع والموضوع له ولا يمكن العلم بالنسبة  
 بين الشئين بدون العلم بهما وقوله وانه لو كان اللفظ اه اندفع كل  
 من الامرين بحكم بان وضع اللفظ لكل واحد من الشخصات ليس عين  
 الوضع لواحد بخصوصه مستنبط من قوله هي ان العلم بان هذا اللفظ  
 موضوع لكل واحد من الشخصات لا يفيد العلم بوضع اللفظ لشي من الشخصات  
 فافهم اما اندفاع الاول به فظ واما اندفاع الثاني به فتقبره انه ان  
 اردت انه يلزم فهم الامور الغير المتناهية اجالا من اللفظ فسمي الا ان  
 بطلان ذلك ممنوع وان اردت انه يلزم فهم الامور الغير المتناهية  
 تفصيلا فهو ممنوع واما يلزم ذلك لو كان الوضع لكل واحد من الشخصات



تبين الوضع لزيد على حدة وعمرو على حدة لا غير ذلك وقد عرفت انه ليس كذلك  
 بل تستنبط من الوضع الاول الوضع الثاني على ما بينا لك **في** بيان ما يفتقر  
 منهم من ان وضع المفردات ليس لفائدة مسماها لا تستلزم امرا الدور لان  
 العلم بالمسمى موقوف على العلم بالوضع والعلم بالوضع موقوف على العلم بالمسمى  
 وقوله اقول لا ريب انه جواب عن المناقشات المذكورة ومشمول على دفع  
 الدور وحال دفع الدور ان الموقوف على العلم بالوضع هو العلم بالحاصل بالمعنى  
 من جهة اللفظ والموقوف عليه العلم بالوضع هو العلم بالمعنى ابتداء وبعبارة  
 اخرى والموقوف على العلم بالوضع هو العلم بالمعنى بوجه ما وقوله كيف انحصار  
 اللفظ بالمعنى بعلاقة العلم بالوضع تستلزم للعلم بالمعنى انى تستلزم للعلم  
 السابق على الوضع بالمعنى فافهم كنهه في الحقيقة المنافية كما اشترط لا يقتصر  
 على ما دل عليه هذه العبارة بل من منافيات اكثر من ان يحصى منها قولهم  
 في تعريف المركب قصد خبره من الدلالة على جوده معناه فانه لا معنى للقصد  
 الا بمعنى الافادة ومنها قولهم الحقيقة اللفظية المستعمل في ما وضع  
 له اذ لا معنى للاستعمال الا قصد الافادة انتهى كلامه اقول الاول ان  
 يقول ومنها قولهم الحقيقة اللفظية المستعملة فيما وضعت له كما في التلخيص  
 ليكون تمثيلا بما هو نص فيما هو المقصود ههنا ونحن بصدد اللفظ  
 اعم من المفرد والمركب ونحن بصدد افادة المفرد والكلمة مفرد **في**  
 يزعمون ان الموضوعات بالوضع العلم للموضوع له الخاص اي  
 الموضوعات بهذا الوضع على تحقيق المص والافعال العربية غير  
 قالين بهذا الوضع في الالفاظ التي جعلها المص موضوعا بهذا الوضع

في بيان ما يفتقر منهم من ان وضع المفردات ليس لفائدة مسماها لا تستلزم امرا الدور لان العلم بالمسمى موقوف على العلم بالوضع والعلم بالوضع موقوف على العلم بالمسمى وقوله اقول لا ريب انه جواب عن المناقشات المذكورة ومشمول على دفع الدور وحال دفع الدور ان الموقوف على العلم بالوضع هو العلم بالحاصل بالمعنى من جهة اللفظ والموقوف عليه العلم بالوضع هو العلم بالمعنى ابتداء وبعبارة اخرى والموقوف على العلم بالوضع هو العلم بالمعنى بوجه ما وقوله كيف انحصار اللفظ بالمعنى بعلاقة العلم بالوضع تستلزم للعلم بالمعنى انى تستلزم للعلم السابق على الوضع بالمعنى فافهم كنهه في الحقيقة المنافية كما اشترط لا يقتصر على ما دل عليه هذه العبارة بل من منافيات اكثر من ان يحصى منها قولهم في تعريف المركب قصد خبره من الدلالة على جوده معناه فانه لا معنى للقصد الا بمعنى الافادة ومنها قولهم الحقيقة اللفظية المستعمل في ما وضع له اذ لا معنى للاستعمال الا قصد الافادة انتهى كلامه اقول الاول ان يقول ومنها قولهم الحقيقة اللفظية المستعملة فيما وضعت له كما في التلخيص ليكون تمثيلا بما هو نص فيما هو المقصود ههنا ونحن بصدد اللفظ اعم من المفرد والمركب ونحن بصدد افادة المفرد والكلمة مفرد في يزعمون ان الموضوعات بالوضع العلم للموضوع له الخاص اي الموضوعات بهذا الوضع على تحقيق المص والافعال العربية غير قالين بهذا الوضع في الالفاظ التي جعلها المص موضوعا بهذا الوضع

الوضع كما قرره في هذا الكلام **في** لان دون يفيد التفاوت بين ما جعل  
 واحال والمضاف هو اليه ضمير راجع الى دون وقوله فيما نسب ذي  
 الحال متعلق بالتفاوت والمراد بتفاوت ذي الحال وما اضيف اليه  
 دون فيما نسب ذي الحال ان لا يكون ما نسب ذي الحال منسوب الى ما  
 اضيف دون وما نسب ذي الحال على الاحتمال الاول هو كون الشيء  
 موضوعا لاموضوع عال فيسلب بكلمة دون كون الشيء موضوعا عن  
 المضاف اليه لدون الذي هو القدر المشترك وكلامنا في سلب كون الشيء  
 موضوعا له عن القدر المشترك اذ الخلاف وقع فيه لانه سلب كون الشيء موضوعا  
 فيه وهذا مفاد الاحتمال الاول فلذا حكم بفساده **في** والاول ما ذكر  
 اذ فيه رد لمن خالفه بخلاف ما قيل اذ لم ينزع احد في انه لا يفاد به القدر المشترك  
 اي لا يفاد بطريق الوضع والافتد سبق انه يجوز ان يفاد به القدر المشترك بخلاف  
 على انه يفهم من كلامه فيما سبقت عن قريب انه قد يفاد به القدر المشترك  
 بطريق الحقيقة الا ان يحمل ذلك الكلام منه على التحقيق الذي ذكره في الحقيقة  
 من جعل هذا المص ان استعمال ضمير الغائب في الكل مجاز **في** فقول  
 دون القدر المشترك متعلق بوضع الواضع لا بقوله في انشاء الوضع كما قول  
 متعلق بوضع الواضع اي متعلق بقوله بوضع ومعمول له لان قوله دون  
 القدر المشترك حال من قوله ككل واحد اي متجاوزا لكل واحد القدر المشترك والعمل  
 في ذي الحال قوله بوضع فكذا في الحال لان عامل ذي الحال عامل في الحال  
 نقل عنه وجه الامر بالتأمل ان يعلم فائدة دون القدر المشترك هو المراد عن



جعل الموضوع له القدر المشترك انتهى **والصواب** تبدل بالافراد ليتناول الشخص  
والكليات التي هي افراد القدر المشترك يمكن ان يجاب عنه باللام في الشخصيات والاشياء  
للعهد رة الامتصاص المفروقة في ضمن قول الشخص بعينه وان قوله بعينه صفة  
كاشفة لشخص كما قيل فيتمثل الشخص بالذات والكلي على ما ذكره الشرح هناك فيتمثل  
المتخصص بالجزئيات والكليات فالاول تبدل بالصواب الى الاول او نحوه فتأمل  
يظهر الصواب وقوله التي هي افراد القدر المشترك صفة لجميع الشخصيات **والكليات**  
لانتقاضه بالضميمة الغايبة يمكن دفع الانتقاض المذكور بان القدر المشترك المذكور  
الذي يرجع اليه الضميمة ملحوظ من حيث انه فرد للقدر المشترك بين جميع ما يرجع اليه  
الضميمة جميع ما تقدم ذكره و مراد المصنف ان اللفظ موضوع لكلية احد من الافراد  
دون القدر المشترك من حيث انه مشترك وقس عليه حال الموصول وليس هذا مزيد  
تكلف وقوله وبقولنا الذي وضع الجزئيات اسم الموصول ما علم بالصلة عطف  
على قوله بالضميمة الغايبة ثم ان قوله الذي وضع الجزئيات اسم موصول مبتداء وقوله  
ما علم بالصلة خبره ووجه الانتقاض بهذا القول ان القدر المشترك بين جزئيات  
الموصول وهو مفهوم ما علم بالصلة وقع في هذه العبارة من جزئيات  
لانه عبارة عن معنى ما الموصول في قوله ما علم بالصلة فهو معلوم بالصلة في  
هذه العبارة فيكون جزئيات نفسه فيكون مما وضع له الموصول **والصواب** واذا  
تقرر ان اللفظ اه نقل عنه قد عرفت الكلام في هذا التفرقة انتهى ان رة الى  
ما ذكره فيما سبق في كاشفة على قوله فان مدلول هذا اللفظ ان الشخصيات  
مدلول العلم بل الذات المتخصص من حيث الاتصاف بكونه مثالا اليه حيث  
قال في الكاشفة والبحث فيه محال اه على ما نقلنا لك فيما سبق وقوله الا انه خصل اليه

مما لا يبرهن

اللاية بالبيان سبب ذكر ذلك التخصيص جها ولعله اشار الى وجه افوله بما ذكر  
في الكاشفة من قوله قد عرفت الكلام في هذا التفرقة فافهم **والصواب** فتعقل على صيغة  
المصدر او المانع المجهول من هذا المصدر او المضارع المجهول من جوده وهرها  
احتمال ان آخر ان احدهما ان يكون مضارعا معلوما من هذا المصدر كخف  
احدى التامين على طريق الخطاب العام وثانية ان يكون مضارعا معلوما من  
جوده بطريق ذلك الخطاب على الاحتمالين قوله ذلك المشترك منصوب على المفعولية  
وقوله حال مفعول للفعل قد افيد انه حال او مفعول له تأويله في قوله تأويله اشارة  
الى ان شرط نصبه غير محقق فان شرط نصبه تقدير اللام و شرط تقديره ان يكون  
المفعول له فعلا لفاعل الفعل المعلن به ومقارنا له في الوجود وهرها ليس كذلك  
فلما بدلت نصبه من تأويله وعلته تأويله ان يحدف المضاف على الالة اي تحصيل الالة  
للموضع ولا يخفى ان التخصيص المذكور فاعل لفاعل الفعل المعلن به ومقارن له  
في الوجود **والصواب** اي لا ذواته الموضوع له عطفا على الخبر لا وقت في الموضوع  
له عطفا على الحال على الحال حاصله ان التوجيه الاول ناظر الى كون قول المتعقل  
مصدرا او التوجيه الثاني ناظر الى كونه فعلا ولا يخفى ان التوجيه الاول انشأ بالان  
التوجيه الثاني بحسب المعنى وان كان يحتاج الى تغيير في الذا والامر في ذلك التغيير بين  
وكما ان التوجيه الاول يمكن ان يجعل ناظرا الى توجيه قول المتعقل كذا  
التوجيه الثاني يمكن ان يجعل ناظرا اليهما اما ان ناظرا الى كون فتعقل فعلا فلما  
ذكره من كونه عطفا على الحال بحسب لانا قال بحسب لما ذكره وامن  
ان الحال مؤل بطرف الزمان فتقولنا جاء في زيد راكبا في قوة قولنا جاء في زيد  
وقت الكروب فلما قال فتعقل ذلك المشترك وقت كونه الالة لا وقت كونه مفعولا



واما كونه ناطقا الى كونه مصدرا فله احتمالان احدهما ان يكون وقت ظهوره  
 مستقرا عطفيا على الخبر اى تعقل ذلك المشترك الاله لا موضع لاحد وقت كون  
 المشترك موضع عاله وثانيهما ان يحذف المتضاف اعني الوقت على الاله على  
 ان يكون ظرفا مستقرا خبر اى تعقل ذلك المشترك وقت الاله اى ما قبل وقت  
 كون مشترك الاله لا وقت كونه موضع عاله والاول من هذين الاحتمالين  
 اسلم من النكاح الا انه يرد عليه كما يرد على التوجيه الاولى اعني قول الشارح  
 لا ذواته الموضوع له شئ وهو ان الظاهر انه لا منافاة بين كون تعقل المشترك  
 الاله للموضع وبين كون مشترك موضوع عاله حتى ثبت الاول وينبغي الثاني  
 اذ لا يخفى انه على تقدير كون مشترك موضوع عاله تعقل الاله للموضع له هذا وقد ظهر  
 منه ان ما رجه الشارح من احتمال مصدرية تعقل على ما يرد ذلك اليه بقدم ذلك  
 الاحتمال بل كاد ان يجمع على ترجيح ذلك الاحتمال فشرح الرسالة ليس به راجح بخلاف  
 احتمال كون تعقل فعلا فانه لا يرد عليه ما ذكرنا من ملوق ذكر في بيان قول المصنف  
 لا الاله الموضوع له اى لا الاله الموضوع له وقال وهو عطف على الاله اقول لعل  
 هذا الاشارة الى ما قد اريد على ما نقلنا لك من كون الاله مفعلا لانه وبما **يلا**  
 لانه القدر مشترك بين الجميع على القول خص الاله بالبيان حاصله انه تعرض للابنة  
 ولم يتعرض لتقييد الموضوع له به لان الاله هو القدر مشترك بين جميع ما وضع  
 بهذا الوضع بخلاف التقييد المذكور فانه غير لازم في البعوض كما هو معلوم على  
 ما اشار اليه في حاشيته فيما سبق على قوله لا يكفى في قوله ولا يخفى عليك ان مجرد القول  
 بانه موضوع لكل واحد من هذه الشخصيات لا يكفى اه والحق في قوله ولانه الموضع  
 ثمة في قوله فالوضع على لو سلم فانما سلم في المعنى الاول ككتابة الوضع من

من المعنيين المذكورين واما في المعنى الثاني فلما يظهر لك ما ذكرنا بالتأمل  
 الصادق **يلا** ويلا ثم تسمية الوضع للمفهوم العام وضعاعاما  
 لموضوع له عام الاظهر ان يقول ويلا يسمي تسمية هذا القسم وضعاعاما  
 لموضوع له خاص فان تسمية الوضع لموضوع له عام وضعاعاما لا يجمل  
 ان يكون بسبب عموم الموضوع له نظر الى عبارة التسمية وان كان الواقع  
 بخلاف ذلك بخلاف الوضع العام للموضوع له الخاص فانه لا يجمل فيه ذلك نظر الى  
 الواقع ولا نظر الى عبارة التسمية ويمكن ان يجاب بان تحقيق كون وضع  
 هذا القسم وضعاعاما لموضوع له خاص وتكميله انما يكون عند هذا العلم  
 من المصنف فلا يلزم ان يقول الشارح مراد هذا الكلام بملأئمة لتسمية وضع  
 هذا القسم وضعاعاما لموضوع له خاص ايضا كون وضع هذا القسم من  
 الوضع العام لموضوع له خاص مختلفا فيه فانه انما اعترف به المصنف واتباعه  
 بخلاف ما اعترف المصنف بكون وضع لموضوع له عام فانه لا يخالف فيه غير **يلا**  
 لا تحقيق وضع كل واحد وضع على حدة وما يكون الاشارة اليه كاللزام  
 بيان ما فرغ عليه قوله فتدبر ذلك المشترك ان الاله موضع على مجموع قول المصنف  
 وذلك بان يعقل امر مشترك الا قوله فتعقل **يلا** وقد اشار بلفظ ذلك الى الوضع  
 الكلي والموضوع له المشترك لا يخفى ان ذلك لفظ مفرد وجعل للاشارة الى امرين  
 ولعل ذلك بتاويل الامرين بالمذكور او بالجميع او نحو ذلك مما يفيد الوحدة في الابد  
 من حذف المضاف على قوله اسم الاشارة بطريق النكاح اى مثل وضع وموضوع له  
 اسم الاشارة ثم ثبت شئ ما لظاهر الشارح عما قلناه كما اجمع عليه شرح  
 الرسالة من جعل ذلك اشارة الى اللفظ الموضوع لموضوع شخص باعتبار عام مع

لا يظهر ان يقول ان تحقيق الوضع كلف  
 فانه ذكره بوجه ان تحقيق كل واحد واحد



انه المناسب لقول الله مثل اسم الإشارة وما ذكره الشارح شمول على ثمانية  
كثيرة كما أكثرنا اليه ويمكن ان يقال ان ما مل على كذا رعاية لظايف ذلك التي  
لا يرى جميعها بل تكلف في الإشارة الى اللفظ الموضوع وان كان يرى بعضها  
فيما يكلف وتلك اللطائف ما ذكره من الالفاظ الاحكام يتميز هذا القسم  
حتى ينزل منزلة المحسوس المشاع والاشارة بذلك الموضوع لا يبعد  
الى بعد الما طبع عنه كمال دقة وعمومه والرمز ببعده الى عظيمنة وجلالة  
نفعه ثم ان دقة اللفظ الموضوع لمختص باعتبار مرعاه وعمومه انما  
هو باعتبار دقة وضعه وعمومه ودقة ما وضع له من الشخصيات  
وكذا الحال في العظيمة وجلالة النفع واما كمال التميز في اللفظ والوضع  
والموضوع له سواء هذا اذا نظر الى نفس كمال التميز اما اذا نظر الى اهتمام  
بذلك التميز فكمال الاهتمام بتميز اللفظ ايضا باعتبار كمال الاهتمام  
بتميز وضعه وتميز ما وضع له وقوله في تحصيله متنازع فيه لا موزنة  
التمكين والتسعي والتشبيث **وهو** لفظ مثلا اشارة الى وجود  
غير اسم الإشارة في هذا القسم من الوضع فيه ان قوله فان هذا و  
امثاله في امثال هذا المقام انما يذكر لتبسيط المثال وقوله مثل اسم  
الإشارة صريح في ان المثال ههنا هو قسم اسم الإشارة فقط اعترف  
به فذكر مثلا بناء على الاحتمال الاول لا يخفى عن قصد **وهو** واما ما قيل  
هذا باللفظة التوجيهية الاول يرى في كلا الاحتمالين المذكورين  
انما في هذا بخلاف التوجيه الثاني فافهم **وهو** ولا يبعد ان يكون موضوع  
على مركبا اضافيا من قبيل الحذف والايصال هذه العبارة يحتمل

يحتمل وجهين احدهما ان يكون لفظ موضوعه مرفوعا على ان اسم  
يكون ويكون لفظ مركبا منصوبا على ان خبره وثانيهما ان يكون لفظ  
موضوعه منصوبا على ان خبر يكون ويكون اسمه الضمير المستتر فيه الرجوع  
الى موضوعه السابق ويكون لفظ مركبا منصوبا على ان حال فعله الاول  
اراد باللفظ موضوعه هذا الشكل من الكناية من غير تعيين كونه بالبناء  
او بالضمير لان ما بالبناء لا يكون مركبا اضافيا وانما بالضمير لا يمكن ان  
لا يكون مركبا اضافيا فالحكم عليه كونه مركبا اضافيا اما خطأ او لغو  
بخلاف ما قلنا وعلى الوجه الثاني لفظ موضوعه بالضمير لا ان الضمير المستتر  
في يكون يكون راجعا الى موضوعه السابق باعتبار الشكل المذكور لما  
ذكرنا آنفا فافهم ثم ان ما ذكره من كونه من قبيل الحذف والايصال يلزم من  
ان يكون فيه ضمير من غير مرجع على ان فيه شيئا آخر فافهم **وهو** فلما تبين ما  
سبق وما افيداه اراد بما سبق ما ذكره بقوله ولا يخفى ان المناسب  
اه ثم انه فرع عدم اتجاه ما سبق مع ما افيد على مجموع ما سبق اما تفرع  
عدم اتجاه ما سبق فهو على كون موضوعه مركبا اضافيا واما تفرع  
عدم اتجاه ما افيد من عدم استثنائنا هذا وتذكيره في تركيب احدى كلام واحد  
وجملة واحدة فهو على ما يفهم من قوله ولا يخفى ان المناسب اه فانه فهم من انه على  
تقدير كون موضوعه بالبناء يكون مجموع قوله فان هذا مثلا موضوعه وتسماه اشار  
اليه الشخص جملتين لاجلة واحدة حتى يرد عليه اختيارنا ثبت هذا وتذكيره  
بلقطة موضوعه وضمير تسماه في تركيب احدى قول يمكن دفع رد الشارح على  
ما افيد بان المفيد جعل الواو في قول المصنف وتسماه للحال من الضمير المستتر في موضوعه

اللفظ موضوعه انما يقال فان هذا مثلا موضوعه والايصال يلزم من  
اللفظ موضوعه انما يقال فان هذا مثلا موضوعه والايصال يلزم من  
اللفظ موضوعه انما يقال فان هذا مثلا موضوعه والايصال يلزم من  
اللفظ موضوعه انما يقال فان هذا مثلا موضوعه والايصال يلزم من  
اللفظ موضوعه انما يقال فان هذا مثلا موضوعه والايصال يلزم من



بالحذف

العائد الى هذا ولا يخفى ان الحال قيد في الكلام ولا يكون كلاما مستقلا فلما احكم  
 بوقوع التانيث والتذكير في تركيب واحد وما يليق ان يشار اليه انه طبق الشرح  
 على ان موضوعه بالتركيب الاضافي وقع في بعض نسخ المتن والشرح لم يعبر  
 عنه بالنسخ بل عبر عنه بقوله ولا يبعدها ولعل الشرح نظر الى ان شكل الكتابة  
 فيما جعلوه نسخين واحد ولم يلتفت الى الاعجام والفرق بين النسخين ليس  
 الا بالاعجام بوضع نقطتين في نسخة دون الاخرى **قوله** على ان القائل ان  
 يقول اه لا يخفى ان الظن من هذا العلامة ان قوله وان كان له جهتان من  
 كلام المفيد لكن ليس هذا في كلام المفيد وان كان يمكن ان يستنبط من  
 كلامه حيث قال وقد وجد في اكثر النسخ بناء التانيث ويلزم على هذا الاعتبار  
 التانيث بناء ويل للفظ او الكلمة والتذكير في اطلاق واحد هذا كلامه يظهر  
 منه ان التانيث والتذكير باعتبار جهتين التانيث باعتبار اللفظة او الكلمة  
 وباعتبار لفظ هذا **قوله** وعلى ان تقدير اي من التقديرين الذين احدهما جعل  
 هذا في قوله فان هذا اشارة الى قسم اسم الاشارة وثانيهما ان يكون المقصود  
 لفظ هذا او من التقديرين اللذين احدهما جعل موضوعه بناء التانيث وثانيهما  
 جعله مركبا اضافيا بالحذف والايصال او من التقدير الرابع **قوله**  
 حتى يندفع الثاني من الاعتراضين اللذين اورد اولهما بقوله لا يصح ان سماه  
 وثانيهما بقوله ولا ينفذ اه ثم اندفع الثاني بحصل بما ذكره على اي احتمال  
 من الاحتمالين المذكورين في هذا واما اندفاع الاول فعلى الاحتمال الثاني  
 من احتمال هذا يكون بقوله وان سماه المشار اليه المفرد اه **قوله** وبعد فيه  
 نظر واراد على ما يتعلق بالتقدير الاول من تقدير هذا وقوله في جواب النظر

ويكن ان يكتلف في كلامه ان لا ينفذ  
 ان لا ينفذ ان لا ينفذ ان لا ينفذ  
 فيكون لفظ موضوع مركبا اضافيا من  
 قبيل الحذف والايصال فيسقط

ويقال مراده ان  
 سماه اه وعلى  
 الاحتمال الاول  
 يكون بقوله

النظر الا ان يقال اه يرد عليه اشرا اليه فيما سبق فتذكر وقوله فينبغي  
 ان يراى لفظه مثلا في المسح بان يقال وسماه المشار اليه شخص  
 مثلا **قوله** بان قيل كل اسم موضوع لذات مبهمة عامة الالهام اه ذكر انه  
 كما تصور المعاني المتعددة بوجه عام او بوضع اللفظ لكل منها كذلك  
 الالفاظ المتعددة قد تصور بامر الى يندرج فيه جميعها ويوضع كل منها وضعها  
 واحد المعنى وحده يكون المعنى الموضوع هو لها بذلك الوضع متصورة بوجه  
 عام ايضا كصحيح المشتقات فان الواضع لما قال صيغة فاعلم من كل  
 مصدر لمن قام به مدلوله علم منه ان ضار بالمن قام به الضرب وعالم لمن  
 قام به العلم الى غير ذلك فتصور تلك الالفاظ مجتمعة بمفهوم عام هو مفهوم  
 صيغة فاعلم ويتصور هذه المعاني كذلك الالفاظ بمفهوم كلي هو مفهوم  
 من قام به مدلوله اي مدلول المصدر المذكور فوضع المشتقات وضع عام  
 لا مخصصه بحيث لا يفا ديها الا تلك الامور حتى لا يقع ان يقال ضارب  
 ويراد به مفهوم من قام به مدلول مصدر ما بل مدلول الضرب بخصوصه كما  
 كاسم الاشارة الا ان المعنى المخصوص في اسماء الاشارة شخص لا يكتفى  
 الكثرة واعتبار خصوص اللفظ في نظر الواضع ضروري فيما يخص المشتقات  
 فان خصوصيات المعاني كليات وملاحظة الالفاظ عند الواضع ليست  
 باعتبار خصوصياتها بل باعتبار انذار اجزا تحت امر كلي ومن هذا  
 علم انقسام الوضع الى الشرح والنوع وتوضيحه ان الواضع اذا تصور  
 لفظا خاصا وتصور معه معينا جزئيا وكليا وعين اللفظ عين  
 ذلك المعنى او لكل واحد مما يصدق عليه ذلك المعنى سمى هذا الوضع وضع







Handwritten text in Arabic script, likely a continuation of the manuscript's content, written on a separate sheet of paper.

المقصود الاطلاع على علمته ومنشأه ولا يلزم من العلم بالحكم البديهي  
الصامعة ذلك الحكم ويرد على ما افيد ان الظاهر ان التنبية بالمعنى الثاني  
هو الحكم المذكور اصالته المعلوم مما سبق لا الحكم في الدليل على الحكم المذكور  
اصالة فافهم **قوله** الا ان شيوع نسبة الافادة الى اللفظ وقوله لا استواء  
نسبة الوضع اه فيه ان ذكر الوضع بالكس الظاهر دون الضمير يمكن ان يكون  
لرفع الالتباس اذ لو قيل لا استواء نسبة الاسم لشيء لم يعلم ان الضمير للوضع  
لاحتمال كونه للفظ فلما دخل ذكر الاسم اللفظ في الترجيع المذكور **قوله** اي لا يفيد  
المراد من حيث انه شخص الظاهر بالنظر الى سوق كلامه ان يقال اي لا يفيد الشخص من حيث  
انه مراد **قوله** ونحن نقول ما هو من هذا القبيل اه حاصله ان مراد المصنف بقوله لا يفيد  
الشخص لا بقريته انه لا يستقل به الا الشخص بدون القرينة ولا يخفى عند  
ادنى تأمل ان قول المصنف لا استواء نسبة الوضع الى اسميتها انما يقوم على حقيقة  
المحقق الشريف من المراد بقول المصنف لا على ما ذكره الشارح اذ لا يلزم من استواء  
نسبة الوضع الى خصوصيات اسميتها عدم انتقال الذهن بدون القرينة الى  
خصوصيات تلك الاسماء نعم يلزم من الاستواء المذكور عدم الانتقال الى خصوصيات  
دون اخرى لكن يجوز ان يوضع لفظ الخصوصية محصورة مضبوطة مع استواء  
نسبة وضع اليها على وجه تحقق من الواضع مع ان ذلك لا يستواء لا يمنع من انتقال  
الذهن الى كل واحد من تلك الخصوصية على الخصوص وما ذكره الشارح مع كل كلمة  
دليل المصنف يقتضي ان يمنع من هذا الانتقال فافهم **قوله** بمعونة ما وقع من الواضع  
اراد بما وقع من الواضع الوضع لكل واحد فانه حقق فيما سبق ان ما وقع منه  
الوضع لكل واحد ولا يلزم من العلم بالوضع لكل واحد من الشخصيات العلم بالوضع

[illegible][illegible]







واحد كان يقال له لعله اراد بالحكم ما هو في صورة الحكم والافهذ القول  
 من الواضع لانه الوضوح لاخبار بالوضع حتى يشتمل على الحكم قوله  
 كان يقال كل فعل موضوع لحدث هو مدلول ما اشتق منه اشارة  
 الى ان وضع الفعل نوعي بالنسبة الى المجموع المركب من المعاني الضمنية  
 الثلاثة فيعلم منه وضع عسعر وضرب وعلم وغير ذلك **قوله** ثم ذكر  
 في دفعه اياه لا بد ان يجعل قوله في نفس الموضوع او فيما اشتق منه متعلقا  
 بالوضع او بالتعدد ولا يجوز ان يجعل متعلقا بالنفي فان النفي لا يرد  
 على احد الامرين من نفس الموضوع وما اشتق منه بل انما يرد على مجموعهما  
 اذ حاصل دفعه ان تعدد الوضع في المشترك لازم اما في نفس الموضوع او  
 فيما اشتق كلفا ما هو من هذا القبيل فان تعدد الوضع منتف في كل من الموضوع  
 وما اشتق منه وحاصل الكلام ان المراد في التعدد او الوضع الذي في نفس الموضوع  
 او فيما اشتق منه اي التعدد او الوضع الذي بينهما والكلام بعد لا يخفى عن شيء  
 فان نفى الدائر بينهما لا يستلزم نفى التخصيص باحدهما ويمكن ان يدفع هذا بغير  
 تكلف فافهم وانما احتاج كلام الشارح الى هذه التوجيهات لتفسيره  
 كلام المجيب في الجواب والسؤال جميعا فانه قال اولاً ومهنا بحث هو ان المعبر  
 في المشترك ان كان تعدد الوضع التصريح لزم ان لا يكون الموضوعات بالوضع  
 النوعية مشتركة لا اتحاد الوضع صريحا فيها لكنهم صرحوا بالاشتراك في بعض  
 الافعال والمشتقات كعسعر من قبل وادبر وان كان تعدد الوضع  
 في الجملة صريحا كان او ضمنيا لزم كون الموضوعات بالوضع العامة للمشتقات  
 مشتركة وهم مصرحون بكلامه ثم قال اقول يمكن ان يدفع بان المعبر في المشترك تعدد

في قوله لا بد ان يجعل قوله في نفس الموضوع او فيما اشتق منه متعلقا بالوضع او بالتعدد ولا يجوز ان يجعل متعلقا بالنفي فان النفي لا يرد على احد الامرين من نفس الموضوع وما اشتق منه بل انما يرد على مجموعهما

تعدد وضع صريحا لمعنيين او تعدد وضع ما خذ صريحا لمعنيين كما هو  
 المبني عليه تعدد وضع ضمنا لمعنيين فان عسعر مثلا انما وضع لمعني اقبل  
 وادبر وضعه صريحا واحدا صريحا متعدد اضمنا بناء على وضع مصدره بمعنى  
 الاقبال والادبار وضعه متعدد صريحا فان القاعدة التي بها ينبت تعيين  
 عسعر لهما هي كل فعل يان متعين للحدث الذي دل عليه مصدره مع كل  
 نسبة ثم ان موضوع مخصوصه في الزمان الماضي وبما انما ينبت وضعه  
 لمعنيين بناء على ان مصدره وضع لمعنيين وكذا الحال في الاسماء المشتقة منه  
 واما الالفاظ الموضوعية بالوضع العام فليست فليست وضعها متعدد صريحا  
 ولا مبنيا على تعدد الوضع صريحا لما خذها المعاني كوضع الافعال التي ليست  
 مصادرة مشتركة بالنسبة الى النسب المخصوصة هذا ما ذكره في السؤال والجواب  
 ولا يخفى انه لا يحتاج الى التكاليف كما احتاج ما ذكره الشارح **قوله** والمراد في  
 تعدد الوضع صريحا في نفس الموضوع او جزءه اياه والكلام فيه كالكلام فيما قبله  
 والمراد بكونها الكلمة ما ذكرنا كالضاد والراء والباء في ضرب وانما قال ان قلنا  
 ان جوهر الكلمة موضوع لما وضع له المشتق منه اشارة الى وقوع الخلاف فيه انما  
 عنده عدم وضعه لما وضع له المشتق منه اي المصدر حيث قال الحق ان جوهر الكلمة  
 لم يوضع لما وضع له المشتق منه فان مادة ضرب لم يوضع لشيء والا لزم فهمه  
 من تلك الحروف على اي وجه ركبت بن الواضع وضع الضرب لذلك الحدث المخصوص  
 بوضع شخص ثم وضع حروفها بهذا الترتيب بشرط عروفت من الحيات التي  
 وضعها للماضى والاستقبال لذلك المعنى ايضا في ضمن الوضع النوعي كما وضع  
 في ضمنه للنسب المخصوص مع زمانها **قوله** وهو ان ما هو من هذا القبيل ليس مشترك اصلا



والاعتذار المذكور انما يفيد ان لا يكون مشتركا بالذات ولم يفد عدم اشتراكه  
 بالواسطة **قوله** ولا يبعد ان يقال انكم باشتراككم في معنى واحد لا خفاء في بعد  
 هذا القول فان من انتبه للوضع العام لموضوع له خاص لمصدا وكبد المحققين  
 قدس سره ولا يخفى على من تتبع كتبها انها قابلة بان لا يشترك في الافعال **قوله** ينافي  
 تعريف الوضع بتعيين اللفظ للدلالة على المعنى بنفسه اي تعريف وضع اللفظ  
 لا مطلقا الوضع فان مطلق الوضع تعيين الشيء للدلالة على المعنى بنفسه  
 ولا المعنى الا عام لو وضع اللفظ فان المعنى العام تعيين اللفظ بآراء المعنى حتى  
 يكون الجواب ايضا موضوعا بل المعنى الخاص الذي هو المعنى **قوله** لان مقتضى  
 الوضع ان قوله لكن علة لقوله انه يدل على المعنى من حيث انه مراد بنفسه وقوله  
 لكن مزاحمة الاوضاع لجميع المراد مترددة لقوله لكن على سبيل التردد وفيه  
 انه لا مزاحمة للاوضاع فيما هو من هذا القبيل اذ الوضع واحد وفيه الموضوع له  
 متعدد الا ان يقال اراد مزاحمة الاوضاع الضمنية فان له اوصافا ضمنية  
 وان كان التفرقة واحدة على ما ذكره وحقق نفسه فيما سبق وقوله لا فرقة من حيث  
 انه مراد اي من حيث انه مراد على سبيل التردد بقرينة قوله لتعيين المعنى المراد  
 فافهم **قوله** فتحقيق الجواب اه اعلم ان قوله بعد العلم بالوضع ليس واخرا في  
 بيان الدلالة على المعنى بنفسه لا يلزم الدور في تعريف الوضع بتعيين اللفظ  
 للدلالة على المعنى بنفسه فافهم **قوله** بان لا يتخلل بين المعنيين نقل بان وضع  
 لمعناه اشار الى ان المراد يكون وضع اللفظ للمعاني على السوية ان لا يكون  
 بعض تلك المعاني اصلا لبعض بان يكون اللفظ لبعضها ناسيا من  
 البعض الاول ومناسبة الثاني معه وقوله بان وضع لمعناه بيان للمنفى و

بما ان اللفظ لبعضها ناسيا من البعض الثاني

والتخلل ان ليس المراد بالوضع على السوية عدم تفاوت المعاني في الوضع اصلا فانه  
 قد يتقدم احد الوضعين على الآخر بالزمان وقد يكون احدهما بالنسبة الى  
 طائفة من اصل الوضع دون الآخر بل المراد عدم تفرع وضع عن آخر بان  
 لا يكون احد الوضعين لمعنى لمناسبة ذلك المعنى للمعنى الذي له الوضع  
 الآخر سواء كان بين المعنيين مناسبة او لا هذا وذكر في حاشية على شرح كماله  
 الشبهة ان الاول ان يفسر الوضع على السوية بان لا يتفاوت افادة اللفظ  
 طابا بل يفهم جميعها من على السوية وذلك في المشترك فان الذين ينتقل من المعنى  
 على السوية من غير ترجيح شيء من رايه يحتاج تعيين كل منها الا القرينة ثم قال بقي  
 ما يكون الوضع ان مناسبة المعنى الذي ذلك الوضع له للمعنى الذي كان الوضع الاول  
 له ولم يترك الاستعمال في المعنى الاول غير داخل في المشترك لانه المنقول للواقع  
 والمجاز ثم جاب بان حصر ما تخلل النقل بين معنيي المنقول والحقبة والمجاز  
 استقراره لا ينافي الاحتمال بل لا ينافي الوجود ثم ورد على هذا الجواب ان مباحث  
 الاناظة في هذا الفن على وجه يشمل ويمكن ان يقع حتى لا يخص بزمان ودون  
 زمان ويمكن الوضع هكذا افلو فرض اختلف الكلام بالوضع العام للموضوع له  
 الخاص عن التعريف وقوله لا يخفى ان خروج العام اي اللفظ العام بالمعنى الذي  
 ذكرناه عن تعريف التنقيح للمشارك بنوقف على تخصيص التعدد بالتعدد صريحا فلا  
 حرج حمل صاحب التنقيح التعدد الواقع في التنقيح في تعريف المشترك على التعدد صريحا  
 وحمل على التعدد الصريح حكم بزيادة قيد في تعريف المشترك الواقع في التنقيح اي حكم  
 بان مراد التنقيح بالتعدد المطلق في عبارة التعريف التعدد المقيد بالصريح مع  
 انه لا يساعده تعريفات القوم للمشارك اذ لم يوجد في تعريفاتهم قيد الصريح وقوله

اما عدم دخوله في المشترك فالتخلل النقل بين المعنيين  
 استعماله في ايضا واما عدم دخوله في الحقيقة  
 والمجاز فلكون اللفظ حقيقة في المعنيين مشتركين

**قوله** الا انه جعل في التنقيح فائدة  
 هذا القيد افراجه اللفظ العام اي  
 اللفظ الموضوع فيه صريح صريح



وتعريفاتهم متساوية لاى تعريفاتهم المشتركة متساوية للمصنوع للمصنوع  
 بالوضع العام **قوله** اى التقسيم هذه الالفاظ اه غير الاستلزام الذى مر في  
 حيث قدم هناك المعنى على الالفاظ وعكسها فتبين ان يتكافأ  
 ويقال لما كان وجه التعبير التقسيم حين كون الخبر المحذوف الالفاظ او المعنى  
 افادة تلك الالفاظ او المعنى اياه الى التقسيم على ما تخرج به وكان المشايخ  
 نسبة الافادة الى الالفاظ دون المعنى قدم الالفاظ على المعنى وقوله  
 او هذه التقسيم عطف على هذه الالفاظ او هذه المعنى وقوله وتكون هي  
 المعبرة قسم من الفائدة اى كانت الفائدة عبارة عن المعنى وقوله  
 او مدلولها اى ان كانت الفائدة عبارة عن الالفاظ اذ التقسيم معان  
 لا الالفاظ وقوله او مدلولها عطف على الفائدة والضمير في مدلولها راجع الى  
 الفائدة وقوله والاشكال في اطلاق التقسيم جواب عما نشأ من قوله  
 او هذه التقسيم وهو انه يلزم على هذا اطلاق الالفاظ المفرد اعني لفظ  
 التقسيم على الامور المتعددة اعني التقسيم كما جاب عنه الاشكال في اطلاق  
 التقسيم على تعدد افرادها اى على الافراد المتعددة لمفهوم التقسيم اذ الاشكال  
 في اطلاق الالفاظ المفرد على المتعدد نقله على ما تعدد افرادها وايضا  
 دليله يدل على ان المراد ما قلنا **قوله** والتقسيم في عرف ارباب التدوين ضم  
 قيوده ذكر ان ليس في التقسيم حكم الاجل الصيغة كما في صورة التعريف  
 فهو لا يشبه اشتباها معنويا بالقضية المنفصلة وكذا بالقضية  
 الكلية الشبيهة بالمنفصلة التي موضوعها شخص واحد كما في سورة اما اذا  
 كان موضوعها كليا غير مستورا كعدد انا زوج او فرد فربما يقع الاشتباه

افيد ان التقسيم يكون كذا  
 وهو قسم قيوده وقد يكون كذا  
 وهو تفصيله وتخليقه لا جزاءه فيكون  
 على هذا قسم منه والمراد منها  
 تقسيم الحق هذا

الاشتباه فيكون بان في الكلية حكما باحد الامرين على ما صدق عليه العدد وفي  
 التقسيم مراده بالعدد مفهومه ويعتبر انقسام كل من الامرين اليه يتحصل به  
 قسم فلا يكون قضية في الحقيقة بل في الصورة وهذا قول ما ذكر من عدم  
 الحكم في التقسيم والتعريف لا بالصورة دون الحقيقة خلافاً لحقيقة بعض  
 المحققين في شرح التلخيص من ان التعريف يشمل على الحكم حقيقة الا ان  
 المقصود من الحكم فيه حصول التصور والمقصود من الحكم في سائر القضايا  
 حصول التصديق وكذا الحال في التقسيم وكذا يريد على قوله واما اذا كان  
 موضوعها كليا غير مستورا ان قوله ليس في التقسيم حكم الاجل الصيغة  
 يستدعي ان لا يقع له اشتباه معنوي بقضية من القضايا اصلا بل  
 الاشتباه باى قضية كانت ليس الاجل الصيغة **قوله** اما بحسب الصدق  
 او بحسب المفهوم اما الاخص بحسب الصدق فقط كما لا يخفى بالنسبة  
 الى الحيوان وكما لا يخفى ان بالنسبة الى الانسان وكما لا يخفى بالنسبة  
 الى الملائكة واما الاخص بحسب المفهوم دون الصدق فكما لا يخفى  
 بالنسبة الى الدائم فانه وان اشهر ان الضرورة اخص من سائر  
 من الدائم بحسب الصدق وان حكمة الفلك دائمة لا ضرورية لكنهم حققوا  
 ان الدائم والضروري متساويان بحسب الصدق وان عموم الدائم من  
 الضرورى ليس الاجل المفهوم فان الدائم لا يشع وهو ان كل مجموع  
 الازمنة والضرورى له هو ان كل مجموع الازمنة مع امتناع الانكسار  
 عنه على ما قيل واستدل على ذلك ووجهها بحسب الصدق بان الممكن لا يدوم  
 الا على ما يجب بذاتها او بواسطة انها تنتهي الى ما يجب به ومع وجود المعامل



قاله وام لا يخ عن الضرورة بمعنى امتناع الانعكاس سواء كان ناشيا عن ذات  
الموضوع او لا قالوا ولو قيدت الضرورة بما يكون ناشيا عن ذات الموضوع  
مع عموم الدائم عن الضرورة بصدق كالرسم الاكمل للماهية بالنسبة الى الحد  
النام لها فانها متساوية بالصدق وان كان الرسم الاكمل اخص من  
الحد النام بصدق مفهوم كالمحيوان الناطق الضاحك للثلاث بالنسبة الى الحيوان  
الناطق له ومما نسخ للمخاطب العاقل ان التقسيم الى الاخص كالتقسيم  
فقط المساوي بصدق لا يكون حقيقيا بل يكون اعتباريا لان  
كلام من الاقسام لا بد من اجتماع مع المقسم سواء كان التقسيم حقيقيا او اعتباريا  
وفي التقسيم الحقيقي لا بد من المباعدة بين الاقسام ولا يخفى ان المساوي لنفسه  
بصدق لا يكون مباينا لما يجتمع مع المقسم لان المبين للمساوي للشيء لا يجتمع  
مع ذلك الشيء لان كل ما يجتمع مع احد المتباينين يجتمع مع المساوي الآخر  
لاجتماع العلم والفعل في بريد لا يقال كلامنا في اجتماع اقسام تقسيم احد وكل  
من الفعل والعلم وقع في تقسيم غير تقسيم الآخر فان الفعل وقع في التقسيم  
الثالث والعلم وقع في التقسيم الرابع والحاصل ان التقسيم الواقعة ههنا سبعة  
الاول تقسيم مدلول اللفظ الى الكلي والاشخص والاشخص تقسيم الكلي الى الذات والحدث  
والنسبة والثالث تقسيم النسبة الى المعبرة عن طرف الذات والمعبرة عن طرف  
الحدث والفعل اخل في هذا التقسيم والرابع تقسيم اللفظ الذي مدلوله شخص  
الى ما يكون وشخصه كليا والى ما يكون وشخصه شخصا والعلم اخل في هذا التقسيم  
والخامس تقسيم وضعه كليا الى ما مدلوله معنى في غيره والى ما لا يكون كذلك السادس  
تقسيم ما لا يكون كذلك الى ما يكون القريبة في الخطاب اي في الكلام والى ما يكون

يكون في غيره والسابع تقسيم ما يكون القريبة في غيره الى ما يكون القريبة  
حسية والى ما يكون عقلية لاننا نقول كل من الفصل والعلم اخل في  
التقسيم الاول فان الفعل اخل فيما له لكل والعلم اخل فيما له لول شخص  
**قوله** وان حكم سيد المحققين في حواشي من المختصر بان الحكم اعملا واستقراءه  
لاستقراء قوله بالاستقراء متعلق بالحكم المذكور في ضمن قوله اعملا واستقراءه  
فان ذلك القول شتمل على الحكم وسمى الشارح القسم الثالث الذي ذكره ههنا  
في حاشية على شرح الكافية حقا قطعا وقوله والعقل بالمعنى المذكور اي بمعنى  
يحكم العقل بمجرده مفهوم القسم بالاخصار **قوله** وبما ذكرنا عرف ان المعبراه  
اي بما ذكرنا في تعريف التقسيم على ان المعبر في التقسيم نفس المفهوم الكلي المقسم  
لا افراده لانه علم منه ان المقسم مفهوم كلي ان القسم يحصل بانقسام القيد  
الى المقسم والمنقسم الى الشيء فرع المنقسم اليه اعني ذلك الشيء وان المجموع المركب من  
المنقسم والمنقسم اليه هو القسم فيحصل من هذا المجموع ان المعبر في التقسيم نفس المفهوم  
الكلي لا افراده بخلاف القضاة بالمعبرة فان المعبر فيها افراد المفهوم ولكنهم  
يزعمون افراد المفهوم وقوله وانه لا حكم في التقسيم قد عرفت ما فيه وقوله اذ الغرض  
منه تحصيل القسم وهو لا يقتضيه الظاهر انه على لقوله وانه لا حكم في التقسيم  
حاصل ان الغرض من التقسيم تحصيل القسم وهو لا يقتضيه الا مجرد ضم القيد الى المفهوم  
الكلي المقسم ولا يقتضيه الحكم على ذلك المفهوم باحد القسمين ويجوز ان يكون على  
المجموع ما عرفت فانه كما يكون على عدم الحكم يكن ان يكون ايضا على كونه المعبر  
في التقسيم هو المفهوم الكلي دون الافراد فانهم وقوله فاذ خال كلمة كل على  
المقسم فخل مفزع على كل من الامرين وان كان تفرعه على الاول اظهر وحاصله



انما علم ان المعبر في التقسيم **ف** لا يفرده وانما لا يحكم في التقسيم  
علم ان او خال كلمة كل على المقسم **م** كل لان كلمة كل لا حادثة الا فرادى وللدلالة  
على ان المعبر الا فرادى فينا في ذلك دخول كل على المقسم المعبر فيه المفهوم  
وايضاً في دخول علم كـ غير مشتمل على الحكم فان دخولك على ما هو في مظنة  
الموضوع يقتضي الحكم على الخارجه كما ان ادخالها على المعروف كذلك راد  
بالمعرف في هذه العبارة اعم مما هو بفتح التاء وكسر الهمزة فان التعريف  
انما يكون للمماهية بالماهية وقوله ولذلك ترى ان ما وقع ذلك ممن له  
شان اه اشارة الى امثال ما وقع عن ابن الحارث الكافية حيث قال التوابع  
كل ثمان باعاب سابقة فتختلف اليه بان ادخال كل في التعريف ليكون مانعة  
التعريف كما منصوص عليه **ف** الانقسام لازم للمقسم او يرد ان الانقسام  
انقسام المقسم الى جميع اقسامه لازم للمقسم والمقسم لازم لكل واحد من اقسامه  
فالانقسام الى جميع اقسامه لازم لكل واحد من اقسامه فيلزم انقسام  
كل قسم الى قسمين او قسمين او اكثر بلزم ترتيب تقسيمها غير متناهية ولو بالاعتبار  
والجواب ما ذكره **و** وهو غير لازم مثلاً اذا قلنا الانسان اما ناضج  
بالفعل او غير ناضج بالفعل فشي من القيد غير لازم لمفهوم الانسان اذ يمكن  
ان لا يتصف الانسان اصلاً بالاضحك بالفعل وان يتصف به بل نقول في شيء  
من التقسيم الحقيقة لا يمكن ان يكون القيدان المنضمان الى المقسم ضروري  
الثبوت له لان القيود في تلك التقسيم متقابلة وثبوت احد المتقابلين  
لشيئنا في ثبوت الآخر نعم يمكن ذلك في التقسيم الاعتبارية كقولنا الانسان  
اما كاتب بالقوة او ضاحك بالقوة فان كلا من القيدين لازم للانسان

هذا هو المقسم في التقسيم  
فانما المقسم في التقسيم  
فانما المقسم في التقسيم  
فانما المقسم في التقسيم

لان **ف** ولو سلم جميع ذلك جسيم جميع ذلك لان منع كل من تلك المقدمات مبني على  
امر مزيل في المنع الاول فان مبني على ان المراد بالمقدمات بالملاحظة عنوان الانقسام  
معه فمزيل بان المراد بالمقسم المقسم من حيث هو مقسم شك ان الانقسام لازم  
من هذه القضية واما المنع الثاني فانه باعتبار السند الاول مبني على ان المراد بالانقسام الخارج  
المنع الانقسام فمزيل بان المراد به المنع الانقسام مطلقاً سواء كان خارجاً  
او ذاتياً وباعتبار السند الثاني مبني على جواز كون قسمي اعم منه من وجه وذلك ايضا  
مزيل **ف** لزوم انقسام تقسيم اي لا يلزم من اي من لزوم انقسام المقسم  
للقسم انقسام القسم الى قسمين والافيد في العبارة مسامحة والاظهر ان حذف  
اللزوم من العبارة ويقال لا انقسام تقسيم اي لا يلزم من اي من لزوم انقسام المقسم  
اه اي يدل على كون التقسيم باعتبار المدلول الموضوعي تقسيم القسم اعتبار  
الوضع حيث قال فيما سبق وانما فالوضع اما على او شخص قوله وما ذكره في  
اخو التنبهات عطف على فاعل يدل على تقسيم القسم كما اراد بما ذكره في اخو  
التنبهات قوله اذا المعبر الوضع وقوله وهذا الاعتبار لا ينبغي ان يلفظ الموضوع اي  
اعتبار الوضع في تقسيم القسم كما اراد بهذا الاعتبار تقسيم القسم كما  
اعتبار الوضع او المراد به تقسيم اللفظ باعتبار المدلول الموضوعي **ف** فلما يقع مطلقاً  
قوله فيما بعد او نسبة بينهما لانه اراد بقوله ونسبة بينهما اي بين الذات والحدث  
المركب منهما على ما يستفاد من حاشي سيد المحققين قدس سره لانه عبر عنه اي  
عن المركب منهما بالنسبة تنبيهاً على انه تركيب اعتبارية النسبة وتوطئة لما يتلوه  
من القسم على ما سيشرح به عند شرح هذا الكلام والمركب منهما على ما يفصل  
المعنى قسماً مشتق والفعل لا شك انه لا يتم في الفعل التركيب من الذات والصفة

قال في شرح هذا المقدم  
اللفظ الموضوعي التقسيم  
والفعل الخلق هذا



في قوله لا يخفى ان لا يريد بقوله نسبة او ذواته لم يشكك للفعل ايضا  
 وايضا في كناية النسبة وكذا المركب منها نظرا في المركب من النسبة اي المركب  
 الداخلة فيه النسبة يريد ان يبقى النسبة في قول المتكلم نسبة بينهما على ظاهر  
 ثاقفة كليتهما نظرا لانهما جزئية وان اول ذلك القول بقوله او ذواته  
 او اول بالمركب من النسبة وغيره فعليه ايضا نظرا لخل النسبة التي هي جزئية  
 فيه ولا يخفى ان الانسب ايراد هذا النظر عند قول المتكلم نسبة بينهما  
 لانه لا يقابل المدلول الكلي بهذا المعنى المدلول المشخص فانها يجتمعان في شيء  
 واحد وهو مدلول الفعل فانه باعتبار بعض اجزاءه اعني الحدث كلف وباعتبار  
 بعض اجزاءه اعني النسبة الفاعل معين جزئي وقوله وايضا لا يفتح عطفا  
 على قوله فلا يفتح ولا يخفى ان المنكسب ان يقول ايضا لا يفتح قوله وهو مصدر  
 اذ لا يخل في قوله او حدث اذ لا يخفى ان قسما من المدلول الكلي للحدث بل  
 الخلل في قوله وهو المصدر اذ يستنبط منه تعريف المصدر باللفظ الموضوع  
 الذي مدلوله الموضوع له الحدث ولا يخفى ان هذا التعريف غير جامع لجميع  
 افراد المصدر اذ بعض المصادر مدلوله الحدث مع امر زائد كالا مثله  
 المذكورة وقوله ويكن ان يدفع المرة الى السؤال بالمرّة على سبيل المسححة  
 وكذا قوله وما هو المرة مبنية على المسححة اي ما هو للمرة وقوله وجعل  
 النخاة اياها اسما مبنية على المسححة جواب عن السؤال لمقدروا وهو انه كيف يكون  
 المرة لفظتان مع ان النخاة جعلوا اسما والكسم من اقسام اللفظ المفرد فاجاب

اذ الذات ليس اخل في الموضوع للفعل فلما يتم مطلعا اي في الفعل ومقابل  
 قوله ونسبة بينهما وقوله الا ان يكون مؤثلا بما شئت ارا د ب ك س يان قوله  
 لا يخفى ان لا يريد بقوله نسبة او ذواته لم يشكك للفعل ايضا  
 وايضا في كناية النسبة وكذا المركب منها نظرا في المركب من النسبة اي المركب  
 الداخلة فيه النسبة يريد ان يبقى النسبة في قول المتكلم نسبة بينهما على ظاهر  
 ثاقفة كليتهما نظرا لانهما جزئية وان اول ذلك القول بقوله او ذواته  
 او اول بالمركب من النسبة وغيره فعليه ايضا نظرا لخل النسبة التي هي جزئية  
 فيه ولا يخفى ان الانسب ايراد هذا النظر عند قول المتكلم نسبة بينهما  
 لانه لا يقابل المدلول الكلي بهذا المعنى المدلول المشخص فانها يجتمعان في شيء  
 واحد وهو مدلول الفعل فانه باعتبار بعض اجزاءه اعني الحدث كلف وباعتبار  
 بعض اجزاءه اعني النسبة الفاعل معين جزئي وقوله وايضا لا يفتح عطفا  
 على قوله فلا يفتح ولا يخفى ان المنكسب ان يقول ايضا لا يفتح قوله وهو مصدر  
 اذ لا يخل في قوله او حدث اذ لا يخفى ان قسما من المدلول الكلي للحدث بل  
 الخلل في قوله وهو المصدر اذ يستنبط منه تعريف المصدر باللفظ الموضوع  
 الذي مدلوله الموضوع له الحدث ولا يخفى ان هذا التعريف غير جامع لجميع  
 افراد المصدر اذ بعض المصادر مدلوله الحدث مع امر زائد كالا مثله  
 المذكورة وقوله ويكن ان يدفع المرة الى السؤال بالمرّة على سبيل المسححة  
 وكذا قوله وما هو المرة مبنية على المسححة اي ما هو للمرة وقوله وجعل  
 النخاة اياها اسما مبنية على المسححة جواب عن السؤال لمقدروا وهو انه كيف يكون  
 المرة لفظتان مع ان النخاة جعلوا اسما والكسم من اقسام اللفظ المفرد فاجاب

فاجاب بان ذلك يجعل مبنية على المسححة لا تشارك المرة والكسم في الاحكام وكذا  
 القرينة بكسر الصاد للنوع لفظتان احدهما للحدث والاخرى كسر حوكة الفاعل  
 مع النوعية **قوله** واما المدلول الموضوعي الاعم اي الاعم من ان يكون موضوعا  
 او لا عطفا على قوله اما الموضوع له فالمراد بالمدلول الموضوعي الناشئ من الوضع  
 سواء كان موضوعا عاليا ولا سواء كان المدلول الغير الموضوع له تفسيرا او  
 التزاميا وقوله فيدخل الفعل المشتقات فيما مدلوله ذات وفيما مدلوله  
 حدث فان الذات مدلول التزامي للفعل تضمني للمشتقات والحدث مدلول  
 تضمني لها لكن لا يخفى ان كون الذات مدلول التزاميا للفعل غايته على  
 قول من قال بان مدلول الفعل هو النسبة الفاعل على ما لا لا الفاعل المعين فان  
 الفعل لا يدل على الفاعل المعين بل يدل على فاعل ما لكن هذا القول يناقض ما هو محتج  
 عنده من كون مدلول الفعل النسبة الفاعل المعين على ما يفهم من كلامه في هذا  
 الشرح وصرح به في بعض تعليقاته في النسخ الا ان يكتمه بالدلالة الاجمالية فان  
 الفعل يدل اجمالا على الفاعل المعين وان لم يدل عليه تفصيلا على ما يجي  
 في كلامه **قوله** بل يدخل باسم الموضوعات المشخص في احدهما مع ان  
 جعلها داخلية فيما مدلوله مقابل المقسم الذات والحدث فافهم ووجه دخول  
 الموضوعات المشخص في احدهما ان تلك الموضوعات هي العلم والامور الاربعة  
 الموضوعات بالوضع العام للموضوع له الخاق اعني الحرف والضمير اسم  
 الإشارة والموصول اما العلم كزيد مثلا فمدلوله انطباع وان لم يكن ذاتا  
 ولا حدثا فان كلا منهما من اقسام الكل الا ان مدلوله التضمني لا يج عن احدهما  
 مثلا مدلول زيد هو الحيوان الناطق المنفصل عن الشخص المنفصل فالذات الذي

مع ان المتكلم جعل كلا منهما داخلية في المدلول  
 النسبة بينهما







تغاير اصطلاح اهل الوضع والنحو بين تغاير جهتي البهين منتقض  
بهما اي جمعا حاصله ان اسم الجنس على قسمه صاحب المفصل شاملا المصدر  
والمشتق مع ان تعريفه المستفاد من تقسيم المصنف غير شامل للجماع ما ذكره  
منتقض بهما هذا وقد عرفت الجواب عن هذا النقض مما ذكرنا في بيان وجه  
نظرة بقوله وفيه ثم انه ينبغي ان يعلم ان قوله وتوحيده عطف على قوله جعلها  
لها فاسد داخل في حيز التفرع وقوله والقول بان المعروف قسم من اسم الجنس  
لا يساعد العبارة فان قوله وهو اسم الجنس لفظا ان المراد منه مطلق اسم الجنس  
والا لقيده بقيد حتى يفيد شيئا منه وقوله وينافيه بما سيأتي اذ فيه انه يجوز ان يكون  
مراد المصنف بما سيأتي انه علم من التقسيم الفرق بين اسم الجنس المراد في التقسيم  
وبين علم الجنس قوله فان بيان قسم منه لا ينفع في الفرق بينهما انما يفيد لو اراد  
الفرق بين مطلق اسم الجنس وعلم الجنس ذلك محل بحث مزيف بان اخراج  
المصدر اه حاصل كلامه قدس سره ان بيان المشتق لما كان موقفا على ذكر الحدث  
على ما يدل عليه بيان المصنف للمشتق اخرج المصدر عن اسم الجنس ليمكن من ذلك  
البيان وحاصل كلام الشارح ان اخراج قسم الشيء من ذلك الشيء لا يصح لغرض  
من الاغراض لا سيما لغرض يمكن تحصيله بدون اخراج كما فيما نحن فيه  
فانه يمكن ان يقال والاول مدلوله اما غير نسبة وهو اسم الجنس في كل المدلول  
اما ذات او حدث ثم يفرع على ذكر الحدث بيان المشتق والفعل  
او الموصوفية امر ما بصفة مذكور على سبيل المسامحة اي لامر ما موصوف  
بصفة وقوله فجعل المشتق مقابلا لاسم الجنس لا يظهر بالنظر الا المقام ان يقول  
فجعل اسم الجنس مقابلا للمشتق وقوله ويقيد بما يصل به المقابلة مثلا ان

ان يقال ذات غير نسبة فان شيئا من هذه الامور ليس شائرا اياها  
صفات المجردات فلان موصوفات تراعى المجردات ليست متخيزة والاشارة  
الحسية يقتضي التخييل للمشار اليه فان الاشارة الحسية هي الاشارة بتمه او هناك  
او نحوها على ما صرح به سيد المحققين قدس سره في تصانيفه وتلك الاشارة  
لا يكون الا بالمتخييل واذا لم يكن الموصوف قبالا للاشارة الحسية لا يكون  
الصفة قابلا لها بالطريق الاول واما الاصوات فلانها لكونها غير قار  
الذات لا يبقى في حيزها الذي هو المصنوع وقتا يمكن تحقق الاشارة  
فيه اليها ويسوغ في الاصوات الاشارة الحسية الى موصوفها على المصنوع  
تحقيقه والبرهان تقديرية وفي المجردات الاشارة الاكل منها تقديرية  
وعلى التفاسير سوى الاول اه يفهم من هذا التقرير انه لا يدخل مثل  
البياض في القايم بالغير بالتفسير الاول للقيام بالغير وليس كذلك  
اذ يصدق على البياض انه يشتق منه اسم يصف محله وذلك الاسم هو  
الابيض فانه مشتق من البياض يوسف الجسم هو محل البياض فيقال هذا  
الجسم بياض اذ يدخل فيه اسم المصنوع في تعريفها المصدر كالسلام  
بمعنى التسليم والكلام بمعنى التكليم وقوله اذ يصح الاشتقاق من لفظها  
الذي هو المصدر يمكن ان يتكافؤ في الجواب عنه بان تعريف المصدر المستنبط  
من التقسيم وهو ان المصدر اسم معنى ناعت للغير بحيث يشتق من ذلك  
الاسم المفروض اسم يصف ذلك الغير فعلى هذا لا يصدق تعريف المصدر على  
اسماء المصنوع والمرادفة للمصنوع وقوله ولذا قال الشيخ ابن العربي  
اي ولاجل ورود السؤال باسم المصنوع المذكورة على تعريف المصدر المستنبط



من هذا التقسيم لم يكلف ابن الحاجب في تعريف المصدر باسم الحدث وزاد قيد الجارى على الفعل على اسم الحدث لاخراج تلك الاسماء عن تعريف المصدر لانهم فسروا الاسم الجارى على الفعل بالذى يكون بعد اشتقاق الفعل منه مفعولا مطلقا للتاكيد والنوع او العدد ولا اشتقاق من اسماء المصادر على ما قرروا وقوله وجعل نجم الائمة قيد الجارى على الفعل لاخراج مثل العالمية اراد مثل العالمية اللفظ الدال على الحاصل بالمصدر فانه لا اشتقاق منه بل اشتقاق انما هو من المصدر لبقى السواد واسماء المصادر بعد الاخراج اه فيه انه لو فسر بالتفصيل لبقى اسماء المصادر بعد اخراجها عن تعريف المصدر بقيد الجارى على الفعل واسطة لانها لا يدخل في تعريف اسم الجنس لانها لا يصدق عليها ان مدلولها ذات غير حدث بالتفصيل للحدث لانه يصدق على مدلولها انه مشتق من لفظا الذى هو المصدر اسم بصفة كما اعترف به نفسه عدم دخولها في البوابة فلا وجه لتخصيص بقاء الواسطة بالتفسيرين الآخرين الا ان يقال خصص التعرض لبقاء الواسطة بالتفسيرين الآخرين لان الواسطة على ذينك التفسيرين اكثر لبقاء مثل السواد واسماء المصادر واسطة بخلاف التفسير الاول فانه الواسطة هناك اسماء المصادر لا غير فتأمل فاللازم على تقدير ان يراد بالكلية اعم احد الامرين من دخول علم الجنس فاما مدلول كلى هو الذات ومن كون علم الجنس واسطة بين اقسام ممدلوله كلى وذلك لانه ان اريد بالكلية اعم من ان يكون مع اعتبار المعلومية او لا فان اريد بالذات ايضا اعم من ان يكون مع اعتبار المعلومية او لا يلزم دخول علم الجنس فاما مدلوله كلى هو الذات فيلزم دخوله تحت اسم الجنس

من هذا التقسيم لم يكلف ابن الحاجب في تعريف المصدر باسم الحدث وزاد قيد الجارى على الفعل على اسم الحدث لاخراج تلك الاسماء عن تعريف المصدر لانهم فسروا الاسم الجارى على الفعل بالذى يكون بعد اشتقاق الفعل منه مفعولا مطلقا للتاكيد والنوع او العدد ولا اشتقاق من اسماء المصادر على ما قرروا وقوله وجعل نجم الائمة قيد الجارى على الفعل لاخراج مثل العالمية اراد مثل العالمية اللفظ الدال على الحاصل بالمصدر فانه لا اشتقاق منه بل اشتقاق انما هو من المصدر لبقى السواد واسماء المصادر بعد الاخراج اه فيه انه لو فسر بالتفصيل لبقى اسماء المصادر بعد اخراجها عن تعريف المصدر بقيد الجارى على الفعل واسطة لانها لا يدخل في تعريف اسم الجنس لانها لا يصدق عليها ان مدلولها ذات غير حدث بالتفصيل للحدث لانه يصدق على مدلولها انه مشتق من لفظا الذى هو المصدر اسم بصفة كما اعترف به نفسه عدم دخولها في البوابة فلا وجه لتخصيص بقاء الواسطة بالتفسيرين الآخرين الآخرين الا ان يقال خصص التعرض لبقاء الواسطة بالتفسيرين الآخرين لان الواسطة على ذينك التفسيرين اكثر لبقاء مثل السواد واسماء المصادر واسطة بخلاف التفسير الاول فانه الواسطة هناك اسماء المصادر لا غير فتأمل فاللازم على تقدير ان يراد بالكلية اعم احد الامرين من دخول علم الجنس فاما مدلول كلى هو الذات ومن كون علم الجنس واسطة بين اقسام ممدلوله كلى وذلك لانه ان اريد بالكلية اعم من ان يكون مع اعتبار المعلومية او لا فان اريد بالذات ايضا اعم من ان يكون مع اعتبار المعلومية او لا يلزم دخول علم الجنس فاما مدلوله كلى هو الذات فيلزم دخوله تحت اسم الجنس

من هذا التقسيم لم يكلف ابن الحاجب في تعريف المصدر باسم الحدث وزاد قيد الجارى على الفعل على اسم الحدث لاخراج تلك الاسماء عن تعريف المصدر لانهم فسروا الاسم الجارى على الفعل بالذى يكون بعد اشتقاق الفعل منه مفعولا مطلقا للتاكيد والنوع او العدد ولا اشتقاق من اسماء المصادر على ما قرروا وقوله وجعل نجم الائمة قيد الجارى على الفعل لاخراج مثل العالمية اراد مثل العالمية اللفظ الدال على الحاصل بالمصدر فانه لا اشتقاق منه بل اشتقاق انما هو من المصدر لبقى السواد واسماء المصادر بعد الاخراج اه فيه انه لو فسر بالتفصيل لبقى اسماء المصادر بعد اخراجها عن تعريف المصدر بقيد الجارى على الفعل واسطة لانها لا يدخل في تعريف اسم الجنس لانها لا يصدق عليها ان مدلولها ذات غير حدث بالتفصيل للحدث لانه يصدق على مدلولها انه مشتق من لفظا الذى هو المصدر اسم بصفة كما اعترف به نفسه عدم دخولها في البوابة فلا وجه لتخصيص بقاء الواسطة بالتفسيرين الآخرين الآخرين الا ان يقال خصص التعرض لبقاء الواسطة بالتفسيرين الآخرين لان الواسطة على ذينك التفسيرين اكثر لبقاء مثل السواد واسماء المصادر واسطة بخلاف التفسير الاول فانه الواسطة هناك اسماء المصادر لا غير فتأمل فاللازم على تقدير ان يراد بالكلية اعم احد الامرين من دخول علم الجنس فاما مدلول كلى هو الذات ومن كون علم الجنس واسطة بين اقسام ممدلوله كلى وذلك لانه ان اريد بالكلية اعم من ان يكون مع اعتبار المعلومية او لا فان اريد بالذات ايضا اعم من ان يكون مع اعتبار المعلومية او لا يلزم دخول علم الجنس فاما مدلوله كلى هو الذات فيلزم دخوله تحت اسم الجنس

الجنس فلابد من الفرق الا في فيما بعد بين اسم الجنس وعلم الجنس وان اريد الذات مجردا عن اعتبار المعلومية يلزم كون علم الجنس واسطة بين اقسام ممدلوله كلى من حيث انه مقيد به اى بالحدث على وجه من الوجوه المعبرة في معاني الاسماء المشتقة وتلك الوجوه كالقيام بالذات على وجه الحدث واسم الفاعل وكالوقوع على الذات واسم المفعول وكالقيام بالذات على وجه الثبوت في الصفة المشبهة وكالقيام بالذات على وجه الزيادة على الغير واسم التفضيل وقوله واما بان يؤخذ بالحدث من حيث انه منسوب الى غيره نسبة تامة خبرية او انشائية كما في الافعال لا يخفى ان النسب بقول المصدر او نسبة بينهما حيث جعل مفعول الفعل والمشتق اللفظ الذى مدلوله نسبة سواء ابقى النسبة على ظاهره او جعل المراد بهما المركب من الذات والحدث كما يستفاد من كلامه قدس سره او يكون بتقدير المضاف اى ذو نسبة على ما سيجى في كلامه الخارج في دفع الكمال بالفعل ان يذكر في شق المشتقات ايضا النسبة بان يقول وذلك بان يؤخذ غير الحدث من حيث نسبة الحدث على وجه اه الا انه غير الكلام الا ما ذكره تنبيه على ان النسبة في المشتقات تقييده وليست تامة واعتبر هل فيه وفي الحدث قيد الوحدة الظاهرة بالنظر الى ما قبله وما بعده ان اعتبر ما في معلوم معطوف على حمل فيكون من جملة ما يستفاد من كلامه قدس سره مع ان قيد الوحدة فيهما منصوص في كلامه قدس سره حيث قال اما حدث وحده واما غيره وحده ويمكن ان يجاب عنه بوجوب احدهما ان يجعل الاستفادة المذكورة المتعلقة بقيد الوحدة ناظرة الى قوله ليكونا مقابلين للثالث ثانيا ان قيد الحدث بالوحدة وان كان منصوصا في كلامه قدس سره الا ان قيد الذات بها بطريق



الاستفادة باعتبار ان فهم الذات من غير الحدث بطريق الاستفادة فيكون  
اعتبار قيد الوحدة في المجموع من حيث المجموع بطريق الاستفادة فافهم  
حتى يفرق في تعابير قسم على اي تعابير للمقام المستحق المذكورة  
لمركب من الذات والحدث غير شتمل على النسبة ومركب منهما شتمل على النسبة  
لا على وجه يعتبر في شئ من المشتق والفعل فعلى هذا قوله وكون المفهوم  
المذكوراه عطف تعابير قسم على عطف الخاص على العام فافهم وقوله  
ولا يخرز فيه اه عطف على الجملة الاسمية اعني قوله المقصود نوع ضبط  
للاقسام لا على قوله لا يخرز او لا يصدق على ما يظهر في بادى الراى يظهر  
ذلك بالنأمل الصادق والذوق السليم وقوله لا يكون من ذلك القسم  
اي في الواقع وحاصل كلام الشارح بيان مراده قدس سره بقوله الحق  
بذلك نوع ضبط للالفاظ لا لالفاظ العقل يعنى ان المقصود نوع ضبط لها  
لا لضبط جميع الوجوه واراد بذلك النوع ان لا يصدق شئ من مفهومات  
الاقسام المذكورة في الواقع على غير ذلك القسم ولا يضر هذا المقصود مجرد  
احتمال ان يصدق شئ من تلك المفهومات على غير القسم ولا خروج قسم  
محقق في الواقع عن التقسيم كخروج بعض اسماء المصادور على ما علم كما سبق  
فلا يبرر ما افيد لكن لا يخفى على المنصف ان الظن من قوله قدس سره لا للمصر  
العقل ان الامر الاستفراغ تام والى على ان الامر الاستفراغ لمفهومات الاقسام  
فيما ذكر من الاقسام تام تكلف في عبارة قدس سره بخلاف الفعل فان  
التزام المرفوع به اه فيه ان ربط الفعل بالمرفوع المذكور قبله مبتدأ قد يكون  
من قبيل ربط حال الشئ به كما في زيد ضرب فان الضمير مستتر في ضرب عبارة

عجالة عن نفسى وقد يكون من قبيل ربط حال متعلق الشئ به كما في زيد  
ضرب ابوه فيمكن ان يكون التزام المرفوع بالفعل للفرق بين الربطين  
في المادة المذكورة ويقاس المادة التي لم يتقدم عليه المرفوع في علمها  
على ان التزام المرفوع بالمشتقات للفرق المذكور لا ينافى اعتبار نسبة  
في مفهومها متوقفة على تعقل هذا المرفوع بل بوجوه ولعله لجميع ما ذكرنا قال  
وبعد فبما ترد لا بد له من قاطع متقوم من ذات وحدث فيه  
ان المركب من الحدث والنسبة ليس بحدث وذلك ظاهر فكيف يحكم بمركب  
الفيضان من الحدث والنسبة بل الوجه ان يسل الفيضان عبارة عن السيل  
المنسوب الى الماء بحيث يكون النسبة خارجة ولعله لهذا امر بالتأمل  
قوله والمعنى وذلك اما معتبر بنسبة الضمير في نسبة ارجع الى النسبة في  
قول المصدا ونسبة ولا يلزم ان يكون للنسبة لان مرجع الضمير وان لفظ  
النسبة الا ان المراد بتلك النسبة اما ذو نسبة على ما حققه الشارح  
واما المركب من الذات والحدث على ما استفاد من كلامه قدس سره  
اذا الاشتقاق ان ثاخذاه قال قدس سره في حاشية شرح المحقق  
الاشتقاق الاصغر على مخصوص اي الاخذ المذكور فان اعتبرناه من حيث انه  
صادر عن الواضع احتجنا الى العلم به اي بالاشتقاق الذي هو عمل مخصوص  
او الى العلم بالعمل المنصوص الى العلم فاحتجنا الى تحديده بحسب العلم كما قال  
الميداني هو ان تجد بين اللفظين تناسبا في المعنى والتركيب فترد احدهما الى  
الاخر وحاصله ان العلم بالاشتقاق هو ان تجد بين اللفظين تناسبا في  
المعنى والتركيب فيعرف ان ترد احدهما الى الاخر واخذه عنه وان اعتبرناه



وكن ان يكون الامر انما على الكثرة الا ان  
 يقول المصنف والمذكورة في قول المصنف او نسبة  
 انما يتم على ذكر من ان اول قول المصنف او نسبة  
 جعله بمعنى ذي نسبة اما اول ما يستفاد من  
 كلامه قدس سره من جعل النسبة بمعنى المركب  
 من الذات والحرف فغير محتمل اذ قد دخل في ذلك  
 في كل مصداق كما هو مستبعد

من حيث يحتاج اخذنا الى عمل عرقاء باعتبار العمل فنقول ان اخذ  
 هذا الكلام لكنه مختصر فيما فيه اه اي كالبقرة على ما يفصح عنه ما  
 سيذكره في النفس لكن ينبغي ان يجعل مسامحة اذ الرامي ذات  
 ما ينسب اليه الرمي فنقول معنى الكلام المذكور على سبيل المسامحة ان  
 معنى الرامي مشتمل على من ينسب اليه الا ذات ما هو ذلك قوله وقد  
 يكتفي بمناسبة الحروف في المخرج من غير اشتراط انعام الحروف اي انما  
 حروف المشتق من المشتق لعل قوله من غير اشتراط انعام الحروف منزلة  
 التفسير قوله وقد يكتفي بمناسبة الحروف في المخرج يستدعي عدم اشتراط  
 الاثبات بحرف من حروف المشتق منه في المشتق فضلا عن انعام الحروف  
 قوله وقد يزداد بتغيير ما يفهم منه انه يزداد على ما قبله من تعريف الاشتقاق  
 ويكون التعريف عبارة عن مجموع ما قبله مع هذا الزيادة مع ان هذا  
 الزيادة ينشأ في قوله سواء كان بينهما تفاوت في المعنى او لا الا ان يقال  
 قوله سواء كان اه خارج عن التعريف ذكره لزيادة التوضيح ثم انه  
 اراد التغيير في المعنى لا التغيير في اللفظ والا فلا يفرع عليه قوله فلا يجعل  
 المقول مصدرا اي ميميا مشتقا من القتل بخلاف التعريف بدون هذه  
 الزيادة فان المقول مصدرا مشتق من القتل ويسمى اشتقاقا  
 صغيرا لا يظهر بالنظر الا ما قبله وما بعده ان يجعل هذا اشتقاقا اوسطا  
 الا على مذهب يستفاد من ظاهر اه مستثنى من الامر بين اخرى  
 قوله لا يصح بيان اه وقوله ولا المتعاقبة اه ولعل المراد بذلك مذهب  
 مذهب من يزداد في التعريف الاشتقاق التغيير في المعنى ويخرج في مقتضى عن

والا فلا اكتفاء بنسبة  
 الحروف في المخرج

عن المشتق وثانيها انه ينتقض البيان اي بيان المصطلح المشتق بما  
 ذكره وقوله للتلفظ بما يتعلق بقوله المشتقة والصغير فيهما راجع الى قوله  
 لا حول ولا قوة الا بالله وقوله وامثاله اعطف على الجملة والصغير  
 لها كالبسمة المشتقة من التسم بالتلفظ به والجدلة مشتقة من  
 الحمد للتلفظ به والتصلية المشتقة من نحو صل الله على محمد للتلفظ  
 به وقوله قال العلامة التاه تايد لقوله الا ان يقال اذ ليس  
 فيه الموافقة في المعنى ولا الاشكال على جميع الحروف الاصول مع اشتراط الاول  
 في الاشتقاق الا صغيرا وكذا في الصغير وثالثها انه اي بيان المصطلح  
 المشتق بما ذكره بعد اي بعد تحصيل بيان المشتق بالاشتقاق الا ان  
 ينتقض اه وقوله مما يكون معنى الاسل معتبرا في اخذه اي من مشتق يكون  
 معنى المشتق منه معتبرا في اخذه واشتقاقه من المشتق منه وقوله ليرتج  
 التسمية متعلق بمعتبر او قوله لا اعتبار بالمعنى اي في طائفة المشتق  
 عطف على قوله ليرتج وقوله فان اسد اخذ من اله اي اشتموم منه ويحتمل ان  
 يكون مشتقا من مصدر اله فيكون معنى اخذه من اله ملاحظة معنى  
 اله فيه اقول بمان دفع الانتقاض لفظ الله وامثاله بان يقال المراد بالنسبة  
 المعبرة من طرف الذات اعم من ان يكون نسبة لذكر الذات ليعلم معنى  
 المشتق منه ثابتا للمشتق او ليكون مراد التسمية مسماة قال  
 الشارح في شرح المختصر والمشتق قد يطر وكاساء الفاعلين اه المقصود  
 من نقل كلام شرح المختصر تايد النقض المذكور وقوله كاساء الفاعلين  
 قال قدس سره ينبغي ان يقرأ بفتح اللام اي شمل اسم المفعول على التفاضل على

فان الاخذ اعلم من الاشتقاق كما ذكره قدس سره  
 في حاشية شرح المختصر

وذلك ان ذكر اسم الفاعل على الصفة المشتقة  
 واسم التفضيل واسم الزمان والجماعة  
 والالة فليكن من اسماء المشتقة  
 الا اسم المفعول فانه من  
 بوجه في قوله كاساء الفاعلين  
 بفتح التاء



ان لفظ الفاعلين بالتثنية بتغليب الفاعل على المفعول كالقمر من بتغليب  
القمر على الشمس ولجست شعري ما مانع من التغليب بصيغة الجمع  
يغلب الجنين اعني جنس اسم الفاعل و جنس اسم المفعول على  
الآخر اما بعلاقة اشتراكهما في المشتق منه كما في قوله تعالى وكانت  
من القانتين حيث غلب هناك احد الجنين من الذكور والاناث  
على الآخر بعلاقة اشتراكهما في معنى القنوت فهنا غلب اسم الفاعل على اسم  
المفعول بعلاقة اشتراكهما في الفعل الذي هو مبداء اشتقاقهما مع ان الفاعل  
اصل بالنسبة الى المفعول في الحدث اذ الحدث انما يصدر منه ثم يقع على  
المفعول واما بعلاقة وقوع احدهما في صفة الآخر فان الاسماء المشتقة  
كالجماعة المتصاحبة من الناس لاسيما اسم الفاعل على اسم المفعول  
واما بعلاقة مشابهة احدهما للآخر ومشابهة احدهما بالآخر وجوه نظار  
باد في تأمل وقد لا يطردهم القارورة والدبران والعيوق والسمك  
قال قدس سره فان القارورة مشتقة من القوار ولا يطلق على كل شفر  
للمنايع وكذا الدبران مشتقة من الدبور ولا يطلق مما ينصف به الا  
على خمسة كواكب في الثور ويقال انه سيناه وهو من منازل القمر  
والعيوق من العوق ولا يطلق على كل ما له عوق بل على نجم احمر مضي  
في طرف الجوزة الا بمن يتلو الثريا لا يتقدمها والسمك من السمك اي الرفع  
او السموك اي الارتفاع ولا يطلق الا على السماكين الراجح وليس  
من منازل القمر والاعزل وهو منها مذكور في الصحاح انتهى وتحقيقه  
اي وجوده في الاسماء قال قدس سره في حاشيته ذلك الشرح اي تحقيق ما ذكر

هذا هو الوجه في قوله تعالى  
من القانتين حيث غلب هناك  
احد الجنين من الذكور والاناث  
على الآخر

ما ذكر من الاطراد وعدمه ان وجوده في الاصل المشتق منه في كل تسمية  
بالمشتق قد يعجز من حيث ان ذلك المعنى داخل في التسمية ووجود  
من المسح والمراد ذات ما باعتبار نسبة المعنى الاصل اليها فهذا المشتق  
يطرد في كل ذات كذلك المعنى الاصل معها تلك النسبة لوجود معناه  
فيها كالا حمر فانها لذات ماله الحمر فاعتبر في المسح خصوصية صفة  
اعني الحمر مع ذات ما فاطر في جميع حاله وقد يعجز وجوده في الاصل  
من حيث ان ذلك المعنى معني للتسمية بالمشتق مرتج لها من بين ساير  
الاسماء من غير دخول المعنى في التسمية وكونه جزءا من المسح والمراد با  
لمشتق ذات مخصوصة فيها المعنى لا من حيث هو اي المعنى في ذلك الذات  
الخاصة بل باعتبار خصوصيتها فهذا المشتق لا يطرد في جميع الذات  
التي يوجد فيها ذلك المعنى اذ مسماة تلك الذات بخصوصية التي لا يوجد في  
غيرها كلفظ احمر اذ جعل علما لولد له حمره وحاصل التحقيق الفرق بين تسمية  
الغير لوجود المعنى فيه فيكون المسح هو ذلك الغير والمعنى سببا للتسمية  
كما في القسم الثاني فلا يطرد في مواضع وجود المعنى وبين تسمية بوجوده  
اي مع وجود المعنى فيه فيكون المعنى داخل في المسح كما في القسم الاول  
فيطرد في جميعها فاعتبار الصفة في احدهما مع اللاطلاق في الآخر مرتج  
للتسمية انتهى كلامه قدس سره وقد اوضح منه مفهوم كلام المصنف في شرح  
المختصر المنقول منه هنا ليس المراد بقوله ذات ما اي بقول شارح  
المختصر والمراد ذات ما باعتبار نسبة له اليها وقوله هذا اي هذا الكلام العلامة  
في شرح الشرح وعلى هذا ينبغي ان يؤول ما نقلناه حاصل التاويل ان المراد

لعل كون ما ذكره في هذا من غير اعتبار المعنى  
في غاية الابهام لا باعتبار ان المعنى الموضوع له  
او لا ينبغي ان امر ما موضوع للموضوع له  
من ان يكون الابهام في الغاية او مع



بأمر ما في قوله لموصوفية أمر ما أمر بهم أما في غاية الأبرام كما في الصفات  
أو مع نوع معين كما في اسم الزمان والمكان والآلة فإن المقتضى مثلا  
ليس شيئا ما وقع في القتل بل الزمان الذي وقع فيه القتل والمكان الذي  
وقع فيه القتل وكذا المفتاح مثلا ليس شيئا ما يقع به الفتح والآلة  
فأعمال الفتح بل التي يقع به الفتح وقوله في الفتح منصرف معطوف على  
وقوله ولكل صاحب التنقيح تبع الذي ظاهر كلام الامام في الحصول  
من غير تأويل خوفا من مفعول لا للنفخ ولا للنفخ والاسراب أكثر الكلام  
والسامة الملائكة كذا في القاموس منتقض ببعض المسماة المنتقمة  
من نسبة حدث الذات بالفيضان المذكور فيما سبق إلا أن يؤل المقسم  
كما عرفت بأن يقال المقسم نسبة لا يكون حدثا وهذا قد عرفت مما ذكرنا  
سابقا بالباب عن هذا النقض بوجهين آخرين فتذكر إذا استحدث  
به الحكم متعلق بقوله بعث وأشربت ونعيم به كحل واحد من بعث وأشربت  
والمراد باستحداث الحكم به إيجاده وإنشاءه والمراد بالحكم السبع والشرى  
والنقيض باستحداث الحكم بهما احتراز عما إذا استعمل للاخبار كما إذا بعث  
شيئا أو أشربت ثم حكمت بأنه بعث الشيء الفلاني أو أشربته فإنه لا يخفى  
لا يبرى شيئا منها عن الزمان بخلاف نعم وبئس فلا يستعمل إلا معربين عن  
الزمان لأنشاء المدح والذم انصب بهذا الغرض من جعله من العراء  
فإن المقصود مما نقل عن المصنف في الفوائد الغيائية أن كان وأمثال كانت  
في الأصل شاملة على الحدث ثم جردت في الاستعمال عنه ونعم وبئس مثالها كانت  
في الأصل شاملة على الزمان ثم جردت في الاستعمال عنه وهذا التجريد هو معنى التعرية

التعرية لا معنى للعراء فإن العراء عن الشيء الخلو عنه وخلو شيء عن شيء لا يقتضيه  
سبق وجرد الشيء كشيء في الأول على ما لا يخفى وقوله وأركتاب هذا التكلف مبتدأ  
عطف عليه قوله وجعل وقوله وأخاوجها وخبره قوله لأن نظرهم في الالفاظ  
أنفسها وهذا التأويل أقرب من الضبط مما هو ظاهر حاله أراد بالتأويل  
التكلف المذكور الذي هو جعلها في أصل وضعها وآلة على الحدث ثم هو تلك الدلالة  
في الاستعمال وأراد بظاهر حالها الحالة التي هي الآن عليها من خلوها عن الحدث  
ومشاركتها للوقوف في أن معاينها بواجب موافق معاني الحروف في عدم صلاحية الاخبار  
بها وحدها وقوله لمشاركتها الأفعال في الأحكام علة لقوله أقرب ما سهل  
كلامه أن ما ذكرنا من التكلف أقرب إلى الضبط أو لا محالة يجب أو خالفا  
في الأفعال لمشاركتها إياها في الأحكام فجعل جميع الأفعال مشتملة على الحدث  
أكثر ما الآن وبغيره في الأصل أقرب لضبط الأفعال من تفسيره لا قسمة  
أحدهما ما يشتمل على الحدث وهو الأكثر وثانيهما ما يخلو عن الحدث وبشابه  
الحروف هذا ويمكن أن يقال مراده أن هذا التكلف أقرب لضبط الحروف  
مما هو لظاهر حالها التي هي موافقة معانيها لمعاني الحروف فإن تلك الحال  
يقتضي أو خالفا في الحروف إلا أنه جرت به ضبط الحروف أو يلزم تفسيرها  
للقسمين قسم بشيء الأفعال في الأحكام وقسم غير ذلك وبهذا  
ظهر أن ما ذكرناه أي ما ذكرنا من أنهم يحكمون عليها أحكام الأفعال ون  
لحروف فإن ما ذكرناه آه يكذب لأن المقصود يكون نظرهم في الالفاظ  
أنفسها أن الالفاظ هي المقصودة بالأحكام ولا ينافيه جريان الأحكام  
عليها بملامحة المعاني فجعلهم الأفعال الناقصة مشاركة للأفعال الكاملة



يكذب ما ذكر فافهم كشي واحد بخلاف الفصل فان النسبة في الفعل  
ليست بمنزلة مع باء ما اعتبر في مفهومه الامتزاج المذكور وهذا مجموع  
المطابق لا يقع محكوما عليه ولا محكوما به بل لما يحكم به باعتبار معناه في  
اعنى الحدث عدم دلالة الفعل على النسبة بدون ذكر الذات مبني على  
مذهب من قال بان مدلول الفعل النسبة الى الفاعل المعين اما على مذهب  
من يقول بان مدلول النسبة الا فاعلا فالفعل يدل على النسبة بنفسه  
من غير انضمام الذات معه على ما صرح به الشارح في بعض تعليقاته في  
في النسخ والمفهوم مما ذكره الشارح في التنبيه السابق ان المختار عنده كون  
مدلول النسبة الى الفاعل المعين وكذا ما ذكر بقوله الا ان يقال بان النسبة  
يفهم اجمالا اه يشعر بان مدلول النسبة الى الفاعل المعين فانها هي المفهوم  
اجمالا من مجرد الفصل بدون ذكر الذات وحاصل ما ذكر بقوله الا ان يقال  
بان النسبة يفهم اجمالا اه ان النسبة الى الفاعل المعين وان لم يفهم تفصيلا  
من مجرد الفصل بدون ذكر الفاعل لانها يفهم اجمالا من مجرد بسبب العلم  
بوضع الفصل للنسبة الى الفاعل المختص من غير سائر الامور وفهم المعنى  
المطابق يعتبر على وجه تقتضيه العلم بالوضع والعلم بالوضع اقتضى الفهم الا  
جمالى للنسبة الى الفاعل المعين فافهم كونه المدلول المطابق للمادة  
كون الحدث مدلولاً لمطابقاً للمادة انما يتم اذا كان جوهر الكلمة موضوعاً  
لما وضع له المشتق منه وذلك غير ظاهر على ما اشار اليه فيما ذكر في التنبيه  
السابق وايضا القياس على فهم معنى زيد في زيد قائم قبل فهم مجموع المعنى  
لأنه عن شئ فان زيدا كلمة تامة بخلاف المادة فانها بعض كلمة والحكم الثابت

الثابت لكل الكلمة لا يلزم ان يثبت لبعضها ثم اقول الدلالة اشارة  
الاجواب الاشكال يفهم الزمان من الهيئة بدون فهم المجموع المركب منه ومن النسبة  
عنها وحاصله الفرق بين فهم المعنى التضمني بدون فهم المعنى المطابق وبين الدلالة  
التضمنية بدون المطابقة وفيما نحن فيه وان فهم المعنى التضمني بدون فهم  
المطابق لكن لم يتحقق الدلالة التضمنية المطابقة بدون المطابقة  
فان الدلالة كون الشئ بحالة من العلم به العلم بشئ آخر والهيئة تنصف  
بالحيثيتين بحيث يلزم من العلم بها العلم بالزمان وبحيث يلزم من  
العلم بها العلم بالمجموع وان العلم الثاني بواسطة الذات وذكره فان الا  
حتمية الا الواسطة لا ينافي الدلالة ويمكن ان يجاب ايضاً عن الاشكال  
بمثل ما ذكر بقوله الا ان يقال فانهم ولا يخفى ان تعريف الاعلام لا يتناول  
علم الاجناس يمكن ان يوجه كلام المصنف بحيث لا يرد عليه نقض باعلام  
الاجناس بان يقال مرادة بالمتخصص في قوله اللفظ مدلوله اما كلي  
او شخصي المعين سواء كان ذلك المعين جزئياً حقيقياً او كلياً ويكون  
المراد بالكل في مقابلة ما ليس بمعين فافهم فلما بدان يقال المعروف  
هو قسم العلم فيه انه على ذلك التقدير يبيح علم الجنس اسئلة بين اقسام  
اللفظ الموصوع او عدم دخوله فيما عدا العلم ظاهراً في هذه السرائر  
فيندفع عنه بعض الاعتراضات السابقة منها ما مر انفا ان تعريف العلم  
لا يتناول اعلام الاجناس مع ان النجاة جعل العلم المفهوم شاملاً لها  
ومنها ما ذكر في بحث المصدر انه ان اريد بالذات في تعريف اسم الجنس  
مطلقاً الذات سواء اعتبر معه التحسين او لا يلزم دخول علم تحت المصدر



انه ان اريد بالذات في تعريف اسم الجنس مطلق الذات سواء اعتبر مع التعيين  
او لا يلزم دخول علم الجنس في اسم الجنس فلما كان قوله فيما بعد انه علم مما سبق  
الفرق بين اسم الجنس من اذ ذكر في بحث اسم الجنس ان جعل المعرف قسما  
من اسم الجنس ينافي ما سياتي من انه علم من التقسيم الفرق بين اسم  
الجنس وعلم الجنس فان بيان قسمه لا ينافي في الفرق بينهما داخل  
في اسم الجنس لعله اراد باسم الجنس ما يشمل المصدر اي اسم الجنس  
باصطلاح النحاة لا بالمعنى الذي ذكره المصنف فان بعض ما هو مفرد في  
اصل وضعه من اسما الافعال موضوع للحدث فكيف يدخل في العلم بالجنس  
بالمعنى الذي ذكره المصنف ويؤيد ما ذكرنا انه اعترض على المصنف فيما سبق بزوج  
المصدر عن تعريفه لاسم الجنس مع انه داخل في اسم الجنس انما قدم  
في التقسيم اه يريد ان المصنف قدم ما وضعه كلي في التقسيم اي قوله  
فالوضع اما كمال او شخص ليوافق هذا التقسيم للتقسيم السابق اعني  
قوله اللفظ مدلول اما كمال او شخص في مجرد كون القسم الاول مستملا على  
عنوان الكلية وان كان الموصوف بالكلية منها الوضع وهناك الموضوع  
له وان كان القسم الثاني هناك مستملا على القسم الاول منها و اراد  
بالبيان في قوله واخر في البيان قوله اشتمل علم الاول مدلول اما معنى في غيره  
اه وحاصله انه اخر في البيان مع ان الاول بتقديمه في التقسيم تقديمه  
في البيان ايضا تحاشيا عن التباعد بين القسمين اشتمل اعني ما وضعه  
مشخص بين بيانه وهو الحكم عليه بانه علم لكن لا يخفى ان ما يتخاض عنه  
منا وقع فيه في بيان قسم التقسيم الاول فافهم وقوله ليكون الاشتغال

الاشتغال البتة بتعيين التوجه وازاد بالغير في قوله تفرغ الخاط عن الغير  
القسم اعني العلم واللفظ حقيقة فيما قصده المصنف من كون اصل  
التعيين بالغير عدم حدوث التعيين بدونه واستعمال قوله بتعيين بانضمام  
ذلك الغير يعني انه يزيد التعيين بذلك الانضمام بنوع تجوز وهو ذكر العام  
اعني مطلق التعيين و ارادة الخاص وهو التعيين الزايد والفاظ التعريف  
تعمل على معانيها الحقيقة ولذا فسرنا كلام المصنف بما ذكرنا نعم لو قال  
يتصور بانضمام الغير لكان اظهر لان التعيين اعم من التعيين في الخارج  
والتعيين في نظر العقل اعني التصور والمراد بالمعنى الثاني ولا يخفى ان  
العبارة المصروفة في ذلك المراد اظهر فان قلت كيف قصد يكون  
المدلول معنى في غيره انه لا يتعقل الا بانضمام غيره مع ان معنى كون مدلول  
لفظا في غيره حصول ذلك المدلول في ذلك الغير لا يتوقف تعقله على ذلك الغير  
وقوله قلت قال الشيخ ابن الحاجب يقال الدار في نفسها قيمتها كذا  
اه اي يقال في لغة العرب او في حرف الدار في نفسها قيمتها كذا اي نظرا  
الانفساء وان لم يستعمل الشيء في غيره كذا اه اي لم يستعمل قولهم  
الشيء في غيره كذا اي كامل وناقص مثلا بمعنى انه بالنظر الا غيره كذا اي كامل  
او ناقص ثم في عدم استعمال قولهم الشيء في غيره كذا بمعنى انه بالنظر الا غيره  
كذا بحث فان المراد بقولهم بالنظر الا غيره كذا لاجل غيره كذا ولا يخفى ان  
كلية في قولهم الشيء في غيره كذا لوجعلت اجلية تعطى هذا المعنى واستعمال  
في هذا المعنى ليس بغير كلامهم ويمكن حمل قول الشيخ ابن الحاجب  
في نفسه قيمتها كذا على هذا المعنى فافهم اما بمعنى قائم بنفسه نظر الام

عنا اي فيما قصده المصنف بناء على بياننا  
اه يعني ان قول المصنف بتعيين بانضمام  
ذلك الغير اليه حقيقة فيما قصده



اذ الفعل لا يمكن ان يكون معناه قائما بنفسه للمعنى المطابقة ولا للمعنى  
 التضمنية فان معناه المطابقة يجموع أحدث والزمان والنسبة وليس  
 هذا المجموع ولا شيء من اجزائه قابلا بنفسه وقولا والمعنى حاصل في الغير  
 بعم الكسم والفعل على لا يخفى لم يستقل تلك الحثية لعل ارادوا  
 استقلال تلك الحثية بعد ذكر ذلك الشيء ان لا يحتاج تلك الحثية بعد  
 ذكر ذلك الشيء الى ذكر امر اخر بخلاف لفظ الابتداء فانه موصوف لذات  
 الابتداء لا من حيث انه حاصل في شيء فلا يحتاج الى ذكر شيء وهذا عين  
 الاستقلال في ذلك المعنى وان كان معنى الفعل وبعض الاسماء حاصل في الغير  
 غير الابتداء الذي هو نسبة بين السير للزمن والبصرة ومدلول من الابتداء  
 الذي هو نسبة بين السير للزمن والبصرة غير نسبة القيام المختص  
 بالصباح في الزمان المانع الى زيد ومدلول الفعل نسبة القيام  
 المختص مثلا بالصباح في الزمان المانع الى زيد فهو جوهري هذا هو  
 التحقيق الموعود في صدر التفسير فانه قال هناك وفي كلية النسبة  
 وكذا المركب منها نظر ويستفاد في تحقيق معنى الحرف ولا يخفى انه لا يقع  
 كما ذكره مهننا عدم كلية النسبة التي هي مدلول الفعل واما الفصل  
 عدم كلية المركب منها اي المركب الداخلة فيه النسبة فلانه اتضح من  
 قوله غير نسبة القيام المختص بالصباح في الزمان المانع الى زيد ان كلا  
 من الجزاء مدلول الفعل التي هي غير الزمان جوهري فبما نعلم ان يكون المركب  
 من الذات والحرف والنسبة اية جوهريا وفيه لجنه اذ يرد عليه  
 ما اوردوه فيها شيئا على قيل من ان جوهريته الجزاء لا يستلزم جوهريته الكل

الكل بقى ان النسبة التي اورد النظم على كليتها فيما سبق ما هو اعم من  
 نسبة الفعل ونسبة الاسماء المشتقة ولم يتفح مما ذكره مهننا الا  
 عدم كلية نسبة الفعل ولم يتفح عدم كلية نسبة المشتق ويمكن ان  
 يتكافى لدفع هذا فافهم وجه التكلف ويبطل اية التعريف المستفاد  
 اه اي يبطل ذلك التعريف طرذا بالفعل اذ مدلول كل منهما غير مستقل با  
 المفهومية وجوه وفيه ان الحرف قسم من اللفظ الموصوف لشخص  
 بالوضع الكلي وكون الفعل اية كذلك غير ظاهر فلا يظفر الانشاقص  
 او معنى لا يكون في غيره بالمعنى الذي ذكره هذا التفسير للازم بالملزوم  
 فان قول المصداق لا يفي لقوله اما معنى في غيره فالمعنى المطابقة له ان يقول  
 اي ولا يكون معنى في غيره بالمعنى الذي ذكره الا ان ما ذكره الشارح لما  
 كان مستلزما لذلك المعنى المطابقة حمل قول المصداق لا على ذكر اللازم واردة  
 الملزوم مجازا ولعل النكتة في الحمل على المعنى المجازي ان المعنى المطابقة اعني  
 اللازم المذكور لكونه سلبيا يكون اعم بحسب المفهوم مما ذكره الشارح اعني  
 الملزوم المذكور مع ان مدلول مقابل الحرف لا يكون الا ما ذكره الشارح  
 ثم ان قوله بالمعنى الذي ذكره يصلح للتطبيق على كل من التفسيرين الذين ايد  
 احدهما بكلام الشيخ ابن الحاجب وذكرنا فيهما بقوله وانا اقول يختم له  
 وبهذا التحقيق اندفع ما ذكره ان القرينة اه من قوله ان القرينة  
 على تعيين المراد الى قوله واستغنى مما ذكره وجه اندفاعه بما ذكره من  
 التحقيق ان ما ذكره من اولوية ترك في لو تم فانما يتم لو كان الخطاب المتن  
 بالمعنى اللغوي الذي هو توجيه الكلام نحو الغير للافهام كنهه حقق ان المراد

من غير  
 ما ذكره



به نفس الكلام الموجه نحو الغرور القريبة حاصلة في الخطاب لانفس الخطاب  
وايضا الاحتياج الى ما ويل القريبة بالدلالة انما يتم لو كان الخطاب بمعنى  
توجيه الكلام نحو الغير اما لو كان بمعنى الكلام الموجه نحوه فلا يحتاج في القرينة  
للخطاب للقرينة انما ويل القريبة بالدلالة وايضا حمل ظرفية الخطاب للقرينة  
على المبالغة انما يتركب لو كان الخطاب بمعنى التوجيه المذكور اما لو كان  
بمعنى الاسم الكلام الموجه نحو الغير فلا وجه لارتكابه ثم اقول لعل وجه ما ذكر  
من قصد المبالغة بجعل الخطاب ظرفا للقرينة جعل كلمة في جريدة كما في قوله  
تعالى لهم فيها دار الخلد فنقول للمبالغة في كون القرينة خطابا انتزاع منه  
خطابا اخر وجعله ظرفا للقرينة على نحو ما قيل في الاية واستغنى عما افيد  
اه في هذه العبارة رعاية ادب في شأن استاده حيث عبر عما افاده  
بالمستغنى عنه ولم يعبر عنه بالمدفوع والباطل كما عبر مرتين عما ذكر مع ان  
ما افيد ايضا مدفوع وباطل لتحقيقه على ما لا يخفى على من له تحقيق ووجه  
كون ما افيد مدفوعا بتحقيقه ان جعل في معنى من او جعل ظرفية للخطاب  
للقرينة من قبيل ظرفية الخاص للعام انما يتركب لو كان الخطاب بالمعنى  
اللغوي الذي هو توجيه الكلام نحو الغير للافهام اما لو كان بمعنى الكلام  
الموجه نحوه فلا وجه لارتكابه ثم نقول لو كان في معنى من كما افيد يكون  
بمعنى من الابتدائية او البيانية دون التبعية فافهم ووجه قوله  
واندفع ايضا ما ذكره ان الضمير قوله كما هو النظام فيها ذكر للخطاب  
اي لكون القرينة للخطاب يعني ليس القرينة للخطاب كما هو النظام من  
المتن بعد رعاية ما ذكر من جعل الظرفية للمبالغة فاندفع ما حقه

حققة من ان الخطاب بمعنى الكلام الموجه نحو الغير لا بمعنى التوجيه وما ذكر  
انما يتم لو كان بمعنى التوجيه ثم كون القرينة في الخطاب على نحو الشارح  
من كون الصفة في الموصوف فافهم اذ سبق زيد في زيد ضرب به والذي  
يفهم به معنى كل واحد سواء كان في كلام المتكلم او المخاطب للناظر الذي يخاطب  
طلب به او غيره قوله يفهم على البناء للفاعل و فاعله كل واحد والضمير في  
كان راجع الى سبق زيد وضمير به في قوله يخاطب به راجع الى كلام المتكلم  
والضمير في او غيره راجع الى كل واحد من كلام المتكلم والمخاطب وذلك كما  
يقول زيد ضرب خالد بكرا فاقول لك هو الذي قتل عمر و بالضمير راجع  
لخالد مع ان المرجع ليس في كلام المتكلم ولا في كلام المخاطب بل في كلام ثالث  
لاجاء احكام الالفاظ الموضوعة عليه ولم يتعرض لتتمحل جعله اسما  
اذ بعد التكلف جعله كلمة بتعين كونه اسما فانه لا يصلح لغير الاسم من الفعل  
والحرف على ما لا يخفى فالواضع وضع هذه الامور لهذه المعاني اشار  
بهذه الامور الى المتكلم والمخاطب سبق الذكر و اشار بهذه المعاني الى  
الضمير المستتر من المخاطب والمتكلم والغائب وقوله وح القرينة في ضمير  
المخاطب آه اي حين كون المنوى عبارة عما ذكرنا يجب ان يكون القرينة  
في ضمير المخاطب والمتكلم والغائب المنوية هذه المذكورات ولا يجوز ان يكون  
القرينة على هذا التقدير للخطاب مع ذلك المخاطب او المتكلم اذ سبق الذكر  
فان هذه الامور على هذا التقدير نفس الدال بالوضع بل من المعروف  
بلام العهد يريد ان المعروف بلام العهد قد يكون قرينة في الخطاب كما في المثال  
المذكور وذلك كاف للنقض ولم يرد ان قرينة في الخطاب كما يتوهم



من ظاهر قوله بل من المعروف بلام العهد اذ قد لا يكون في الخطاب قرينة  
 بل يكون قرينة شهرته وارتفاعه كما في النسخ فان لامة يجوز ان يكون  
 للعهد إشارة اليه بتلو على شهرة امره وارتفاع قدره فانهم  
 فلما رتبة في تحقق اداة النقص فيه ان المقطع المفرد على ما صرح به عند  
 قول المصنف اللفظ مدلوله اكله او شفه حيث قال هناك بل المراد اللفظ  
 المفرد على ما يفيد ذلك ظاهر فلما يرد النقص بالمركب من لام العهد مدلوله  
 الا ان يقال المراد بالمفرد اعم من المفرد حقيقة او حكما والمعروف بلام العهد  
 وان كان مركبا حقيقة الا ان مفرد حكما وذلك كما هو عليه لجميع ما ذكرنا امر  
 بالتأمل هذا فقد اتضح بما ذكرنا اي جعل الجواب الآتي عن الانتقاص بالمعروف  
 بلام العهد معنونا بالتكلف يرشدك الى ذلك آه اي يرشدك الى ذلك  
 على ان تدل على تقسيم اللفظ الى ما مدلوله ككل والا ما مدلوله شخص الوضع  
 الا فرادى جعل المصنف في هذه الرسالة في التنبيه الحادي عشر كلمة ذو و  
 فوق وجعل علماء العربية كلمة ذو وفوق وامثالهما من الاسماء اللازمة  
 الاضافة ككيتا وقوله مع استعمالها بالوضع التركيبي في جريتين اي في بعض  
 الاوقات على ما يرشدك اليه كلامه في التنبيه الحادي عشر وقوله معللا  
 من العمل وقوله حيث لم يعتبر هذا الوضع لعارض على لقوله يرشدك حيث  
 تعليلية اي غير الكلام لا يخفى ان سوف كلام المصنف يقتضي ان يقول اي  
 في الخطاب الا انه لما كان الخطاب عنده بمعنى الكلام اي الخطاب بمعنى ما يخلو  
 غيره الا غير الكلام يهدم كون القرينة في الموصول عقلية فان القرينة  
 فيه مضمون الصلة وهو ما لم يسمع لم يبرقرينة مع ان المصنف حكم بكون القرينة

مدار

تقدير او حقيقة ما و...  
 من جعل...

القرينة في عقلية بل المراد بالقرينة الحسية الاشارة الحسية بالانضمام  
 والموارج على ما يشعر به كلام بعض المحققين واما ما ذكره الرضوي  
 فيمكن ان يقال اراد ان القرينة اما الاشارة الحسية فقط او مع  
 الوصف على ان يكون الوصف لزيادة التوضيح لا لان الالفاظ تعيين  
 المدلول يتوقف عليه ويمكن ان يكون امره بالتأمل لهذا بل خارجة  
 عنه فيكون تلك النسبة خارجة عن الكلام بحث فانه اما ان يريد للمصنف  
 بالنسبة الكمية فظاهر دخوله في الكلام او يريد النسبة بين الطرفين  
 في الواقع على ما قيل ان الخبر يدل على الوقوع الواقعي فالنسبة المفهومة من  
 الكلام والخارجية واحدة على ما صرح به في بعض حواشي شرح التلخيص  
 فكيف يتصور دخوله عن الكلام ولو تم خروج النسبة الواقعية عن  
 الكلام فانما يتم في الكلام الكاذب وتحقق الكذب في مضمون الصلة غير  
 ظاهر ثم لا يخفى ان بين كلاميه تدافعا حيث صرح اولابان القرينة في المدلول  
 مضمون الصلة وحكم ثانيا بان القرينة النسبة الخارجية عن الصلة ولدفع  
 التدافع وجه فافهم وقد عرفت سابقا ما يقع في هذا المقام ايضا قد  
 سبق منه مما ينفعنا في هذا المقام امر ان احدهما ما اعترض به على  
 تعريف الضمير من الانتقاص بالمعروف بلام العهد فان قرينته قد يكون  
 في الكلام فنقول هنا ايضا ان قرينة الاضافة للعهدية قد يكون في  
 الكلام فلا ينتقض تعريف الموصول بها فان المقسم منها ما لا يكون  
 قرينته في الكلام وثانيهما ما تكلف به في الجواب عن ذلك الانتقاص من  
 ان مدار التقسيم الوضع الا فرادى فنقول هنا ايضا المقسم الموسوع

اللفظ مدلوله

اي النسبة التي كانت حكمية قبل العلم بها  
 فان النسبة الحكمية من حيث هي  
 نسبة حكمية لا يكون معلومة  
 فان الحكم لا يكون  
 بالنسبة الحكمية

لعل وجه التدافع ان المراد بقرينة الصلة  
 مدلول الصلة وذلك لانها في خروجها  
 النسبة المدلول للصلة عن الصلة ويكون  
 استكشاف وجه التدافع بوجه آخر

الظهير في قوله الفياض ولا بد من ان رتبة  
 راجع الى اول اللفظ وفي قوله وهو اسم  
 الكثرة راجع الى اللفظ الدال على ذلك المدرك  
 في قوله واما النسبة معلومة من راجع الى  
 المدلول في الكلام فشر الضمير وتلك لا يمكن  
 لا يغير لامن الالباس اقيام التران



الافرادى وشخص المعين المعهود في الاضافة العهدية مدلول الوجود التركيبى  
 وفيه نظر لعل وجه النظر ان التعيين بلام التعريف ووجه النداء ايضاً هو  
 اللفظ وايضاً التعيين بها ايضاً تعييناً بالقربة اقول يمكن الربوب عن الاول  
 بان المراد هو اللفظ جوهراً للفظ الموضوع لانه المعين ولام التعريف ووجه  
 النداء وان صدق عليها جوهراً للفظ لكن ليس بجوهراً للفظ الموضوع للمعين  
 الذى كلامنا فيه وعن اننا بان مراده بقوله فاما حرف فالقربة اما حرف  
 فافهم واما اسماء حرفى الترتيب فهو منوطة المفهوم كما بينا صدقات على تعدد  
 فيكون داخل تحت اسم الجنس فلا يصدق عليها تعريف شئ من مقابل اسم  
 الجنس مما مفهومه كل فافهم قلت كانهم اعتبروا تعدد الحروف بتعدد الكلمات  
 ليت شمرى لم لم يعتبر تعدد الكلمات كالشرب والقتل فيما سبق بتعدد وقوعها  
 في الكلمات واعتبر تعدد وقوعها في الكلام الماد واعتبر تعدد الحروف بتعدد وقوعها  
 في الكلمات وبهله هذا الاحكم فلم يجعل على سنن اخوها للتفنن عدم جعل  
 الخاتمة على سنن اخوها مبني على ان ما ذكره فيما سبق في المقدمة من جعل المقدمة  
 مبتدأ وما بعده من الالفاظ او المتأخر خبر لم يكن مرضياً له وبعد ارادة  
 المعنى المصدرى قوله الثلاثة مشتركة فيه انه يتم بحد حذف مضاف الى تنبيهه  
 آه ولا بعد في حذف المضاف الا ان يقال اراد ان يبعد ذلك الكلام من قوله الاول الثلاثة  
 آه ولا يخفى ان حذف المضاف خلاف الظاهر لعله لما ذكرنا امر بالتأمل  
 واما المتأخران المراد واما متبني تلك الالفاظ والعبارة فتقول ذكر قوله فيكون  
 ذكر المراد الاشتغال على كل منها لا على جميعها مقدماً على قوله واما المتأخران فبان احتمال  
 الخاتمة على التنبيهات حين كون التنبيهات عبارة عن المتأخر لا يكون من قبيل الاحتمال

واما في تقدير اللفظ المذكور فيكون الخاتمة على سنن  
 اخوها فان كان كلامنا من حاشية واخوها خبر لم يكن  
 مبتدأ ويكون المذكور خبراً له كمن جئتني  
 ايضاً يتحقق الفرق بين الكلام من قبيل  
 بان في الخاتمة يكون الكلام من قبيل خبر  
 المتبداً مندرجاً في خبره كما في زيد ما جئتني  
 زيد قائم وفي اخوها يكون الكلام من قبيل  
 ما يكون المبتدأ نفس الخبر وخبره ان قائم

الاشتغال على كل منها مع انه لا يرد ان يكون الخاتمة عبارة عن المتأخر  
 علم في اول الكتاب في يكون اشتغالها على التنبيهات التي هي عبارة عن المتأخر ففنا  
 اشتغالها على كل منها لا على جميعها لئلا يلزم المحذور للمذكور ويمكن ان يجاب بان مراده  
 ان الاشتغال على تقدير كون التنبيهات عبارة عن الالفاظ لا يكون الا الاشتغال  
 على كل منها لا على جميعها بخلاف اذا كان عبارة عن المعاني فانه على ذلك التقدير لو كانت  
 الخاتمة عبارة عن الالفاظ لكانت ما جوزه في اقول الكتاب يجوز ان يراد بالاشتغال  
 الاشتغال على جميعها من قبيل اشتغال الدال على المدلول وفيه ثم قولهم ما سوى  
 العلم من المعارف كذلك اي وضع المفهوم ككلمة ليستعمل في جزئياتها وقول علماء  
 صحح به العلامة التفناز ان منعاى بقوله كذلك كنه في التائيد ووافقه السيد  
 السند في تواتر ذلك الشرح اقول في وافقه قدس سره في حاشية ذلك الشرح  
 الشارح بحث غاية الامران قدس سره فسر هناك كلام الشارح بما يوافق مزاج  
 الشارح حيث قال الشارح المعرفة ما وضع ليستعمل في شئ معين فقال قدس  
 سره اي المعنى في المعرفة هو التعيين عند الاستعمال دون الوضوح ليدرج  
 فيما الاعلام الشخصية وغيره من المفاهيم والامتهام وسائر المعارف لا  
 اخو ما ذكره كيف وقد قال قدس سره بعد سوف ذلك الكلام اه هذا ما توفى جملة  
 والحق ما افاده بعض الفضلاء من انها موضوعة لكل معين وضعا واحداً عاماً  
 الى انه اعلم ان العلامة التفناز ان عرف في شرح التنزيل المعرفة بانقلنا عنه  
 انفا ولا يخفى ان ذلك التعريف يشمل العلم ايضاً وذكر بعد ذلك ان الالفاظ المتضمنة  
 لمعين انما هو العلم وما سواه انما وضع ليستعمل في معين فيفهم من هذا  
 الكلام ان التعريف المذكور للمعرفة لا يشمل العلم فيبين كلامية تدافع جليظ

على ما ذكرنا من الجواب نظر لعل وجه النظر هو انما  
 ان ما ذكرنا من ان الاشتغال على تقدير كون التنبيهات  
 عبارة عن الالفاظ لا يكون الا الاشتغال على كل منها  
 لا على جميعها لئلا يلزم المحذور للمذكور ويمكن ان يجاب بان مراده  
 ان الاشتغال على تقدير كون التنبيهات عبارة عن الالفاظ لا يكون الا الاشتغال  
 على كل منها لا على جميعها بخلاف اذا كان عبارة عن المعاني فانه على ذلك التقدير لو كانت  
 الخاتمة عبارة عن الالفاظ لكانت ما جوزه في اقول الكتاب يجوز ان يراد بالاشتغال  
 الاشتغال على جميعها من قبيل اشتغال الدال على المدلول وفيه ثم قولهم ما سوى  
 العلم من المعارف كذلك اي وضع المفهوم ككلمة ليستعمل في جزئياتها وقول علماء  
 صحح به العلامة التفناز ان منعاى بقوله كذلك كنه في التائيد ووافقه السيد  
 السند في تواتر ذلك الشرح اقول في وافقه قدس سره في حاشية ذلك الشرح  
 الشارح بحث غاية الامران قدس سره فسر هناك كلام الشارح بما يوافق مزاج  
 الشارح حيث قال الشارح المعرفة ما وضع ليستعمل في شئ معين فقال قدس  
 سره اي المعنى في المعرفة هو التعيين عند الاستعمال دون الوضوح ليدرج  
 فيما الاعلام الشخصية وغيره من المفاهيم والامتهام وسائر المعارف لا  
 اخو ما ذكره كيف وقد قال قدس سره بعد سوف ذلك الكلام اه هذا ما توفى جملة  
 والحق ما افاده بعض الفضلاء من انها موضوعة لكل معين وضعا واحداً عاماً  
 الى انه اعلم ان العلامة التفناز ان عرف في شرح التنزيل المعرفة بانقلنا عنه  
 انفا ولا يخفى ان ذلك التعريف يشمل العلم ايضاً وذكر بعد ذلك ان الالفاظ المتضمنة  
 لمعين انما هو العلم وما سواه انما وضع ليستعمل في معين فيفهم من هذا  
 الكلام ان التعريف المذكور للمعرفة لا يشمل العلم فيبين كلامية تدافع جليظ



ويمكن وقوعه بان مراده في مقام تعريف طائر المعرفة ان المعرفة ما وضع ليعتدل  
 في شئ معين سواء كان ذلك المعين موضوعا له كما في العلم او فردا لا غير  
 كما في سائر المعارف و مراده بما ذكر بعد ذلك ان ما سوى العلم انما وضع ليعتدل  
 في غيره وليس الوضع لمعين منقوض بالمعرف بل هو الجنس ككتب الى كاشية  
 يمكن ان يدفع بان الاسم موضوعه كسائر الحروف اتعينا مشغولة بوضع  
 عام فلا محالة المعرفة بالاسم ايضه موضوعه لا امور متعددة بالوضع العام في  
 الوضع التركيبي وهذه الامور هي الحامية المأخوذة مع التعيينات في اذمان  
 المتطلبات انتهى وقد ظهر منه ان مراده بقوله موضوعه لا امور متعددة انه موضوع  
 لا امور متعددة متعينة اذ هو مدار الدفع ولا ينفع مطلق التعدد في الدفع  
 وذلك ظاهر ثم نقول في دفع النقص المذكور بما ذكره بحث فان المعرفة التي  
 هي قسم المعارف كلها من اقسام الالفاظ المفردة فلا ينفع تعدد الامور  
 المتعينة باعتبار الوضع التركيبي في اشرنا انما يشترط في هذا البحث فيما سبق  
 و اشرنا هناك الى جوابه ايضه بان المراد بالمفرد اعلم مما هو مفرد حقيقة  
 او حكما والمعرف بلام الجنس ان كان مركبا حقيقة الا انه مفرد حكما  
 ولا يرد ما افيد الاظهر ان يقول فالمراد ما افيد بالتفريع على ما قبله من قوله ثم  
 يذهب عليك ان معرفة الموضوع لا يتوقف على السماع من الموضع وحده  
 ان قول المفيد بان قول المص بالوضع لا موضوع له الا ما سمع او بان المص  
 نقل من وضع اللفظ على ذلك الوضع ليس على ما ينبغي وقوله لان اللفظ لا يثبت  
 بالعقل مسلم لكن لا يلزم منه توقف اللفظ على النقل من الوانضح و سماع  
 الوضع منه بل يكفي في ذلك تتبع الاستعمالات فان الاستعمال الغالب في معرفة

فانه لم يوضع ليعتدل في شئ معين  
 بل انما وضع ليعتدل في ما هو متعين  
 في شئ معين او في شئ معين  
 من الامور المتعينة او في شئ معين  
 في تعريف المعرفة  
 اي للام الجنس موضوعه  
 وهو موضوعه للتعين مثل للام العهد

فان هذا قول التنبيه الاول هو هذا التنبيه ككتب الى كاشية امر بالتنبيه اشارة الى  
 ان مراده في كل احتمال للتنبيه مما سبق فبارد عن امر آخر وان العبارة بحكمة  
 استقدر بها هو المراجع وجعل الخبر تنبيه الثلثة كما هو المراجع مع انه علم منه  
 هذا التنبيه اي علم من التنبيه هذا التنبيه الذي لم يصرح فيه بانه علم مما  
 سبق ايضه وقوله او مبنيا عطف على اظنار او قوله على اقتصاص تقسيمه به  
 اي على تفرد تقسيم المص بذلك البعض بان يعلم ذلك البعض من تقسيم المص فقط  
 ولا يستفاد من كلام غير المص واما من كلام المص في غير هذا التقسيم بخلاف غير ذلك  
 البعض من التنبيه التي لم يصرح فيها بانها علمت مما سبق فانه يستفاد من كلام غير  
 ايضه هذا وفي تفرد تقسيم المص بذلك البعض بحث يظهر عند تتبع كلام القوم كيف  
 ومن ذلك البعض التنبيه الى مسكن كذا التنبيه الى مسكن ومفهوم كل منهما معلوم من  
 كلام القوم بل صرح به في كلامهم اي المدلول انش الفعل كونه مدلولات لان المدلول  
 المضاف الى الالفاظ متعددة لا يجوز ان يكون متعديا على ما حققناه اي في تنبيه القوم  
 وقوله في معرفة انه مراد عطف على قوله في الانتقال وقوله على ما يستفاد من كلامهم  
 المحققين اي كلامه في ذلك التنبيه وكذا الحال في قوله وقد سبق تفصيله وقوله فلا يجهل  
 انه متفرد على قوله لان محله وتعلقه في هذا آي يمكن من غير تسمية وقوله فكيف لا يكون  
 معاني في غير الاسم تكون الفاعل المستتر فيه المراجع الى تلك المعاني وقوله متعديا يكون  
 الضمير في غير تلك المعاني لا يمتنع ويجوز ان يتكلف ويجعل راجعا الى تلك المعاني فافهم  
 من ان المراد بمدلولها الضمير والمطابقة وحاصل ان الثلثة مشتركة في ان ليس  
 مدلولها المطابقة ولا الضمير معاني في غير ما في اسماء الافعال والمدلول الضمير  
 للافعال اي النسبة مع في غير ما وقوله ومن غير احتياج ثابله الاظهر بالنظر

على  
 سجل واحد من المعنيين الذين ذكره القوم  
 معنى في غير ما في ذلك المعنيين الذين ذكره القوم  
 ابن الحاجب في قوله ان كان غير متفرد باللفظ الذي  
 حصله بآية يكون المعنى في غير ما في ذلك المعنيين الذين ذكره القوم  
 الذي نقله عن الشيخ ابن الحاجب المطابقة للفعل في غير  
 في غير ما في ذلك المعنيين الذين ذكره القوم  
 بالمعنى المتفرد عن الشيخ و هو المعنى الذي  
 استنبطه بآية وقوله لان المعنى في غير ما في ذلك المعنيين الذين ذكره القوم  
 عند الشيخ ان يكون تعلقه بما جازى الغير وكيفية  
 ان تعلق المعنى المطابقة للفعل ومعنى كون المعنى في  
 الذي هو الفاعل على المعنيين ومعنى كون المعنى في  
 غيره فيما اختار ان يكون ذلك المعنى في غير ما في ذلك المعنيين الذين ذكره القوم  
 ولا يخفى ان قيام المعنى المركب بالغير يقتضي قيام جميع  
 اجزائه به وجميع الاجزاء المعنى معاني الفعل ليس  
 فانما يغير بخلاف جوده الذي هو النسبة فانه قائم  
 بغيره الذي هو الفاعل على المعنيين مستلزم



لما قبل ان يقول ومن غير حجاج الى اعتبار ما يرفع احتمال كونها حروفاً وهو ما قبل قوله  
 مع ان ذلك مع الظاهر من كلام المفيد وقوله لان تلك الشككة عبارة عما هي تحت الموضوع من شخص  
 فتبين عدم كونها افعالاً لان الفعل هو متوقع كذا عند المصنف اما ان تكون احوالاً  
 او حروفاً فاما لم يكن مدلولها في غير ما تعين كونها اسما والاحرف لان الحروف مدلولها  
 في غير ما الاشارة العقلية المعهودة اه اشار الى ان اللام في قوله الاشارة العقلية  
 للبعد الخارجى اشارة الى القرينة العقلية التي سبقت في قوله او عقلية وهم الموصول  
 للجنس اذ لا يبعد عن انما لا يفيد الشخص لكنايت الظاهر في ارادة المعهود اذ السبق  
 في كلام المصنف القرينة العقلية لا الاشارة العقلية وقوله وكأنه اختار لاقوله كالحية  
 يتكلم معنيين احدهما وهو المتبادر ان يقول اختار لفظ الاشارة لكنايت الا ان  
 القرينة العقلية اشارة كما ان القرينة الحسية اشارة فيقتضى ان يكون كون القرينة الحسية  
 اشارة ظاهرة في كلام المصنف وليس كذلك بل هما اي القرينتان متساويتان الاقدام بالنسبة  
 الى كلام المصنف وثانيهما وهو المعنى الغير المتبادر ان يقال اختار لفظ الاشارة اشارة  
 الى ان القرينة العقلية اشارة كالحسية اي كما انه اشارة الى ان القرينة الحسية  
 اشارة وهذا المعنى وان كان غير متبادر من العبارة الا انه احسن ارادة اذ لا يرد  
 عليه او ردت على المعنى الاول المتبادر وذلك ظاهر اذ قرينته لا تكون الا الصلة بهذا  
 منافي لما ذكر في بحث قرينته الموصول من قوله بخلاف الصلة فانه لا يابل على المراد بالموصول  
 حتى تكون قرينته بل على نسبة معلومة ينتقل منها الى المراد بالموصول وبالجملة كلامه  
 المتعلق بقرينة الموصول لا يخلو عن اضطراب فانه حكم اولاً بان القرينة مضمرة  
 الصلة وذكر ثانياً قوله بخلاف الصلة اه وصرح ثالثاً بانها بان قرينته لا تكون الا الصلة  
 وقد ذكر سابقاً ما يمكن دفع هذا التنازع به فتذكر ومنع ذلك انه اذا جاز حصول

على كون القرينة الحسية اشارة  
 وذلك لان كون القرينة العقلية اشارة  
 ظاهر من كون العقلية اشارة

كذا في قوله تعالى  
 انما هو كذا

حصول التخصيص في الكل بانفعال كل الية بحيث ينفرد في كفاي الشمس فانه كوكب  
 نهارجي منصف للعالم اكل ضياء فالحاصل من ضم هذه القيد ومحصره في فرد  
 فيحوز ان يحصل من ضم بعض الكليات الى بعض معنى شخص انما يمنع فرد  
 الشككة باعتبار نفس قصوره وحاصل منع قوله فلما يحصل الشخص  
 وحاصل الدفع اثبات المقدمة الممنوعة مثلاً رافيه الى ان القياس  
 المفهوم من هذا المنع قياس مع الفارق اذ التخصيص المذكور لا ينافي كلية  
 المجموع بل من الانضمام غاية الامر انحصاره في فرد وذلك لا يوجب شخص  
 بخلاف امتناع فرض الشككة فيه اي في المجموع المذكور فانه ينافي كلية وقوله  
 ان كلام من المضموم والمضموم اليه يجوز العقل صدقه على جميع ما عداه مبني  
 على ما قالوا من ان جميع الكليات متساوية باعتبار نفس التصور حتى انه ما من  
 كذا الا وهو صادق على ذي عقول متكررة بهذا الاعتبار وان كان مبايناً  
 لها بحسب اللاحق وطذا فسر والكل بالصادق على كثيرين بصيغة جمع العقلاء  
 اشارة الى ان كل كذا باعتبار نفس قصوره صادق على العقلاء وذلك يستلزم  
 تجويز اشتراك المجموع بين افراد كل منهما وكل ما يجوز اشتراكه بين افراد فهو كذا  
 اما الكبرى فقط واما الصغرى فلما لم يكن كل منهما صادقاً على جميع افراد الاخر  
 والمجموع ليس بالعبارة عنهما فلا يجوز ان يكون المجموع مشتركاً بين افراد كل منهما  
 وفيه نظر اذ يجوز ان يكون الهيئة الاجتماعية مانعة عن وقوع الشككة فيه لعدم  
 لهذا امر بالتأمل ويمكن الدفع بان جميع الكليات متساوية في الافراد القرينية  
 لا يخفى ان هذه العبارة لا يتم بظارها اذ الظاهر من هذه العبارة ان يكون افراد  
 القرينية لكل واحد منها عين الافراد القرينية لكل مما عداه وظاهره انه ليس كذلك



اذا الافراد الحقيقية للثلاث ان افراد فرضية للفرض وبالعكس نعم الكليات  
 المتساوية في الافراد الحقيقية كالناطق والضاكن متساوية باعتبار  
 الافراد الفرضية ايضاً لكن هذا لا يكفي لما هو الظاهر من العبارة المذكورة  
 فلا بد من حرف تلك العبارة عن الظان فنقول يحتمل ان يجعل كلمة في في الافراد  
 الفرضية اجلية المعنى ان جميع الكليات متساوية بسبب الافراد الفرضية  
 وحاصله كون الافراد متساوية لها ووجه كونها متساوية للتساوي  
 ان مجموع الكليات والمفردات عبارة عن الافراد الحقيقية لكل كليات مع  
 جميع ما عند تلك الافراد فكل كليات افراد الحقيقية اقل من الافراد كليات افراد  
 افراد الفرضية اكثر من الافراد الفرضية للاخر بالمقدار الذي افراد  
 الحقيقية اقل بذلك المقدار فافهم ويلزم من ذلك تساوي جميع الكليات  
 تساويها متبا على الافراد الفرضية فافهم وهذا التوجيه مبني على كون المراد  
 بالافراد الفرضية ما يصدق عليها الكليات بمجرّد الفرض من غير مطابقة ذلك  
 الفرض لنفس الامر ويحتمل ان يكون الفرض المأخوذ في قوله في الافراد  
 الفرضية الفرض المأخوذ في تعريف الكليات بما يمكن فرض اشتراكه بين كثيرين  
 فيكون اعم مما هو موافق لنفس الامر فيكون المراد بالافراد الفرضية  
 جميع افراد الكليات مثل الافراد الحقيقية والافراد الفرضية بالمعنى  
 السابق ووجه تساوي جميع الكليات في تلك الافراد ظاهر مما سبق  
 فان شيئاً منها لا يجري في التقييد الغير الوضعي ظاهر فان اشتراك  
 مجموع الكليات بين افراد كل منهما انما يتصور في المركب كالتوصيف  
 ولا يتصور كل مركب من كائنين هما المضاف والمضاف اليه ولا يتصور

في التقييد الغير الوضعي  
 عدم جريان الدفع الاول مع

ولا يتصور ذلك في التركيب المزجي ولا في المركب التام اي الشتمل على النسبة  
 التامة لا غير ذلك اما الدفع الثاني فغير تفصيل لانه ان اريد ان نعم المتساوية  
 وبين الاخر لا يوجب خروج شيء من افراد شيء منها عن المجموع المركب  
 منها فالامر كما ذكر وان اريد ان نعم احد المتساويين الا الاخر لا يوجب خروج  
 شيء من افراد ذلك الاخر منه واختصاصه ببعض الافراد وخروج شيء من  
 افراد ذلك الاخر منه واختصاصه ببعض الافراد فقيماً ذكره بحث بظلم بادني  
 تأمل لا يقال ما قيل ان الطبيعة المقيدة بالعموم اه هذا اشارة الى ما ذهب  
 اليه بعض المنطقيين من ان للفرضية اليمانية قسماً خامساً غير الاربع المشهورة  
 التي هي شخصية الطبيعة والمهمل والمحدودة وليس ذلك القسم قسماً بائناً  
 لقولنا الحيوان جنس فان لكم فيها على الطبيعة المقيدة بالعموم وكيف لا والحيوان  
 مالم يكن عام لم يكن جنساً وكذا المحكوم عليه في قولنا الانسان نوع وانما رشح  
 الشمسية الى الرد على هذا البعض بان الحكم في الطبيعة على نفس الطبيعة ومثل لما  
 بقولنا الحيوان جنس فاشارة الى ان لكم في الامثلة المذكورة على نفس الطبيعة من غير  
 اعتبار تقييد الطبيعة بالعموم ذكر في سيرة هناك ان الحق ان المحكوم عليه في تلك الامثلة  
 مجرد الطبيعة وان كان ثبوت الجنسية والنوعية طاماً باعتبار العموم فان منشأ ثبوت  
 المحول للموضوع في نفس الامر لا يجب ان يلاحظ في الحكم بثبوت له وان لوحظ لم تخف القضية  
 في خمسة ولا في ستة لان القيود غير محصورة في عدد هذا الطامه واورد على قوله قدس  
 ستره وان لوحظ لم تخف القضية في خمسة ولا ستة اه باننا لا نسلم الملازمة المذكورة  
 لجواز ان لا يبنى التقييد على القيود بل جعل كل حكم في الطبيعة قسماً او قسماً واحداً  
 وكل ما حكم فيه الافراد اقساماً ثلثة باعتبار السورين والحق الجاهل حتى جعل بعض المنطقيين

على الطبيعة المشهورة وهي ان كانت خارجاً عن الطبيعة من غير  
 اعتبار تقييد بالعموم والافراد الطبيعية هي التي لا ينفك  
 عند هذا البعض من الطبيعة المشهورة كسيرة  
 استدل على عدم اعتبار تقييد الطبيعة في الامثلة المذكورة بالعموم  
 بانها لو قيدت بالعموم لم يكن الجنس في تلك الامثلة  
 فيها ولا النوع على ما ذهبوا لزيادة العموم عليها فالحكم في الطبيعة  
 ليس الا على نفس العموم ولو قيدت الطبيعة بالعموم لكان الطبيعة  
 الحكم على المفهوم القيد في الحكم عليه في الطبيعة ايضاً  
 لعدم اوان راجع ببعض من يميز في قوله حتى جنس  
 بعض المنطقيين الطبيعية  
 واحدة في التقييد  
 امر بين سيرة



القضية الطبيعية داخلية في الشخصية هذا انما يكون غاية لما قبله لو كان موضع  
 الطبيعية مطلقا مقيدا بالعموم لكن المفهوم مما ذكرنا ان موضوعها ايا غير  
 مقيد في شيء ومن الامثلة بالعموم كما يفهم مما ذكره شرح الرسالة واما مقيد في بعض  
 دون بعض ويكون ان يقال من جعل الطبيعية داخلية في الشخصية جعل موضوع  
 عها مطلقا مقيدا بالعموم ذكر بعض المحققين في شرح التهذيب اعلم ان التحقيق  
 ان الحكم في الطبيعية والمرحلة والمحمولة على نفس الطبيعة الانفرادية الطبيعية  
 قد اخذت من حيث انها شئ واحد بالوحدة الذهنية فيصدق عليها بحد الاعتبار  
 ما لا يتعدى الافراد ما كانت فيه في قولنا الاثنان نوع ولذا لا يلزم الحكم عليها للتخصيص  
 والعموم بل هي شخصية كما يشعر به كلام الشيخ في كتبه هذا كلامه ويشعر بان مشاء  
 ادخال الطبيعية في الشخصية هو اعتبار الوحدة الذهنية في موضوع الطبيعة  
 وفي استلزام الدليل اه حاصله منع قوله فان تعييد الكل بالكل لا يقتضي تخص  
 فان ذلك ان لم يرد الشخص بنفسه بلا واسطة لكن يجوز ان ينتقل من تعييد  
 بالصلة الى شخص لم يولد الموصول بسبب العلم باختصاص الصلة فيه الا غير ذلك من الآيات  
 وحاصل الجواب عنه ان مراد المصنف ان مجرد ذلك التعييد لا يقتضي تخص وذلك  
 لا ينافي افادته اياه بواسطة لكن لا يخفى انه يلزم من هذا الجواب ان يكون القرينة  
 الملحينة في الموصول مجموع الاشارة العقلية والمصاحب المذكور والظاهر  
 من كلام المصنف ههنا والمقترح به فيما سبق ان قرينة الموصول هو القرينة العقلية  
 التي عبر عنه ههنا بالاشارة العقلية فافهم من الامور المنفصلة سابقا بيان لقرينة  
 يشتمل عليه الخطاب والتفصيل السابق هو ما ذكره بقوله والقرينة التي في  
 الكلام على تعيين ضمير الخطاب يكون هذا الكلام خطا بامعه وعلى تعيين ضمير المتكلم

قسم في الطبيعة في العموم كما في قولنا الحيوان جنس في اللغة  
 مع وجود قسم في تعييد كما في قولنا الاثنان حيوان فانما يقع هذا  
 بناء على وجود بعض المنطوقين من قولنا الاثنان حيوان في قولنا  
 او قسم واحد من حيث على ما ذهب اليه في شرح التهذيب  
 من ان الاشارة المذكورة وكذا ما طبع في الكلام في نفس  
 الطبيعة من غير اعتبار تعييد كما بالعموم  
 على او جعل الطبيعية في ضمن الشخصية بعض افرادها  
 داخلية في الشخصية لكن ظاهرنا نقل عن الشيخ  
 ما يرد على ما نقلنا لك عن بعض المحققين

المتكلم كونه صادرا عنه وعلى تعيين ضمير الغائب ذكر سابقا في الكلام ما يرجع  
 اليه الضمير وقوله فاضافة القرينة الى الخطاب والحس لا في ملابسة الظاهر ان  
 اضافة القرينة الى الخطاب من الاضافة الى الظرف كغرب اليوم بدفعه لا ينافي  
 قرينة ضمير الغائب بفهم من انه يتناول قرينة كل من الضميرين الاخيرين اي ضمير المتكلم و  
 المخاطب لكن لا يخفى ان الخطاب بالمصدرى لا يكون قرينة بل انكشاف الالضمير  
 المخاطب مع انكشاف كون قرينة لضمير الغائب فافهم وقوله ولا يصح عطف على قوله  
 لا يتناول فلان من تقدير اى لا يصح حينئذ لانه المرجع الاظهر بالنظر الى سون الكلام  
 ان يجعل ضمير لانه راجعا الى قرينة ضمير الغائب فيحتاج الى ان يجعل ذكر الضمير باعتبار  
 الخبر ولا حذف المضاف اى لانه سبق المرجع في الكلام وبالنظر الى سلامة العبارة والكلف  
 عن التكلف ان يجعل راجعا الى اللفظ الغائب على التقديرين الضمير في قوله وقد يكون  
 كليا راجع الى اللفظ الغائب واللفظ المرجع وقوله لما سخرته لغة لقوله ولا يرد وفي  
 بعض النسخ كما سخرته وهو ايضا في موضع التعليل لقوله ولا يرد  
 ينافي كون الموصول كليا اقول ما ذكرنا ينافي كون الموصول كليا ولا ينافي كونه  
 كليا جريا فلا يصح قوله فلهذا يجب كليا كانا جريين وهذا كليا لان المشار اليه  
 بقول المصنف فلهذا يقتضي الموصول في الجملة لا كليا على ما استفاد من تقرير النظر  
 المذكور بقوله وفي استلزام الدليل المذكور لكون الاشارة العقلية غير مقيدة  
 للشخص نظر اى الموصول المشار اليه بالاشارة العقلية الاظهر  
 بالنظر الى ما قبله ان يقول اى الموصول المفهوم من ذكر الاشارة العقلية سابقا  
 وقبل كون الموصول كليا بمعنى انه كليا كاشارة اه حاصله الجواب عما ذكره بقوله  
 فلان قوله فلهذا كانا جريين وهذا كليا وتقريره ان ما ذكرت انما يرد على

قوله ان الاشارة اليه اه على قوله  
 فلا يصح الا ان يفسر



المقصود لو كان مراده ما هو الظاهر من العبارة لكن مراده ولهذا اعدا جوتين و  
 عدلهما كناية لانه كل حقيقة وانما اعدا جوتين و عدلهما كناية لانه كل حقيقة  
 بين وبين المقصود اسم الاشارة في القرينة بان قرينتهما و عدلهما كناية لانه كل حقيقة  
 الشخص بخلاف قرينته فانها واحدة لا تقيد الشخص وان افادته مع ما  
 يصاحبها لكن هذا الفرق انما ينتفع بناء على ما هو مشهور من كون قرينته  
 الموصولة نفس المصلحة لكن التحقيق ان قرينته المصلحة مع ما يصاحبها  
 ولا يخفى ان ذلك النوع يقيده الشخص انهم قسموا اما مدلوله شخص  
 اي الاسم الذي مدلوله شخص لا يضاف ما مدلوله شخص في المير والتقص  
 بالحرف ان يضاف التقص بالاسم الاشارة على ما يظهر من التنبيه الثالث  
 والظاهر ان المقصود بالتنبيه حاصل كلامه ان الظاهر من سوق  
 الكلام المقصود بالتنبيه العلم في اصل من التقسيم بالفرق بين المقصود  
 والعلم وبما والتقسيم الغير الفاعل في اللفظ ان ليس كذلك بل التق  
 بالتنبيه نفس الفرق المذكور والف والمذكور لا يعلم بهما وقوله لانه علم  
 هذا من السابق غلة لقوله والظاهر ان المقصود بالتنبيه اه وحاصله ان  
 المقصود بالتنبيه هو الاسم المعلوم من السابق والمعلوم من السابق  
 وهذا اي الفرق المذكور والف والمذكور وفي بعض النسخ لانه  
 علم هذا من السابق وعلم هذا يكون مع الكلام ان المقصود بالتنبيه نفس  
 الفرق المذكور والف والمذكور لان المقصود بالتنبيه ان الفرق المذكور  
 والف والمذكور علم من هذا والظاهر ان الحال كذلك في كل تنبيه مخرج فيه به  
 علم ما سبق كما في التنبيه الرابع والخامس السادس الا انه خفي ذلك

جينين و...  
 ...

...  
 ...

ذلك الفرق اي الفرق بين العلم والمقصر بالوجه الذي ذكره لا مطلق الفرق  
 بينهما لم يتم قوله لما ان تقسيم غيره مفوت لهذا الفرق او تقسيم غيره ليس  
 مفوتا لمطلق الفرق بينهما الا يرى الى ما سبق نقل عن كثير من كتب الاسول  
 من الفرق بينهما وقوله دون من الفرق بين الثلاثة من تامة التعليل  
 حال من هذا الفرق لان المعنى مركب لان حاصل قولنا خص في ذلك الفرق بالفرق  
 انه تعرض لذلك الفرق ولم يتعرض للفرق بين الثلاثة فعلى الاول بقوله لما  
 لان تقسيم غيره مفوت لهذا الفرق وعلى الثاني بقوله دون الفرق بين  
 الثلاثة وقوله حيث لم يذكر اسم الاشارة في التقسيم كلمة حيث تعليلية  
 غلة لقوله دون الفرق بين الثلاثة والمعنى ليس ان تقسيمهم مفوت بالفرق  
 بين الثلاثة فان ذلك الغير لم يذكر اسم الاشارة في تقسيمه وتفاوت الفرق بين  
 الثلاثة في التقسيم فرع ذكر الثلاثة في التقسيم مع عدم الفرق بينهما  
 وقوله يرشدك الى ذلك اي الى ان تقسيم الغير قاصر بسبب عدم ذكر  
 اسم الاشارة في تقسيمه انه ذكر في كثير من كتب الاسول اه وظاهره انه  
 لم يذكر في التقسيم المذكور في تلك الكتب اسم الاشارة وقوله دون عدم  
 حصول الفرق اي دون عدم حصول الفرق بين الثلاثة في التقسيم  
 بالعرض انما قال بالعرض لان البرهانية والكناية من صفات المتخا ولا بالذات  
 وانما يوصف الالفاظ بهما ثانيا وبالعرض على ما حقق في كتب المنطق والعلم و  
 المقصود من المنطق وقوله وقد عرفت معناه اي معنى دون في قول المصنف  
 دون الف المشترك ويتبادر من العبارة ان الف ادراج الى هذا النظم  
 واسل التقسيم برئ عن الف ولا يخفى على من انصف لم يعتد ان المتبادر

واما مطلق الفرق...  
 ...

هذه العبارة...  
 ...







لانه حصلت الدلالة وتم الفهم اي بعد ذكر المتعدي وهذا مبني على ان  
 ذكر المتعدي بشرط مستلزم للشروط والافعال يتم قوله لانه حصلت  
 الدلالة وتم الفهم وقد سبق معنى عدم الاستقلال بالمفهومية  
 حيث في تحقيق معنى الحرف ان المراد بعدم الاستقلال بالمفهومية عدم  
 الاستقلال لذاته وعدم الاستقلال في معنى الفصل ليرد له بل بجزئه  
 والاسماء المتضمنة لمعاني الحروف كالاسماء المتضمنة لمعنى حرف الشرط  
 وغير ذلك كالاسماء المتضمنة لمعنى حرف الاستفهام نحو كم وكيف اين  
 ايان ومنه الا غير ذلك بل هو سلم اشارة الى انه يمكن منع كون الحدث  
 في جميع الافعال مستقلا بل يجوز ان يكون حدثا مركبا من حدث ونسبة  
 كما ذكره فيما سبق من ان الفبض ان يمتد سبلان الماء وايضا يمكن  
 ان يكون بعض الذوات المدلوله للاسماء المذكورة مشتقة على النسبة  
 الغير المستقلة والمركب من المستقل وغير المستقل غير مستقل  
 الا ان يقال اه اشار بقوله لا ان يقال الا ضعف هذا الجواب فان غاية  
 ما علم من التقسيم ان الحرف لفظ يكون معناه في غيره واما ان يكون  
 معناه في غيره ليس الا حرف فلم يعلم من التقسيم حتى يعلم منه ان  
 معنى الاسم والفعل ليس في الغير فيستقل بالمفهومية يؤيد ما ذكرنا  
 قوله ثم ان كون كون اللفظ بحيث يكون معناه في غيره مختصا بالحرف  
 مما لا يستفاد من التقسيم اه ويمكن ان يدعى بان مرار بقوله لا ان يقال  
 كون اللفظ بحيث يكون معناه اه كون اللفظ الموضوع للمشتق هو منع  
 العام والافعال ان يستفاد من التقسيم ان كون اللفظ الموضوع للمشتق

لمشتق بحيث يكون معناه في غيره لا يتحقق الا في الحرف على ما اعترف به في  
 قوله بل المستفاد انه من جملة اه ووجه استفادته من التقسيم ان التعريف  
 يجب ان منعك وانعكاس تعريف الحرف على ما ذكره الشارح فيما  
 سبق يقتضي ان يكون كل ما ليس غير مستقلا بالمفهومية حرفا فيكون  
 اسما او فعلا وفيه ان المستفاد من قوله ثم ان كون كون اللفظ اه  
 رد على قول المفيد بان قول المصنف في الفصل في حيز التبيين وفيه ان ما  
 في حيز ما في حيز الشيء في حيز ذلك الشيء وقوله ثم ان كون كون اللفظ اه رد على  
 قول المفيد الا ان يقال اه وقد عرفت الجواب عنه ولعل الجميع ما ذكرنا في هذا  
 المقام امر بان كل قوله وقوله الاول اني انه بالضمير يرجع الى المشتق قوله  
 الاول خلافه لا ان كان كل من الفصل والمستحق قسم ونقص تعريف احد  
 القسمين بالآخر انما يكون بدخول الافراد الاخر في تعريفه لا بدخول نفس  
 الاخر فيه فالاول ما ذكره المصنف واما بيان الحد المستفاد من هذا  
 التقسيم يجعل ضميره للفعل والحد تعرض في كون قول المصنف فانه انما يبين الحد  
 المستفاد من التقسيم وكذا في كونه لبيان مودى الحد المشترك بين النحويين  
 ضميره فان للفعل والحد ولم يتعرض في كون ذلك القول لبيان عدم الورد  
 لذلك مع انه على ذلك التقدير ايضه الضمير اما للفعل والحد وبيان ان يجب  
 عنه بان مقصوده ان يبين انه على تقدير ان يكون القول المذكور لبيان  
 احد الحدين ضميره يصلح للرجوع الى كل من الفعل والحد كما في كون ذلك القول  
 لبيان عدم الورد فان الضمير اخ ايضا جاز رجوعه الى الفعل ورجوعه الى  
 الحد فيكون قوله يجعل ضميره للفعل والحد متعلقا بالتبيين السابقين اعني

ويمكن ان يقال قول المصنف في الفصل في حيز التبيين وفيه ان ما  
 في حيز ما في حيز الشيء في حيز ذلك الشيء وقوله ثم ان كون كون اللفظ اه رد على  
 قول المفيد الا ان يقال اه وقد عرفت الجواب عنه ولعل الجميع ما ذكرنا في هذا  
 المقام امر بان كل قوله وقوله الاول اني انه بالضمير يرجع الى المشتق قوله  
 الاول خلافه لا ان كان كل من الفصل والمستحق قسم ونقص تعريف احد  
 القسمين بالآخر انما يكون بدخول الافراد الاخر في تعريفه لا بدخول نفس  
 الاخر فيه فالاول ما ذكره المصنف واما بيان الحد المستفاد من هذا



بيان عدم الورد وبيان الحد المستفاد من هذا التقسيم وادعاءه ان  
 مقابلة بيان الحد المستفاد من هذا التقسيم وبيان الحد المشهور وبيان حال  
 ضارب لبيان عدم الورد وادعاءه ان هذا القول من الله على تقدير كونه لاحد  
 البيانات الثلاثة ليس فيه بيان عدم الورد ومع انه لا يمكن خلو ذلك القول  
 عن بيان عدم الورد لان قوله فانه ما دل على تحليل حكم الاحالة ولكن المتبادر  
 لان يعلل به هنا ليس لعدم الورد وايضا نعلم بالضرورة ان كلامنا ان البيانا  
 الثلاثة يستلزم عدم الورد والمذكور وبالعكس مع ان بيان عدم الورد  
 بذلك القول لا يمكن الا ببيان احد الطرفين او ببيان حال ضارب ويمكن ان  
 يتكلف في الجواب عن هذا الالزام بان مراد الفاضل ان مقصود المصنف بهذا  
 القول ما ببيان عدم الورد وان كان ذلك البيان بهذا القول لا يتحقق الا  
 باحد البيانات الثلاثة واما احاد البيانات الثلاثة وان كان لا يتحقق  
 ذلك الا ببيان عدم الورد واما في عنده ذكر زمانها اي يابى عن كون  
 القول المذكور ببيان الحد المستفاد من التقسيم على ما هو الظاهر من قوله  
 اذ لم يستفد ذلك من التقسيم ويمكن ان يجعل ضميره كونه القول المذكور  
 لاحد البيتين المذكورين يابى عن كون القول المذكور لاحد البيتين المذكورين  
 ذكر زمانها اذ لم يستفد ذلك من التقسيم وكون القول المذكور لاحد  
 البيتين المذكورين يقتضيه استغناء النزهة من التقسيم فافهم ويجوز  
 الالزام المذكور في كل من البيتين الاتيين ايضا وان انشبه عطف  
 على فاعل يابى عن ذكر زمانها وقوله اذ المتبادر مما ذكره انه على النسبة  
 اقول حاصل ما ذكره المصنف ايضا ما هو الانسب عنده وحكم كونه النسب

فانه لا يمكن ان يكون هذا القول على تقدير كونه لاحد البيانات الثلاثة  
 لان هذا القول لا يمكن ان يكون على تقدير كونه لاحد البيانات الثلاثة  
 لان هذا القول لا يمكن ان يكون على تقدير كونه لاحد البيانات الثلاثة

انشبه فان حاصل كلامه انك قد عرفت ما مر في التقسيم من الفرق بين الفعل  
 والمشتق ان ضارب بالابرة على حد الفعل فان حد الفعل على علم من التقسيم  
 ما دل على حدثه ولا يرد على ضارب وحاصل ما حكم كونه انشبه هو هذا  
 على ما لا يخفى ويمكن ان يقال ما حكمنا عليه بانه حاصل كلام الفاضل كما انه كلام  
 المصنف حصوله ان كلام الفاضل او غيره واحد لهذا الحكم يكون ما ذكره النسب  
 ولم يحكم بكونه الصواب واما بيان مودى حد النجاة وحاصله يقتضيه  
 هذا الفرق لا يخفى ان الانسب بقوله هنا يقتضيه هذا الفرق ان يقول فيما  
 سبق واما بيان الحد المستفاد من التقسيم يقتضيه هذا الفرق فان  
 الحد المستفاد من التقسيم ليس عين الفرق المذكور بل هو مقتضاه  
 ثم الاظهر بالنظر الى قوله يقتضيه هذا الفرق ان يقول فانه مقتضيه  
 هذا الفرق باعتبار حده المشهوره وقوله او حده المشهور عطف على  
 الفعل نعم بحيث انه ينبغي ان يقول فانه ما دل على حدثه اعتبر النسبة  
 الامور نوع لظهور ما هو سبب عدم الورد وبقائه الفرق اقول بظهور ما  
 ذكره انه لا يظهر سبب عدم الورد وما ذكره المصنف مع انه يظهر منه ايضا  
 فان قوله فانه ما دل على حدثه ونسبة الامور نوع لظهور منه ان النسبة تعتبر  
 من جانب الحدث فان المشتق ما دل على ذات ونسبة حدث اليه الا ان يقال  
 مراده بقوله لظهور ما هو سبب عدم الورد وليكون انشده ظهورا اما هو سبب  
 عدم الورد لان مقتضيه ظاهر السوق رجوع الضارب فان  
 ظاهر السوق على ما يشهد به التأمل الصادق ان لا يصرح المصنف هنا بحد  
 الفعل فلو كان الضمير للفعل او لحد الفعل لكان الحد حراجه كمن يمارى بهذا



ان الاظهر جعل الضمير قريبا من ان الكلام لا يمكن ان يخلو عن الاشارة الى حال الفعل  
فانه لو كان الضمير للفعل او لحده لكان له مصرح به ولو كان الضمير لغيره لكان  
المعنى فان ضار بالمدل على حدث ونسبة الامور ونوع والفعل يدل على ذلك  
فيستنبط منه حد الفعل وقوله الا ان الشايع المتبادر اه محل نظر بل قد  
ان يكون في الكلام لمجرد النفي في امثاله بما اكثر مما هو بلام الاول او لا يدل بمثل قوله  
ما دل وقوع ذلك القول في مثل هذا السوق فالشايع في نفيه لا دل وان لم او  
ما فان مثل هذا السوق يقتضيه ان يقال فان ضار بالمدل على حدث بصيغة  
المضارع دون المتكلمة يؤتى بلم او بلام في نفيه ولهذا راجع جعل ما هو  
صولا على جعلها نافية فيما نال في سره من الموشى حيث كتب على قول  
المصنف فانه ما دل آي الفعل اللفظ الدال على الحدث ونسبة الى الذات  
وزمان تلك النسبة بخلاف المشتق فانه ليس بدال على الحدث المذكور ويجوز ان يكون  
الضمير مشتقا وما نافية اي مشتق غير دال على الحدث المذكور بخلاف الفعل فانه  
دال عليه مع النسبة الى الفاعل هذا كلامه ولا يخفى ان قوله ويجوز ان يكون الضمير  
المشتق بعد قوله اي الفعل اللفظ الدال آيه يدل على كون هذا الاحتمال موجودا  
وما يليق ان يثبت عليه انه قدس سره لم يجعل ضمير فانه واير اير الفعل وحده  
كما جعله الشايع كذلك ولعله قدس سره اختار تخصيص الضمير بالفعل  
لان على تقدير رجوعه الى حد الفعل يقع في قول المصنف فانه اي نوع سحاب فان خبرنا  
ح مجموع ما بعد الضمير وظاهر السوق يقتضيه خلاف ذلك فافهم وانما قدس سره  
قول المصنف فانه ما دل بقوله اي الفعل اللفظ الدال اشارة الى الزمان المدلول  
للفعل الواقع في التعريف غير متغير في التعريف والقوم ترجعوا بذلك وليس

انما يقع ضمير ما في ضمير من ان في ضمير قوله في قوله  
الضمير ما في ضمير من ان في ضمير قوله في قوله  
الضمير ما في ضمير من ان في ضمير قوله في قوله  
الضمير ما في ضمير من ان في ضمير قوله في قوله

وليس في قوله ونسبة الامور متغيرا كمرار آيه دفع لما يتبعه على قول المصنف ونسبة الامور  
ان ذكره كمرار مع ذكر الحدث فان الحدث على ما ذكر في شرح المطالع ما قام بشي  
اي ما نسب الى الشيء بالقيام وذلك الشيء هو الموضوع فيحصل التكرار وحاصل  
الدفع انه انما يلزم التكرار المذكور لو كان مراد المصنف بالحدث في قوله فانه  
ما دل على حدث مفهوم الحدث لكن مراده به ما صدق عليه الحدث في الابلزيم  
من دلالة الفعل على ما يصدق عليه مفهوم الحدث كالضرب مثلا الدال على نسبة  
حتى يلزم التكرار المذكور وقوله وانما لا يلزم من اعتبار الحدث في مفهوم  
الفعل اعتبار النسبة دفع وجواب بتقدير تسليم كون المراد بالحدث في قول  
المصنف مفهوم الحدث وفرضه بعد الجواب يمنع ذلك وحاصله انه لو سلم ان المعتبر  
في مفهوم الفعل مفهوم الحدث وفرض ذلك لا يلزم من اعتبار الحدث في مفهومه  
اعتبار النسبة اه وتوجيه هذا الدفع يمكن بوجهين احدهما وهو الظاهر  
ان بقا مراده ان لا يلزم من اعتبار مفهوم الحدث في الفعل مفهومه  
اعتبار النسبة فيه فان الحدث على ما نقل عن شرح المطالع ما قام بالشئ ومعناه  
ما نسب الى الشيء بالقيام ولا يلزم من اعتبار ما نسب الى الشيء بالنسبة في مفهومه  
الفعل اعتبار النسبة الى الشيء في مفهومه تأمل في ثنائيهما ان يقال مراده انه لا  
يلزم من اعتبار الحدث في مفهومه اعتبار النسبة فيه فان المعتبر في مفهوم  
الفعل مجمل الحدث والنسبة معتبرة في تفصيله عن ما قام بالشئ فان الحدث  
مجمل معرفي وتفصيله معرفه ما قام بالشئ والابلزيم من اعتبار المجمل  
في اعتبار المفصل فيه لا يري ان المعتبر في الماهية الاثانية المعروفة  
بجملته انما مع انه تفصيله عن الحيوان الناطق ليس بمعتبر في الابلزيم



بشيء من جنسها  
بشيء من جنسها  
بشيء من جنسها

وحدنا ليعلم ان مدلول الفعل النسبة بطريق القياس لا بطريق الوقوع  
كتبت الخاتبة فيه ان تلك النكتة انما يتم لو لم يكن الموضوع مشتركا بين المحل  
وما يقابل المحل كما مل هذا الكلام فيه ان القرينة قائمة على عدم ارادة المقابل  
للموضوع اي ان ما نسب اليه الحرف في الفعل من الموضوع انما الفاعل قد لا يكون  
موضوعا مقابلا للمحل كما في الانشائيات فتم النكتة المذكورة لذكر موضوع  
دون الشيء على ان الموضوع باق مع كان لا يكون النسبة الى بطريق الوقوع  
والظاهر من سوق الشرح ان ذكر الموضوع للاعتناء بالنسبة بطريق الوقوع  
لقد تم كثير من التنبيرات الآتية كالنسبة السابعة والثامنة والتاسعة  
سبح والاشارة فان كلامها تعاقب بالاهم على ما يظهر كونه الرجوع اليها  
ويكن ان يقال ان التنبيرات المذكورة وان كان لها تعاقب بمعنى الحرف واخواته  
لكن ليس في شيء من تلك التنبيرات تحقيق في معناها ولهذا الامر بالتأمل  
اي تبين ومنه يعلم ان الظان المراد اي تبين منه ومنه يعلم وقوله  
لمنع الفصل بقوله السادس او اكثر اي لمنع الفصل بقوله السادس  
على تقدير عطفه على قوله قد عرفت من الفرق اه او لمنع الفصل باكثر من  
قوله السادس على تقدير عطفه على ما يات في ما سبق لعدم مقام الوصل  
بل المقام للفصل كمال الاتصال بين جملة السادس وهذا وبين جملة قوله  
يعلم لكون الثانية بياننا للمشار اليه بهذا في قوله السادس هذا  
بشأنه لبيان فرغ على قوله معطوف على محذوف اي جعل عطف دليل آه  
ولا يخفى ان هذا انما يتم في اللوامم المذكور لو كان مراد اللوامم بما بعد قوله  
السادس ما هو اعم من المذكور بعده والمتعدي بعده لكن الظان مراده به

بشيء من جنسها  
بشيء من جنسها  
بشيء من جنسها

به المذكور بعد بقرينة قوله واللام في العطف وذلك لا ينافي تجويز كون المعطوف  
عليه المقدر خبرا له فافهم لانه الذي بين اي في التقسيم والظاهر ان النعيم  
في انه راجع الى القسم ويحتمل ان يرجع الى الفرق المذكور وقوله لا مطلق اسم  
الجنس كحتمل العطف على التعميم في لانه اي لان المبين فيه اسم الجنس  
ويحتمل العطف على التعميم لا بين مطلق اسم الجنس وعلم الجنس وقوله وقد  
بين على الاول معناه انه بين فيما سبق ان المبين في تقسيمه قسم من اسم  
الجنس لا مطلق اسم الجنس حيث قال هناك اسم الجنس في قوله صاحب  
المفصل باعني على ذلك وكما ذكرنا في الشرح ولا يخفى ان ما ذكره المصنف في التقسيم  
قسم منه وعلى ما معناه انه بين فيما سبق ان الفرق المستفاد من التقسيم  
فرق بين قسم من اسم الجنس وعلم الجنس حيث قال هناك والقول بان الفرق  
قسم من اسم الجنس لا مطلق اسم الجنس لا ينافي مع العبارة وينافي ما  
سبقت انه علم من هذا التقسيم الفرق بين اسم الجنس وعلم الجنس فان  
قسمه لا ينفص في الفرق بينهما هذا وقد علم منه ان ما ذكره المصنف من اسم  
الجنس في التقسيم انما ينفص في الفرق بين قسم منه وعلم الجنس  
ولا يتجس على شيء اه دفع لان يقال المستفاد من السابق ليس منقوصا  
على الفرق بين اسم الجنس وعلم الجنس بل يستفاد الفرق بين علم الجنس بين  
المصدر ايضا كسبحان وتسميح فان سبحان علم الجنس التسميح مع ان المص  
لم يبين على هذا الفرق وحاصل الفرق انما لا يدعي ان الفرق المستفاد من  
السابق منقوص على الفرق الذي ذكره المصنف هنا بل نحن قائلون بانه  
يستفاد من السابق الفرق بين علم الجنس والمصدر ايضا لان المص

بشيء من جنسها  
بشيء من جنسها  
بشيء من جنسها



ينبغي عليه كتنافس السامع له من أكثر العلة فان السامع للفوق المذكور في المتن  
 اعتبار التعيين في علم الجنس وناسم الجنس تلك العلة متحققة في علم الجنس والمصدر  
 والمعنى علم الفرق بين افراد اسم الجنس وعلم الجنس اي افراد علم الجنس  
 والمعنى ان علم الفرق بين افراد هذين المفهومين كالفرق بين اسم من افراد  
 اسم الجنس وبين اسما من افراد علم الجنس وقوله فان الحكم بان علم الجنس مع  
 قوله وعلم اي من التقسيم ان اسما وامثاله من المصدر وغيره وضع لغير  
 معين وضع لما يمكن ان يقال كيف علم من التقسيم الفرق بين اسم الجنس وعلم الجنس  
 مع ان حال علم الجنس لم يعلم من التقسيم وحال الدفع ان الحكم بان علم الجنس  
 وضع لمعين بوجهه فشره فكان معلوم من التقسيم وكون اسم الجنس موضوعا  
 لغير معين معلوم من التقسيم بل نقول لاحاجة في معرفة الفرق المذكور بالاجل  
 حال علم الجنس في حكم المعلوم من التقسيم بل العلم بحال اسم الجنس من التقسيم  
 مع اشتراكه في حال علم الجنس على خلافه كيف في حصول الفرق المذكور من التقسيم  
 فما قيل ان التعيين آه لا يخفى ان ما قيل يظهر مما افيد فان فيما افيد  
 ينبغي اشراط التعيين في الوضع وذلك خلاف الظاهر بل الظاهر وضع لمعين والتعيين  
 داخل فيه وامثاله من المصدر وغيره اشارة الى انه كما علم من التقسيم  
 الفرق المذكور علم منه الفرق بين المصدر وعلم الجنس كذا بين المشتق وعلم  
 الجنس هذا وقد ظهر منه ان الاظهر ان يقول فيما سبق غاية ان علم الفرق  
 بين المصدر وبينه ايضا وكذا بين المشتق وبينه وان يقول فيما بعد  
 من حيث جعل مدلوله مجرد الذات والحادث او الذات والحادث وفي بعض  
 النسخ يدل قوله والحادث والحادث بالواو على ان نسخة مجرد الذات اشارة

من حيث جعل مدلوله مجرد الذات والحادث او الذات والحادث وفي بعض النسخ يدل قوله والحادث والحادث بالواو على ان نسخة مجرد الذات اشارة

من حيث جعل مدلوله مجرد الذات والحادث او الذات والحادث وفي بعض النسخ يدل قوله والحادث والحادث بالواو على ان نسخة مجرد الذات اشارة

اشارة الاسم للجنس ويجوز لثابت اشارة للمصدر وعلى النسخة الثانية الكلام  
 على سبيل التوزيع على اسم الجنس والمصدر كما يفيد ما سمعت  
 في حل قوله وللمعين متعلق بالمنفلا بالنفي واراو بما افيد ما ذكره بقوله  
 كما ان ما افيدانه خارج عن المدلول واعتبره لا بد له من دليل ووجه افادة  
 ما سمعت لما ذكره انه علم كما سمعت ان التعيين معتبر مع مدلول علم  
 الجنس في استفادته ان عدم التعيين معتبر في مدلوله قاله عن التبيين  
 فافهم وقوله بل المعنى غير معتبر مع التعيين الظاهر معطوف على استفادته من  
 قوله لا بمعنى انه جعل عدم التعيين معتبرا معه فانه استفادته من ان التبيين  
 ليس موضوعا للمعنى اعتبر عدم التعيين فقال بل المعنى غير معتبر مع التعيين و  
 الاظهر ان يقول بل المعنى انه غير معتبر مع التعيين لكونه معطوفا على صريح ما سبق  
 او الى انه مع غير مستقل لعل هذا التوجيه يظهر من السابق بل كما وان  
 يكون التوجيه السابق موجبا لتخصيص الحاصل فافهم اشارة الى ان الا  
 مناقضة وخيلة في تعريف ذلك الجنس لا خيلة في الشيء ما ليس من ذلك تعريف لكن  
 يجعل منه لعله يعني ان الانساق ليست لتعريف الجنس بحسب الوضع واما  
 العهد الخارجي وهي في الجنس في تعريف الجنس ملحقه بالاسم يعني ان الاسم  
 في تعريف الجنس الاسم والانساق في ذلك التعريف ملحقه بالاسم على ما تقرر في موضع  
 كتب الحاشية في القول مبني على ما اوهم بعض عبارات وقع في بعض  
 كتب النحو والافا لتحقيق ان الاصل في التعريف باي اداة كانت العهد  
 وتعريف الجنس خلاف الاصل في التحقيق ان المراد بالاسم ما يتم وذكره على سبيل  
 التمثيل انتهى وقد عرفت ان الموصول يدل على معنى مستقل عرفت ذلك من

من حيث جعل مدلوله مجرد الذات والحادث او الذات والحادث وفي بعض النسخ يدل قوله والحادث والحادث بالواو على ان نسخة مجرد الذات اشارة



قول المصنف في التفسير لا بعد قوله والاول مدلوله اما معنى في غيره بتعيين بانضمام  
 ذلك الغير اذا المراد يكون المعنى في غيره عدم استقلال ذلك المعنى بالمفهومية  
 فقوله بعد ذلك ولا يمتنع ان مستقل بالمفهومية وذلك ظاهر اوله  
 يؤيد هذا قوله متعلق بما قبله او لا يخفى ان مراده بما قبله لفظ مبهم ولا يخفى  
 ان العمل في رتبة ارادة المعنى اللغوي اذ المبهم بالمعنى الاصطلاحي العمل الا  
 يتكلف لا يخفى على من لا يتكلف وتوضيح ان الصلة اي مضمونها معنى  
 في الموصول اه متعلق بكما السخطين على ما لا يخفى وقوله اذ الصلة انما  
 يتم بربطها بالموصول اي الصلة من حيث انها صلة والمراد بتامها ان يكون  
 لها معنى محقق وقوله ولهذا المعنى اشترط العايد اي لاجل ان تمامها انما يكون  
 بربطها بالصلة اشترط العايد من الصلة الا الموصول بربطها بالموصول  
 بسبب العايد فيتم وقوله وتعلق ذلك الربط بتوقف على استقلال الموصول  
 وذلك لان الربط نسبة بين المربوط به فتعلقه بتوقف على استقلال كل  
 منهما وقوله والادراك اي وان لم يكن كما ذكرنا بل يتوقف تعلقها على استقلال الموصول  
 من حيث انه متعين لزم الدور فان تعلق الموصول من حيث انه متعين يتوقف  
 على استقلال الصلة فقد ظهر لادراج المعنى لفظ المبهم في كلامه حيث قال والموصول  
 مبهم فائدة جلية وهي دفع الدور بين الموصول والصلة باعتبار توقف  
 تعلق كل منهما على الاخر فان تعلق الموصول من حيث الابعاد موقوف عليه  
 لتعلق الصلة ومن حيث التعيين موقوف على استقلالها وعدم التنبيه  
 لتوقف الصلة على الموصول يعني ان منشأ العمل المذكور ضعيف النظر وعدم  
 التنبيه لتوقف الصلة على الموصول حتى يفكر كون الصلة في الموصول توقفها

هذا المعنى هو الذي مر عليه في التفسير

والمربوط

بتوقفها على تمامها بربطها به كما في قوله بذلك بل فسر ذلك بظرفية لانتقائه  
 بضمزة الاستفهام فان معناها الذي هو الاستفهام قائم بالمستكلم دون المتعلق  
 المذكور فان قبول الاعتراض هو من الاقبال على هذا الاعتراض متعلق  
 بالاعتراض عن الاعتراض بملاحظة التحذير من قولك وايك بذلك الاعتراض  
 والاصل انه علة للتحذير عن الاعتراض وكيف لا يكون الاعتراض  
 بضمزة الاستفهام مندفعاً ومعنى الموصول يتعين بشئ قام بمعنى الموصول  
 لعله اراد بقيام ذلك الشئ بمعنى الموصول توقفه على تعلق معنى الموصول  
 لئلا ينافي في ظاهر التحذير بقوله وايك ان يقول ويتعين بما هو معنى فيه على  
 انه يتعين بمعنى حاصل في معنى الموصول فافهم اي كل فعل وكل  
 في فسر بذلك لئلا يتوهم ان الحكم بالاشتراك المذكور على مفهومها او على  
 افرادها في الجملة بل على كل فرد من افراد كل منهما مع كل فرد من افراد الاخر  
 اي كل فرد من افراد الفعل يشترك مع كل فرد من افراد للاف في الدلالة المذكورة  
 وبالعكس فعلى هذا ان الاظهر ان يقول اي كل فعل يشترك مع كل فرد في الدلالة  
 المذكورة وبالعكس الا انه اختار ما ذكره رومالاختصار حتى يقع ان  
 يكون مشتركاً في الجملة اي حتى يقع ان يكلم يكون مشتركاً فيه كما هو ظاهر عبارة  
 المصنف فلما يلزم اتخاذ الغاية ودينها على ما هو المتبادر بظهور كفاية  
 قوله على ما هو المتبادر في البحث الثالث ووجهه بخلافه اي وجهه كون  
 المراد بالغير غير هذا المعنى لا الغير المذكور في قوله معناه ثانياً للغير ويحتمل على بعد  
 ان يقال اي وجه استفادة الغير المذكور من الاعادة معرفاً غير خفي وهو ما ظهر  
 بينهم من ان اعادة الشئ معرفة تدل على ان المراد به الاول والمراد تحليل

هذا المعنى هو الذي مر عليه في التفسير  
 ان التوقف على تمامها بربطها به كما في قوله بذلك بل فسر ذلك بظرفية لانتقائه  
 بضمزة الاستفهام فان معناها الذي هو الاستفهام قائم بالمستكلم دون المتعلق  
 المذكور فان قبول الاعتراض هو من الاقبال على هذا الاعتراض متعلق  
 بالاعتراض عن الاعتراض بملاحظة التحذير من قولك وايك بذلك الاعتراض  
 والاصل انه علة للتحذير عن الاعتراض وكيف لا يكون الاعتراض  
 بضمزة الاستفهام مندفعاً ومعنى الموصول يتعين بشئ قام بمعنى الموصول  
 لعله اراد بقيام ذلك الشئ بمعنى الموصول توقفه على تعلق معنى الموصول  
 لئلا ينافي في ظاهر التحذير بقوله وايك ان يقول ويتعين بما هو معنى فيه على  
 انه يتعين بمعنى حاصل في معنى الموصول فافهم اي كل فعل وكل  
 في فسر بذلك لئلا يتوهم ان الحكم بالاشتراك المذكور على مفهومها او على  
 افرادها في الجملة بل على كل فرد من افراد كل منهما مع كل فرد من افراد الاخر  
 اي كل فرد من افراد الفعل يشترك مع كل فرد من افراد للاف في الدلالة المذكورة  
 وبالعكس فعلى هذا ان الاظهر ان يقول اي كل فعل يشترك مع كل فرد في الدلالة  
 المذكورة وبالعكس الا انه اختار ما ذكره رومالاختصار حتى يقع ان  
 يكون مشتركاً في الجملة اي حتى يقع ان يكلم يكون مشتركاً فيه كما هو ظاهر عبارة  
 المصنف فلما يلزم اتخاذ الغاية ودينها على ما هو المتبادر بظهور كفاية  
 قوله على ما هو المتبادر في البحث الثالث ووجهه بخلافه اي وجهه كون  
 المراد بالغير غير هذا المعنى لا الغير المذكور في قوله معناه ثانياً للغير ويحتمل على بعد  
 ان يقال اي وجه استفادة الغير المذكور من الاعادة معرفاً غير خفي وهو ما ظهر  
 بينهم من ان اعادة الشئ معرفة تدل على ان المراد به الاول والمراد تحليل



الشئ لا نفى لتعليل اه اى المراد تعليل ثبوت ثبات الغير له بالجهة المذكورة اعني  
 الثبوت للغير لا نفى لتعليل ثبات الغير له بالجهة المذكورة وحاصل المعنى انه لا نفى  
 لاجل هذه الجهة اثبات الغير له لانه انتفى الاثبات لاجل هذه الجهة فان هذا المعنى  
 لا ينافى الاثبات لاجل جهة اخرى مع ان اصل اثبات الغير له ممتنع والتكلف  
 الكثير ههنا ان يقال المعنى انه لا يثبت من هذه الجهة للغير وان كان يجوز ان يثبت  
 له الغير من جهة اخرى وهى جهة ملاحظة لا باعتبار كونه ثابتا للغير وآلة التعرف  
 حال بل باعتبار ملاحظة بالاستقلال على ما قرره جوابه واثار اية الشارح في  
 التقسيم في تحقيق معنى ظرف كما قال النجاة ان كون اللفظ اه لا يخفى ان ظاهره  
 يوجب ان يكون المفعول والمفعول عليه في قول المصنف واحدا فالظاهر ان يقال ان كون  
 اللفظ مخبرا عنه انما يثبت من كون معناه مما اثبت له شئ الا ان يتكلف اه  
 اقول ههنا جواب من غير تكلف وهو ان كلامنا في ثبوت ثبات الغير للمعنى الذى دل  
 عليه الفعل والظرف باعتبار كونه ثابتا للغير وذلك اسم الفاعل هو نسبة الحدث  
 الى الذات وهو ليس بحكوم عليه وثبت له بل المثبت له مجموع معنى اسم الفاعل على  
 ما لا يخفى الا ان يحمل قول لا يثبت للغير على خلاف المتبادر مما يشير اليه الشارح في البحث  
 الثالث على ان لنا لا يخفى ان المتبادر انه علاوه وذلك يقتضيه ان يكون  
 الجواب بعلاوة على تقدير تسليم ان معنى الثبوت للغير هو الظاهر من هذه العبارة  
 عدم الاستقلال والثبوت للغير بذلك المعنى لا يجرى في المعنى لظرف مطلقا وكذا في  
 المعنى المطابق للفعل والمعنى التضمنى له الذى هو النسبة وان كان يجرى في الحدث  
 فكيف يتم قوله والمعنى الفعل والظرف ليس لهما مقام مجرد عن الثبوت للغير  
 بل ليس للمعنى للثبوت للغير بذلك المعنى ولا للمعنى المطابق للفعل التضمنى له الذى

هذا هو وجه الجواب عن قوله لا يثبت للغير

له الذى هو النسبة وثالثها هذا البحث منع التفرع فامتنع الخبر عنهما على  
 ما قبله ولا يخفى ان كلاما من البحث الاول والثاني منع لقول المصنف ومن هذه  
 الجهة لا يثبت له الغير اى منع لعلية الجهة المذكورة لعدم اثبات الغير له فلا يظهر  
 لجعلها بحثين وجه الا ان يقال لما كل من البحثين متعاضدا بسند اخر  
 جعلهما بحثين والحدث والزمان لان اعتبار كون الشئ اه حاصلا به  
 لا يمكن الا ثبات شئ من الحدث والزمان لان اعتبار كون كل منهما ثابتا  
 للغير مقصود بالا فائدة بالفعل ويمنع في هذه الحالة اثبات شئ لهما اما اعتبار  
 كون الحدث ثابتا للغير في الفعل فانه يعتبر كونه ثابتا للفاعل المعين و  
 اما اعتبار كون الزمان ثابتا للغير فاعلم باعتبار ان الحدث ثابت للفاعل  
 في الزمان فكما ان الزمان ثابت للفاعل فالاولى الظاهر ان يقولوا الاول  
 اذ لا يظهر وجه التفرع وثالثها هذا البحث ثالث منع لقول المصنف  
 فامتنع الخبر عنهما وجه جعلهما بحثين يعلم مما مر فتذكر واراها بالدريل في قوله  
 ان الدليل لا يثبت الامتناع الحكم على مدلولها كونه ثابتا للغير ووجه  
 ترك تقييد الحكم اى تقييد المعنى الحكم بامتناع الخبر عنهما بعقد مستعملين في معنيهما  
 بظهور ان جميع الالفاظ اه اى جميع الالفاظ من حيث وانها مع قطع  
 النظر عن الامور الخارجية فلما يرد على قوله بل مستعملة كانت او مهملة  
 ان الفعل والظرف حين استعمالهما في معانيهما لا يقع الحكم عليهما واما الثاني  
 فلانه بعد تسليم ان هذه الالفاظ اه اشار بقوله بعبارة ان البواب الثاني  
 عن البحث الخامس ليس على قانون المناظرة اذ البحث المذكور منع فكيف يجازى  
 عنه بطريق المنع كما فعله المجيب في قوله لا يمنع ذلك ان يشهدا الحكم على الفعل والظرف



بامتناع الخبر عنها اي لا يمنع عدم اتصاف هذه الالفاظ بالفعلية والحرفية  
حين عدم استحقاقها في المعادة الحقيقية او المجازية ان يشتمل تلك الالفاظ  
الحكم على الفصل الرفيع بامتناع الخبر عنها وقوله لان عنوان الحكم اه اراد بعنوان  
الحكم عنوان الموضوع اما بان يكون المراد بالحكم المحكوم عليه اي عنوان المحكوم عليه  
او بان يكون اضافته العنوان الى الحكم لادنى ملائمة اي عنوانه يكون الحكم عليه  
اتفاقا كما في الطبيعية او يكون الحكم عليه حقيقة عند المحققين كما ذكره  
بعض المحققين في شرح الترمذيين كما في المحصورة والمهملات او صورة  
كما هو مشهور فيهما اي في المحصورة والمهملات فان المشهور ان الحكم فيهما  
حقيقة على الافراد وان كان صورة على العنوان وحاصل كلامه ان  
عنوان الموضوع لا يجب ان يكون افراده متصفة حين الحكم عليه ولا حين ثبوت  
الحكم اي المحكوم به بل فالمراد بالثبوت ثبوت الحكم المحكوم به على ما هو احد  
استعمالاته مثلا اذا حكمنا بان كل كاتب متحرك الاصابع لا يلزم ان يكون تلك  
الافراد التي حكمنا عليها متحركة الاصابع متصفة بعنوان الكتابة لا حين حكمنا  
هذا ولا حين ثبوت تحريك الاصابع طاعا على ما هو مذهبنا رابن في القضية  
وتحقيق مذهب الشيخ وان كان ظاهر مذهبهم خلاف ذلك على ما بين في الكتب  
الميزانية وقوله الا ان يعتبر عرفية مستقيمة من قوله ان عنوان الحكم يجب  
يعني الا ان يعتبر القضية عرفية فيجب اتصاف الافراد بالعنوان حين ثبوت  
الحكم لان العرفية هي التي حكم فيها بدوام ثبوت المحكوم للموضوع مادام وصف  
الموضوع كقولنا كل كاتب متحرك الاصابع وايضا مادام كاتبا فلما جزم  
ثبوت دوام تحريك الاصابع يكون في وقت اتصاف الموضوع بالكتابة واما

واما حين الحكم فلما يجب ذلك لان قولنا مادام كاتبا ليس قيد الحكم بل هو  
قيد لثبوت المحمول اولدوام ثبوت المحمول فانهم فعلم ان الاستثناء في قوله  
الا ان يعتبر عرفية انما هو باعتبار قوله ولا حين ثبوت الحكم فمنه ان قيد  
آخر يحتمل ان يجعل هذا في رتبة الاعتبار العرفية اي التقيد بالعرفية واعتبارها  
تقييد آخر غير التقييد في الجواب الاول اي تقييد الفعل والرفق يكون مستعملين  
في معنيين ما وحاصل التقييد انه امتنع متصفين بعنوان الفعل  
والرفق وهذا معنى العرفية ويحتمل ان يجعل اثره في اتصافه كما بالفعلية و  
الحرفية وان كان حاصل الاحتمالين واحدا ويحتمل ان يكون المراد بهذا التقييد  
التقييد بان لا يكون المراد بهما النفسان ثم ان كون هذا التقييد آخر غير تقييد  
في الجواب الاول انما يتم لو كان المراد بالمعنى في التقييد الاول حيث قال مستعملين  
في معنيين هما الموضوع له اما لو كان المراد به الاعم من المعنى الموضوع له والمعنى  
المجازي ففي مغابرة هذا التقييد للتقييد الاول بحيث ان حاصل هذا التقييد  
بأي احتمال من الاحتمالات الثلاثة المذكورة آنفا يرجع الى كونهما مستعملين في  
معنيين الاعم من الحقيقة والمجازي فانهم وقوله الا ان يقال الاولوية ظاهرة  
لعل وجه الاولوية انه حمل المعنى في التقييد الاول على المعنى الموضوع له ولا يخفى ان  
التقييد بالاعم اول من التقييد بالموضوع له لانه حين التقييد بالموضوع  
له يوزن الكلام انه لا يمنع الخبر عنها بان استعملها في المعنى المجازي  
وكيف لا متعلق بخبر الكلام السابق او لا يخفى انه فهم من قوله والمراد بامتناع  
الخبر عن الافعال والحروف امتناع الخبر عنها من حيث انهما افعال وحروف  
ان للافعال والحروف جنسيات متعددة فعلا وكيف يجوز ان يكون لها جنس

وقد ينبغي ان يكون في ذلك خلاف في دفعه فانهم  
والا ان يعتبر عرفية انما هو باعتبار قوله ولا حين ثبوت الحكم  
فمنه ان قيد آخر يحتمل ان يجعل هذا في رتبة الاعتبار العرفية  
اي التقيد بالعرفية واعتبارها تقييد آخر غير التقييد في الجواب  
الاول اي تقييد الفعل والرفق يكون مستعملين في معنيين ما  
وحاصل التقييد انه امتنع متصفين بعنوان الفعل والرفق وهذا  
معنى العرفية ويحتمل ان يجعل اثره في اتصافه كما بالفعلية و  
الحرفية وان كان حاصل الاحتمالين واحدا ويحتمل ان يكون المراد  
بهذا التقييد التقييد بان لا يكون المراد بهما النفسان ثم ان كون  
هذا التقييد آخر غير تقييد في الجواب الاول انما يتم لو كان  
المراد بالمعنى في التقييد الاول حيث قال مستعملين في معنيين  
هما الموضوع له اما لو كان المراد به الاعم من المعنى الموضوع له  
والمعنى المجازي ففي مغابرة هذا التقييد للتقييد الاول بحيث ان  
حاصل هذا التقييد بأي احتمال من الاحتمالات الثلاثة المذكورة  
آنفا يرجع الى كونهما مستعملين في معنيين الاعم من الحقيقة  
والمجازي فانهم وقوله الا ان يقال الاولوية ظاهرة لعل وجه  
الاولوية انه حمل المعنى في التقييد الاول على المعنى الموضوع له  
ولا يخفى ان التقييد بالاعم اول من التقييد بالموضوع له لانه  
حين التقييد بالموضوع له يوزن الكلام انه لا يمنع الخبر عنها  
بان استعملها في المعنى المجازي وكيف لا متعلق بخبر الكلام  
السابق او لا يخفى انه فهم من قوله والمراد بامتناع الخبر عن  
الافعال والحروف امتناع الخبر عنها من حيث انهما افعال وحروف  
ان للافعال والحروف جنسيات متعددة فعلا وكيف يجوز ان يكون  
لها جنس



متعددة وكثير من الالفاظ افعال واسماء وحروف واسماء بالجناسات  
 المتعددة اما اللفظ الذي هو فعل واسم فكللفظ يريد حيث جاء فعلا  
 مضارعا وعاما واما اللفظ الذي هو حرف واسم فكللفظ ما فانه جاء  
 حرف نفى وجاء اسما متصفا بمعنى الاستفهام او لمعنى الشرط وقوله واختاره  
 العلامة الشاذي الاظهر بالنظر الى المعنى ان يجعل الضمير اختاره الاكون افعال  
 والحروف باعتبار انفسها اعلاما وبالنظر الى اللفظ وقرب المرجع ان يجعل  
 الاكون كثيرا من الالفاظ افعالا واسماء وحروفا واسماء ورد سيد المحققين  
 اعتبار الوضع الغنى اه رد لقوله فلما احتيج الى التفتيش عن احوالها  
 او عدم مساعدة العقل قد بلغ بما ذكرنا مبلغا لا يمكن النكارة اراد  
 بما ذكرنا ما ذكره بقوله والتحقيق الى قوله وما ذكر بناء على حقيقة قدس سره  
 اراد بتحقيق ما ذكره بقوله والتحقيق ان اراده لان ذلك التحقيق منقول  
 عنه قدس سره ومن تمتته رده المذكور بقوله ورد سيد المحققين وثانيهما  
 تحقيق انه خبر به دون الحرف اي تحقيق ان الفعل الاصطلاحي خبر به دون الحرف  
 وليس الضمير في انه راجعا الى الحدث المعبر عنه مفهوم الفعل الاصطلاحي وبظاهر لك  
 وجه ذلك وحيث كان اه اي حين ارادة المعنى اللغوي من اللفظ الفعل  
 يحتاج الى ضرب من التكلف في الضمير لراجع اليه في قوله في خبر به بان يعتبر الاختلاف  
 بان اللفظ متبادر عن المعنى اللغوي ويجعل الضمير لراجع اليه بالمعنى الاصطلاحي  
 وانما يحتاج الى هذا التكلف لان المقابل للحرف هو الفعل الاصطلاحي فلما جعل  
 مقابلا للحرف في قوله في خبر به دون الحرف حمل على المعنى الاصطلاحي ولعل المصداق لما حكم  
 في التنبيه السابق بامتناع الخبر عنهما واشتركا في ذلك يمكن ان يتوهم اشتركا

اشتركا في امتناع الخبر عما ايضا قال ذلك التوهم في هذا التنبيه بقوله  
 في خبر به دون الحرف ويمكن ان يكون وجه التكلف جعل الضمير في قوله في خبر به  
 للفعل اللغوي ويكون جعله مقابلا للحرف بقوله دون الحرف باعتبار ان يكون  
 الفعل الاصطلاحي المقابل للحرف خبرا به انما هو باعتبار وجه ويبين انه  
 كلام مضارع التفصيل على صبغة بناء الفاعل وقوله انه كل في فاعله  
 قوله انه على وجه اعتبار في مفهومه قد يتحقق في ذوات متعددة يدل على  
 قوله في جاز نسبة الخاص منها في دلالة قوله في جاز نسبة الخاص منها على ان  
 المراد بالتحقق القيام لا الصدق بحث لا يخفى على ان في قوله في جاز نسبة  
 الخاص منها على ما قبله ايضا بحث بل يتوهم انه لم يتحقق في ذوات متعددة لم  
 يجر نسبة الخاص اذ من الافعال لا يتحقق الا في ذوات واحدة  
 مثل الوجوب بالاتفاق ومثل المثلث على المذهب الحق وقوله وفيه نظر نظر عند  
 وجه النظر ان الحكم لا يصح استعماله في اثبات الحكم الكلي فينبغي ان يؤخذ  
 كليا بان يراد بالتحقق جوازه انتهى اراد بالحكم الجزئي الحكم في قوله قد يتحقق  
 في ذوات متعددة بناء على ان قد الجزئية والتعليل اراد بالحكم الكلي الحكم في قوله  
 الفعل مدلوله كليا اراد باستعمال الحكم الجزئي في الحكم الكلي الاستدلال به عليه على ما  
 اشار اليه بقوله ويبين انه كليا وقوله فينبغي ان يؤخذ كليا اي فينبغي ان  
 يؤخذ الحكم المستدل به كليا حتى يقع الاستدلال به وقوله بان يراد بالتحقق  
 جوازه اي جواز التحقق في ذوات متعددة بالنظر الى مجرد مفهوم الحدث  
 وملاحظة ذلك المفهوم مع قطع النظر عن الامور الخارجية عنه كما في الوجوب  
 والخلق فان النظر الى مجرد مفهومهما لا يمنع التحقق في ذوات متعددة وان كانا

وما سبكه في دفع هذا المنع  
 لا يتم على سبيل كون  
 بعد ارادته لا يصح استعماله بطريق  
 القياس في اثبات الحكم الكلي والافعال  
 استعماله بطريق الاستفهام او في ما بين  
 في الاستدلال الجزئية وبذلك على ما ذكرنا من  
 الارادة ان استعماله في خبر به بطريق  
 القياس دون الاستفهام



الالال الخارجية يمنع من ذلك فيه بحث لان الكلام على تقدير كون كلمة قد  
 للجزئية ومع ذلك لا يفيد حمل التحقيق على جواز دفع النظر المذكور الا ان  
 يقال مراده بقوله بان يؤخذ كليا ان لا يجعل كلمة قد على الجزئية بل على التحقيق  
 كما في التوجيه الثالثة المشار اليه بقوله او ان لا يحمل التحقيق التحقيق في يتم ما ذكره  
 وليس المقصود ببيان انه يصح نسبة الاشياء لا يخفى ان هذا داخل  
 في غير التقرير المذكور مع انه لم يقرر ذلك فيما سبق بل لم يقرر الا ان نسبة  
 الاخاص ليس لا اعتبار حدث خاص في الا ان يتكلف ويقال تقرير ان المعنى  
 هذا يستلزم تقرير ان ليس المقصود ذلك ومع ذلك التكلف ايضا لا يتم  
 التقرير المذكور في المتن فافهم ثم ان ما ذكره المفسر من ان معنى اللفظ تحقيق  
 في امور لا ينفع فيما هو بصدده لانه ان اراد بتلك الامور طر في النسبة  
 التي هي معنى الحرف فتلك الامور بمنزلة امر واحدة لقيام معنى الحرف الذي هو  
 معنى شخص بها معا وان اراد بها امور لا يتحقق معنى اللفظ في كل منها على  
 حدة فذلك ممنوع كيف ومعنى اللفظ شخص الشخص الواحد لا يقوم  
 بحال متعددة واما قوله ويتحقق فيه امور فهو مسلم اذ لا مانع من تحقق  
 امور في شخص واحد الا انه لا دخل له فيما هو بصدده ووجه تقرير  
 قوله اه حاصله انه مفعول على كونه كليا لان الكلية يستلزم الاستقلال  
 الموقوف عليه احدى الاخبار به وفيه بحث اذ لم يحدد تقرير امرين متعاليين  
 على ما قبله بدون العطف فالظاهر ان يقال ويجزبه بالعطف وتوزيع  
 المعطوف والمعطوف عليه على المفعول عليه بان يقع الاول على التحقيق  
 في ذوات متعددة والكتا على الكلية ووجه تقرير دون اللفظ اه لا يخفى

لا يخفى انه على هذا يكون قوله اذ تحصل مفهومه اه كالمستدرك اذ حاصل ذلك  
 القول وحاصل عيم الاستقلال واحد فالوجه بالنظر الى هذا ان يجعل  
 قوله دون اللفظ متعلق بمجموع ما قبله من قوله الفعل مدلوله كليا في قوله دون اللفظ  
 وحاصل ان اللفظ بخلاف الفعل في ذلك المجموع اذ تحصل مفهومه اه وقوله بما  
 يحصل له وينتبه له من الحصول والثبوت لامن التحصيل والاثبات  
 للثابتات في قوله فلما يعقل اثباته لغيره والمراد من الحصول له والثبوت له  
 توقف اعطيه عليه ولكن ان يجعل ان التحصيل والاثبات بان يجعل قوله للمعنى  
 لاجله لاصلة للتحصيل والاثبات اي بما يحصل وينتبه معنى اللفظ لاجله و  
 جعله مارة له فتقوله بما يحصل له ببيان للواقع لا مدخل له في التعليل بمراد  
 انه كيف في التعليل ان يقول اذ تحصل بالغير من غير حاجة الى وصف ذلك  
 الغير يحصل معنى اللفظ وثبوت له بل ذلك الحصول والثبوت ببيان للواقع  
 وفي هذا الدليل بعض المباحث البقية التي مثل المباحث البقية وكتابتها  
 لمحال انفسه اذ تلك المباحث من جهة كون الشيء مثبت له والواردية ههنا من  
 جهة كونه مثبتا ثم لا يخفى جميع المباحث جارية منها غير البحث الرابع فتنبه  
 فاحتجنا الى لطائف كثيرة في كلامه لدفع الاشكالات عنه على ما عرفت فكم بين  
 وما في قوله ما هو مشهور نافية الى ليس هو الوجه المشهور بان معنى الفعل  
 كليا لا يتعين ثبوت ما يفيد لاهم هو ثابت له ما في ما يفيد عبارة عن المعنى  
 والتميز مستتر في يفيد راجع الى الفعل والمنصوب عائد الى ما فعل ان ما  
 عبارة عن معنى الفعل فالظاهر ان يقول يتعين ثبوت لاهم هو ثابت له وحمل  
 منصوب يفيد راجعا الى معنى الفعل اي لا يتعين ثبوت ما يفيد معنى الفعل ما هو



ثابت له بوجوب الكفاية بالتغاير الاعتباري بين المفيد والمفاد وحي  
لا يجعل هذا التنبيه لبيان امرين بل مجرد انه هذا انما يتم لو كان كونه لشيئا  
امرين مستلزما لكون كل من الامرين مقصودا مستقلا بحيث لا يكون احدهما  
مقصودا بالترتيب عليه الاخر وذلك كحل نظر كيف وهو نفس مع تطبيق  
التنبيهين على ما هو مشهور جعل مقصود هذا التنبيه امرين الاول كلية  
مدلول الفعل والثاني كون الفعل مجزأة دون اللف مع انه جعل الامر الاول  
وسيلة الى الثاني الا يرى الى قوله ووجه تفريع قوله في خبر عما سبق مع ان صحة الا  
خبر ربه فرع الاستقلال ان كلية المفهوم تستلزم الاستقلال اه فان نص  
في انه جعل الامر الاول وسيلة الى الثاني بناء على ان ما عداه من الضمير موضوع  
للانحصار اراد بما عداه ضمير المتكلم وضمير المخاطب قوله ونظم كل طائفة في سلك  
سلك اراد بالطائفة منها قسم الضمير مثلا او قسم اسم الاشارة او قسم الموصول  
او قسم الحرف الا غير ذلك اراد بنظم ما في سلك جعل مجموع الضمير منظوما في سلك  
التشخيص مثلا دون ان يكون بعضها شخصا وبعضها كليا وكذا المراد بطرد  
الافراد نوع واحد في حكم مثلا طر وافراد الضمير في كيم عليها بالتشخيص لان يكون  
بعضها شخصا وبعضها كليا وبما ذكرنا التوضيح مقصوده قدس سره  
يعني بما ذكرنا من ان كل كلمة دايمة بين الوجود والعدم يعني يحتمل حقيقة ويحتمل  
عدم حقيقة التوضيح ان مقصوده قدس سره بالبحث في قوله واما اذا كان المرجع  
كلية عامات في كل كلمة وجوئية تحت عدم ظهور حال الكلية وكونه دايما بين  
الوجود والعدم وظهر بطلان ما ذكرناه وقوله ولا ينبغي ان يشبهه مثلا على احده  
اذ لا يخفى ان من تلك الاشياء جوئ لا ككل فتأمل حتى يظهر اه ما ذكره من وجه الامر

الامر بالتأمل ظاهر على النسخة التي فيها الكلية فقط فان عادة المؤلفين  
تربيف الشيء بقوله وفي نظر الظاهر بناء على تلك النسخة تربيف الكلية واما  
على النسخة التي فيها الكلية والبرائية فرد الكلية بالامر بالتأمل غير ظاهر بل يحتاج  
الى الدليل وبيان المقدمات كما فعله وفيه ما افيد ان هذا النظر لا يخص الضمير  
الغائب بل لا يخص الضمير بل يجرى في اسم الاشارة والموصول ايضا بل في الحرف ايضا  
ولما كان هذا فرقا بدعيما لما كان ما ذكرناه من الفرق بين الحرف وكلمة  
الاسماء بكلية المفهوم وجوئية فرقا بدعيما حسنا اقرب الى الفهم مما اشهر من الفرق  
بينها خاصة بالذكر ولعل ما اشهر من الفرق بينهما هو الفرق لاهل من تعريف الاسم  
والحرف بما عوفوه به فانهم عرفوا الاسم بما دل على معنى في نفسه والحرف بما دل على معنى  
في غيره وانما جعلنا قوله جريئ بمعنى ما هو بمنزلة لهما لا يخفى ان ليس كلامه بناء  
على النسخة التي رايناها ما هو موضح في الجعل المذكور فلعلم مراده بالجعل المذكور هو الجعل لاهل  
في ضمن قوله فهما داخلان في قسم ما مدلوله كلي فان ذلك القول يستلزم الجعل المذكور اذ  
لا يمكن كون شيء كليا وجوئيا حقيقة فلما حكم في ذلك القول بكونها كلمتين حقيقة  
علم ان جريئهما بطريق التماويل اي حقا بمنزلة البرائتين وقوله ولهذا اصح جعله ذوو فوق  
كلمتين ايضا اي كايضا جعلهما جريئين ثم ان الظاهر ان يكون قوله ولهذا اشارة الى  
ان قوله جريئ بمعنى ما هو بمنزلة لهما والمعنى ولاجل ان المراد بكونهما جريئين كونهما بمنزلة  
البرائتين مع جعلهما كلمتين كما يصح جعلهما جريئين ولا تناقض بينهما اذ الكلية تحتية  
والبرائية تامة ولي لا تناقض بينهما ويكفي ان يكون قوله ولهذا اشارة لان المعبر في الكلية  
والبرائية الوضع الافرادي اي لان المعبر فيهما الوضع الافرادي مع انصاف ذوو فوق  
بالكلية والبرائية معا ولا تناقض بينهما اذ التنازع انما يكون في وضع واحد مع ان الكلية



في الوضع الافرادى والجزئية في الوضع التركيبى اي التركيب الكلى والظاهر ان يقول  
 وان كان الاستحالة جزئيين لاننا لا نحتاج الى التقييد بقوله في بعض الاوقات وقوله  
 الا انه ثبت على ان المستعمل جزئيا لا يكون الا جزئيا اي في الاستعمال ولا يكون كليا  
 اي في الاستعمال اي لا يستعمل كليا حين استعماله جزئيا بقية قوله ولا جمع بين  
 الكلية والجزئية في الاستعمال وقوله ازالة ما عسى له مفعول له لقوله ثبت وقوله  
 وكيف لا يتوهم والمستعمل فيه العهدى اي في موضوع له اي في كيف لا يتحقق التوهم  
 المذكور ونشأ التوهم محقق وهو ان كان المعنى الكلى موضوعا له فكذلك المعنى الجزئى  
 موضوع له فلا ترجيح لاحد الاستعمالين على الآخر ثم ان راجع الرجوع بقوله الا ان المستعمل  
 هو الموضوع له بالوضع الافرادى وهو الكلى والجزئى موضوع له بالوضع التركيبى  
 وبما قررنا انك اندفع اى عن كلام المصاحور وقوله احدهما ان ذووقا يستعمل في الكلى وهو  
 منزه بالتقييد بقوله في بعض الاوقات وقوله يرد عليه ان استعمالهما جزئيين اي  
 حقيقين لا يورثهم عدم كليتهما لان استعمالهما جزئيين في بعض الاوقات لا في جميعها  
 وبسبب عارض لا بالوضع الافرادى المعنى والكلية انما هو كسب الوضع الافرادى و  
 ايضا قد حقق ان معنى كونها جزئيين كونها بمنزلة الجزئيين وقوله حتى يدفع ذلك  
 الوهم قوله ذلك فاعلى يدفع وقوله الوهم مفعول اى حتى يدفع التفسير الجزئى الاضافى الوهم  
 المذكور ويمكن ان يكون قوله يدفع على صيغة المجهول وقوله ذلك الوهم في موضع فاعله  
 وح يحتاج الى تقدير اى حتى يدفع ذلك الوهم بتفسير الجزئى بالاضافى وقوله وثانيهما  
 اندفع ذلك بجعل الجزئى بمعنى ما هو بمنزلة وقوله ثالثا ما افيداه اندفع ذلك بامر من بالتقييد  
 بقوله في بعض الاوقات وجعل الجزئيين بمعنى ما هو بمنزلة لهما وقوله وخامسها اندفع  
 ذلك بجعل الجزئيين في ذلك القول بمعنى ما هو بمنزلة لهما والمراد بهما في قوله فلا يكونان جزئيين

قوله في الثاني وهو في الموضوع كذا الكلى بعد قوله  
 منها من الاضافى في الضمير في قوله راجع الى الكلى  
 وقوله من الاضافى في قوله ووقا ومنها صلة الضمير

جزئيين ما هو جزئيان حقيقة اى وقوع بعضهما مكان بعض ارا ووقوع  
 بعض مكان بعض استعمال بعض في معنى بعضا وقوله ما يجوز كالكلمة المستعمل بمعنى  
 الشجاع مجازا او مقتضى الوضع التركيبى كذا ووقوع الموضوعين بالوضع الافرادى  
 لكلى المستعملين بمقتضى الوضع التركيبى في الجزئى وقوله فجعل غاية الرتبة وحاصل  
 الكلام ان استعمال بعض الالفاظ في معنى بعض آخر لا يجعله في شبهة ان معناها واحد  
 وهو المعنى المستعمل فيه فهذا التنبيه بمنزلة الدليل على التنبيه السابق حاصل ان  
 يقال ذو ووقوع في مفهومهما كلى وان كانا لا يستعملان في بعض الاوقات الا جزئيين  
 لان استعمال بعض الالفاظ بمعنى بعض لا يوجب اتحادهما في المعنى لحدته على التمام  
 والصلوة على سيدنا خير الانام وعلى اله وصحبه الكرام ثم تأليف لكشبة المنسوبة  
 الاموالا محمد شيرازى وتصنيفه في يوم الاثنين في خاتمة شهر  
 القدر المبارك ربيع الآخر سنة الف وستة عشر  
 من الهجرة المصطفوية









